مجلـس النـــواب

تقرير

اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن ما أثير من ادعاء مخالفات في قطاعات (النفط، الكهرباء، الاتصالات والقضايا المالية)

(مايو – يوليو ٢٠٢٣م)

التاريخ: ٨ / صفر /١٤٤٥ هـ

الموافـق: ٢٤/ أغسطس /٢٠٢٣م

محتويات التقرير

العنصر	رقم الصفحة
❖ المقدمة	٣ صفحة
❖ أولاً: اجتماعات ولقاءات اللجنة وبرنامج عملها	٤ ــ ٦ صفحة
❖ ثانياً: نتائج عمل اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن ما أثير من ادعاء مخالفات في قطاع الكهرباء والطاقة	٧- ٢٧ صفحة
❖ ثالثاً: نتائج عمل اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن ما أثير من تجاوزات في قطاع النفط والمعادن.	٢٨ــ ٤٨ صفحة
❖ رابعاً: نتائج عمل اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن ما اثير من ادعاء مخالفات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	٤٩ ــ ٥٩ صفحة
❖ خامساً: - نتائج عمل اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن ما أثير من تجاوزات في القضايا المالية.	٦٠ - ٧١ صفحة
❖ الخاتمة	٧٢ صفحة
❖ المرفقات: - 1. نتائج اللقاء بالأخ / احمد صالح العيسي نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية للشؤون الاقتصادية. 2. نتائج اللقاءات بالأخ / د. معين عبد الملك رئيس مجلس الوزراء.	٧٣ صفحة

تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق بشأن ما اثير من ادعاء مخالفات في قطاعات (النفط، الكهرباء، الاتصالات والقضايا المالية)

مايو- يوليو٢٠٢٣م

الأخ/ سلطان سعيد البركاني - رئيس مجلس النواب **المحترم**

الأخوة/ أعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب **المحترمين**

تحية طيبة وبعد...

بناء على قراركم برقم (٤) وتاريخ ٩ ابريل ٢٠٢٣م بتشكيل لجنة تقصي الحقائق حول ما أثير من ادعاء مخالفات في قطاعات (النفط، الكهرباء، الاتصالات والقضايا المالية) من الاخوة الاعضاء التالية اسمائهم:

١- محسن علي البحر
٢- محمد صالح علي
٣- عبد الله محمد المقطري
٤- عبد الرحمن العشبي
٥- علي محمد المعمري
٦- فؤاد عبيد واكد
٧- إنصاف علي مايو
٨- عبد الرحمن معزب
٩- عبد الخالق البركاني

للنزول إلى العاصمة المؤقتة /عدن واللقاء بالمعنيين في وزارات النفط والمعادن، والكهرباء والطاقة، والاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة المالية، والمؤسسات التابعة لها، لتقصي الحقائق حول ما أثير بشأنها من ادعاء مخالفات، متضمنة في الوثائق المقدمة للجنة وفيما تحصل عليه من مصادر حكومية وغير حكومية ذات مصداقية.

وبناءً عليه يسرنا أن نوجز لكم ما قامت به اللجنة، وما خلصت إليه من نتائج على النحو التالي: -

❖ أولاً: اجتماعات ولقاءات اللجنة وبرنامج عملها:

==========

عقدت اللجنة البرلمانية اجتماعها الأول في مدينة عدن بتاريخ ١ مايو ٢٠٢٣م برئاسة الأخ/ عبد الله المقطري أكبر الاعضاء سنا، وتم اختيار الأخ/ محسن البحر رئيسا للجنة، و د. محمد صالح علي مقررا لها، ثم استعرضت اللجنة قرار تكليفها وشرعت في مناقشة برنامج عملها مزمنا على طول فترة عمل اللجنة المقرر بأسبوعين بجلسات صباحية ومسائية، وبعد مناقشته تم اقراره بصيغته النهائية في الجلسة التالية للجنة.

وقد باشرت اللجنة برنامج عملها باستعراض المحضر التقريري للقاء اللجنة المصغرة بالأخ/ احمد العيسي نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية للشؤون الاقتصادية، والمكلفة من الأخ/ رئيس المجلس من الأعضاء التالية اسمائهم:

١- محسن علي البحر
٢- عبد الرحمن صالح معزب
٣- علي محمد المعمري
٤- عبد الرحمن علي العشبي

وكذلك استعراض الوثائق المستلمة عبر سكرتير اللجنة ياسر الشيباني، واقرت اللجنة استكمال الخطوات الاجرائية بتحسين صياغة المحضر والتوقيع عليه من الأخ/ احمد العيسي وكذا التوقيع على كشوفات الوثائق المقدمة للجنة، حتى تتعاطى معها بصورة رسمية ومسؤولة.

كما اقرت اللجنة عقد لقاء مع الأخ/ أبوبكر السقاف رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للاستعانة بتقارير الجهاز بشأن القضايا والموضوعات ذات العلاقة بالقطاعات محور عمل اللجنة، ومساعدة مختصين اثنين من الجهاز، الأمر الذي قوبل بالترحاب والاستعداد لتلبية طلبات اللجنة، وهو ما حضي بتقدير اللجنة وامتنانها.

وقد وقفت اللجنة في اجتماعاتها المتتالية – الصباحية والمسائية، التي وصلت إلى نحو (٢٤) جلسة عمل على كم هائل من الوثائق والبيانات التي شملت كل قطاعات عمل اللجنة كان من أبرزها: -

- الوثائق المقدمة من الاخ / احمد صالح العيسي نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية للشؤون الاقتصادية، التي غطت كل محاور عمل اللجنة بلغت في مجملها (٧٢) وثيقة عبارة عن نسخ او صور من (تقارير، قرارات، اتفاقيات، مذكرات، بيانات، مراسلات، جلسات، عقود، ملاحظات وشروحات مختلفة.. الخ) مشمولة في (٥٣٧) صفحة تقريبا،

تم تصويرها وتوزيعها على أعضاء اللجنة، وشكلت في الغالبية منها وثائق مفتاحية وخارطة طريق لعمل اللجنة.

- تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، شكلت أساسا مرجعيا، ومصدرا موثوقا لعمل اللجنة، شملت أكثر من (١٥) تقريرا متنوعا، غطت في معظمها قطاع الكهرباء والطاقة بمختلف أنشطته، وتناولت البعض منها جوانب محددة في قطاعي النفط والمالية العامة، ولم يرد أي تقرير في قطاع الاتصالات، وقد شكلت هذه التقارير التي وقفت عليها اللجنة محور ارتكاز عملها، ومرجعيتها في التحقق من مصداقية بعض القضايا التي وردت في الوثائق المقدمة من الجهات الأخرى ذات العلاقة.
- ردود الجانب الحكومي في كل القطاعات اعتمدتها اللجنة مصدرا رئيسيا للاستيضاح الرسمي للموقف الحكومي ، رغم أنها جات في مجملها حذرة ، مقتضبة ،وشحيحة في بياناتها ،مقتصرة على جداول وأرقام دون شروحات لدلالاتها مع استثناء البعض منها ، إلا أنها ارفقت بكم هائل من التقارير التفصيلية المعدة سلفا عن ذات الجهات وهيئاتها المختلفة - تفوق الحاجة لها - كما هو الحال في التقارير والوثائق المرفقة المقدمة من وزارة الكهرباء ، والوثائق الملحقة المقدمة من وزارة النفط ، ومرفقات جات متأخرة من شركة بتر ومسيلة ، وقد استعاضت اللجنة بالبعض منها عن قصور الردود المكتوبة ، إلا أنها في الغالب كانت خارج إطار المهام المباشرة للجنة .
- تقارير ووثائق أخرى وردت إلى اللجنة عبر وسائل إعلامية وجهات وشخصيات عامة، وعلى محدوديتها كانت محدودية الاستفادة منها في عمل اللجنة.
- نتائج اللقاءات المباشرة مع الوزراء ومسؤولي الجهات والتكوينات الداخلية للوزارات وفنييها، اعتبرتها اللجنة مصدرا هاما للاستيضاح الشفوي التفاعلي للموقف الحكومي بشأن القضايا محور النقاش، والأسئلة الإضافية المقدمة من أعضاء اللجنة، وردود الفنيين بصددها.
- نتائج اللقاءات مع كل من الاخ/ احمد صالح العيسي نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية للشؤون الاقتصادية، والاخ / د. معين عبد الملك رئيس مجلس الوزراء، والتي تمثل اهم اللقاءات التي عقدتها اللجنة، بما تضمنته من قضايا ومعلومات تميزت بالصراحة والوضوح، وركزت على القضايا والقطاعات ذات العلاقة بمهام اللجنة وأساس عملها، أوردتها اللجنة كما هي، وبتفاصيلها مرفقة بهذا التقرير.

وقد استندت اللجنة في تعاطيها مع القضايا المستهدفة التي استلمتها على الصلاحيات الدستورية واللائحة المخولة لها ، وعلى القوانين النافذة ، ولذلك عملت بحرص على الموائمة بين صلاحياتها الدستورية واللائحية من ناحية ، والمحددات والاعتبارات القانونية ذات العلاقة بالموضوعات التي تعمل عليها اللجنة في الظروف الراهنة من ناحية أخرى ، الامر الذي أضفى على عمل اللجنة طابع الحيطة والحذر بهدف استكمال مهمتها وإنجاز عملها ، المتضمن

في تقريرها هذا ، الذي يختزل الكثير من الجد والجهد والمسؤولية الوطنية وتغليب العمل بالتوافق وروح الفريق الواحد حتى انجز بما هو عليه الان .

ومن هذا المنطلق تجدر الإشارة إلى أن اللجنة قد تعاطت مع الوثائق المستلمة بموضوعاتها والقضايا التي تضمنتها وفقا للاعتبارات التالية: -

1. القضايا والموضوعات العامة ذات العلاقة بمخالفات دستورية وقانونية تطال المال العام ومصالح الدولة والمصالح الخاصة والعامة للمواطنين وقفت عليها اللجنة جميعها، فمنها ما اقترحت المعالجات القانونية بصددها، ومنها ما اقتضى الامر التحقيق بشأنها، ومنها ما أحيل على القضاء والنيابة العامة، وأجهزة حماية القانون.

2. قضايا وموضوعات عامة تجنبتها اللجنة كونها قد سبق معالجتها في تقارير اللجان البرلمانية السابقة، بما في ذلك (الوديعة السعودية، واوضاع العملة والبنك المركزي، وقضايا النفط والقطاعات النفطية، والقضايا المحالة للنيابة والقضاء، وما سبق معالجته من قلب الجهات الحكومية).

3. قضايا وموضوعات ذات أبعاد شخصية يرجح الحوار والتفاهم بصددها في سياق حلول ودية، وهو ما تدفع به اللجنة، أو يفصل فيها القضاء حسب الرغبات المعلنة لأطرافها، وبالتالي تجنبت اللجنة الخوض فيها.

وفي ذات السياق يجدر التنويه إلى انتهاء الفترة المحددة لعمل اللجنة المحددة بأسبوعين وفقا لقرار تكليف اللجنة قبل أن تستوفي عملها ، مترافقة مع تأخر وصول الردود المكتوبة لبعض الجهات الحكومية في الأوقات المحددة لها ،الامر الذي دفع اللجنة إلى اقتراح تمديد فترة التكليف لأسبوع آخر، غير أنها فوجئت برسالة الاخ/رئيس المجلس وتوجيهاته الصارمة بمغادرة اللجنة، وتكليف الأعضاء المقيمين في مدينة عدن وهما مقرر اللجنة / د. محمد صالح علي وعضو اللجنة /عبدالله محمد المقطري ، بعد اعتذار الاخ / انصاف مايو لسفره، استيفاء استلام الردود والملفات المتأخرة لدى الجهات الحكومية وإعداد مشروع تقرير اللجنة حتى عودة اللجنة بكامل قوامها الى عدن قبل انعقاد المجلس بأسبوع لإقرار التقرير بصيغته النهائية ورفعه لهيئة رئاسة المجلس .

ونظراً لتعقد ظروف انعقاد المجلس، ومع استكمال صياغة مشروع التقرير، تم التوافق على إضافة المستجدات – أن وجدت – إلى أي من القضايا التي تناولها التقرير، وبالتالي التئام اللجنة بكامل أعضائها للمصادقة على التقرير وإقراره بصيغته النهائية، ورفعه لهيئة الرئاسة، استكمالا لأعمال اللجنة.

❖ ثانياً: نتائج عمل اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن ما أثير من مخالفات في قطاع الكهرباء والطاقة

==========

- **أولاً: الوثائق والقضايا المستهدفة: -**

وقفت اللجنة في اجتماعاتها المتتالية على عدد (١٠) عشرة تقارير للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في قطاع الكهرباء والطاقة على النحو التالية: -

1. تقرير الجهاز بنتائج مراجعة اوليات عقود شراء الطاقة الكهربائية من القطاع الخاص والتجديدات المرتبطة بها المنفذة في منطقتي الساحل- الوادي والصحراء في محافظة حضرموت خلال الفترة ٢٠١٧م - ٢٠٢٠م. موجه لوزير الكهرباء والطاقة.
2. تقرير الجهاز بنتائج مراجعة اوليات عقود شراء الطاقة الكهربائية من القطاع الخاص والتجديدات المرتبطة بها المنفذة في محافظة لحج خلال الفترة مايو ٢٠١٨م - ٢٠٢٠م. موجه لوزير الكهرباء والطاقة.
3. تقرير الجهاز بنتائج مراجعة اوليات عقود شراء الطاقة الكهربائية من القطاع الخاص والتجديدات المرتبطة بها المنفذة في محافظة ابين خلال الفترة ٢٠١٥م- ٢٠١٩م. موجه لوزير الكهرباء والطاقة.
4. تقرير الجهاز بنتائج مراجعة اوليات عقود شراء الطاقة الكهربائية من القطاع الخاص والتجديدات المرتبطة بها المنفذة في محافظة عدن خلال الفترة سبتمبر ٢٠١٨م - مارس ٢٠٢٠م. موجه لوزير الكهرباء والطاقة.
5. تقرير الجهاز بنتائج تقييم الاوضاع التشغيلية لمحطات انتاج وشراء الطاقة والوقود الوارد والمستهلك (مازوت - ديزل) من مخصصات منحة المشتقات النفطية للأشهر مايو - يوليو من عام ٢٠٢١م. موجه لرئيس مجلس الوزراء.
6. تقرير الجهاز بنتائج تقييم الاوضاع التشغيلية لمحطات انتاج وشراء الطاقة والوقود الوارد والمستهلك (مازوت - ديزل) من مخصصات منحة المشتقات النفطية للأشهر اغسطس - سبتمبر - أكتوبر من عام ٢٠٢١م. موجه لرئيس مجلس الوزراء.
7. تقرير الجهاز بنتائج تقييم الاوضاع التشغيلية لمحطات انتاج وشراء الطاقة والوقود الوارد والمستهلك (مازوت - ديزل) من مخصصات منحة المشتقات النفطية للأشهر نوفمبر - ديسمبر من عام ٢٠٢١م - يناير ٢٠٢٢م. موجه لرئيس مجلس الوزراء.
8. تقرير الجهاز بنتائج تقييم الاوضاع التشغيلية لمحطات انتاج وشراء الطاقة والوقود الوارد والمستهلك (مازوت - ديزل) من مخصصات منحة المشتقات النفطية للأشهر فبراير - ابريل ٢٠٢٢م. موجه لرئيس مجلس الوزراء.
9. تقرير الجهاز بنتائج مراجعة بعض جوانب أداء قطاع الكهرباء م/عدن خلال الفترة ٢٠١٦م - ٢٠١٩ م. موجه للأخ / رئيس الجمهورية (السابق).
10. تقرير الجهاز بنتائج مراجعة اوليات عقد شراء طاقة كهربائية بقدرة (١٠٠) ميجا وات محمولة على سفينة عائمة وخطوط النقل لتصريف الطاقة من شركة برايزم انتربرايس، موجه لرئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٤مايو ٢٠٢٣م.

كما وقفت اللجنة في اجتماعاتها على عدد ملفين من الوثائق والتقارير والملاحظات المقدمة والموقعة من الأخ / احمد العيسي بشأن الكهرباء والطاقة على النحو التالية: -

1- **ملف ملاحظات شراء الطاقة**
2- **ملف ملاحظات شراء وقود الكهرباء.**

وقد تضمنت نسخ من عقود شراء الطاقة الكهربائية، وعقود شراء وقود الكهرباء، ونسخ من تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وملخصات عنها، وصور لبعض القرارات والإجراءات والمراسلات في ذات السياق (حول الباخرة المستأجرة، وشركة (دوم) المحالة للنيابة، ومشروع اعادة تأهيل محطة الحسوة، الخ...)

وبناءً على ما سبق، وبعد دراسة مستفيضة لمجموعة الوثائق المحددة اعلاه، استخلصت اللجنة عدد (١٤) اربعة عشر سؤالا شاملة مختلف اوجه أنشطة الكهرباء والطاقة للرد عليها كتابيا من الجانب الحكومي، كما اقرت اللجنة دعوة الأخ / وزير الكهرباء والطاقة ومسئولي المؤسسات والجهات ذات العلاقة في الوزارة إلى لقاء رسمي مع اللجنة، موجهة رسالة تتضمن موضوعات اللقاء وموعده في مقر اقامة اللجنة يوم الثلاثاء بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢٣م.

وفي تمام الساعة العاشرة صباح يوم الثلاثاء التاسع من مايو التقت اللجنة برئاسة المهندس / محسن البحر وبحضور اعضاء اللجنة جميعا وهم: -

١- محمد صالح علي (مقرر اللجنة)
٢- فؤاد عبيد واكد
٣- عبد الرحمن العشبي
٤- علي محمد المعمري
٥- عبد الله محمد المقطري
٦- إنصاف علي مايو
٧- عبد الرحمن معزب
٨- عبد الخالق البركاني

بممثلي الجانب الحكومي في قطاع الكهرباء والطاقة، برئاسة الأخ الوزير / مانع يسلم بن يمين وزير الكهرباء والطاقة، وعضوية كلاً من: -

١- محمد الخضر عشال - الوكيل المساعد لقطاع المشاريع
٢- عبد العزيز محمد أحمد - مدير عام المؤسسة العامة الكهرباء
٣- جلال ناشر سيف - رئيس لجنة الاشراف والرقابة على منحة الوقود
٤- محمد بن محمد مقبل - مدير عام الدراسات بالمؤسسة
٥- منصور ناجي دماج - مدير عام الشؤون التجارية بالمؤسسة (رئيس غرفة العمليات)
٦- محمد علي الحجاجي - مدير عام شراء الطاقة بالمؤسسة
٧- سمير سالم عوض - مدير عام توليد كهرباء منطقة عدن
٨- قيصر عثمان صويلح - مدير ادارة التخطيط، نائب مدير ادارة الوقود بتوليد كهرباء عدن.

<u>وحضر اللقاء ممثلين عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واعضاء سكرتارية اللجنة.</u>

وافتتح الاجتماع الأخ / محسن علي البحر رئيس اللجنة مرحبا بالأخ الوزير وقيادات الوزارة والمؤسسات والجهات ذات العلاقة الحاضرين هذا اللقاء شاكرا حضورهم مبينا مهمة اللجنة والموضوعات المطلوب سماع راي الوزارة بصددها كما جات في رسالة الدعوة الموجهه للوزارة ، وعلى وجه الخصوص اوضاع الكهرباء في عدن والمناطق المحررة ، وعقود شراء الطاقة ومنحة المشتقات النفطية ، بالإضافة إلى اسئلة اللجنة المطلوب ردا كتابيا بشأنها والتي قام بقراتها وتسليم نسخا منها للجانب الحكومي ، مفسحاً المجال لسماع الأخ الوزير والمختصين الحاضرين معيته ، وقد تركز الحديث في تفاصيل المحاور المحددة في رسالة اللجنة والاسئلة المقروءة في الاجتماع ، ثم اتيحت الفرصة للأخوة / أعضاء اللجنة لمزيد من الاسئلة والاستفسارات الاضافية ، والتي عقب عليها الجانب الحكومي على أن يتم الرد على اسئلة واستفسارات اللجنة كتابيا وبالتفصيل في وقت لاحق ، وبذلك اختتم الاجتماع في الواحدة ظهراً .

- **ثانياً: ردود الجانب الحكومي على اسئلة اللجنة في قطاع الكهرباء والطاقة :**

- **سؤال اللجنة رقم (١):**

- كم كمية الطاقة الكهربائية المتاحة حالياً في حديها الأقصى والأدنى؟ وما هو تصور الوزارة والمؤسسة للحلول الآنية والاستراتيجية لمشكلة الطاقة في العاصمة عدن والمحافظات المحررة - مطلوب موافاة اللجنة بنسخة من التصور؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

المنطقة	توضيح	الأحمال	توضيح	متوسط التوليد
عدن	اعلى حمل شهري	570	أعلى توليد شهري	288
	أدنى حمل شهري	215	أدنى توليد شهري	140
لحج	اعلى حمل شهري	70	أعلى توليد شهري	30
	أدنى حمل شهري	45	أدنى توليد شهري	18
أبين زنجبار	اعلى حمل شهري	70	أعلى توليد شهري	18
	أدنى حمل شهري	40	أدنى توليد شهري	12
لودر	اعلى حمل شهري	25	أعلى توليد شهري	3
	أدنى حمل شهري	15	أدنى توليد شهري	6
شبوة	اعلى حمل شهري	70	أعلى توليد شهري	27
	أدنى حمل شهري	45	أدنى توليد شهري	15
ساحل حضرموت	اعلى حمل شهري	260	أعلى توليد شهري	145
	أدنى حمل شهري	120	أدنى توليد شهري	103
وادي حضرموت	اعلى حمل شهري	175	أعلى توليد شهري	98
	أدنى حمل شهري	115	أدنى توليد شهري	85
المهرة	اعلى حمل شهري	60	أعلى توليد شهري	41
	أدنى حمل شهري	30	أدنى توليد شهري	20
الضالع	اعلى حمل شهري	25	أعلى توليد شهري	
	أدنى حمل شهري	25	أدنى توليد شهري	

- **سؤال اللجنة رقم (٢)**

- ما هي الخطط والإجراءات المعدة من قبل قطاع الكهرباء للتخلص التدريجي من شراء الطاقة من القطاع الخاص ذو الكلفة العالية منذ سنوات وحتى اليوم - مطلوب موافاة اللجنة بنسخ من الخطط والإجراءات؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

عمدت وزارة الكهرباء والطاقة منذ وقت مبكر منذ انتقالها إلى العاصمة المؤقتة عدن بالتخطيط نحو إنشاء مشاريع استراتيجية وبحث السبل في خفض تكاليف انتاج الطاقة الكهربائية والحفاظ على المنظومة القائمة إلا أن محدودية الموارد المالية المتاحة للدولة قد حدت وبشكل كبير من تلك الطموحات وساهمت في تقلصها إلى حدودها دنيا، ومن بين تلك المشاريع التي سعت الوزارة أن تكون بديلاً لمحطات الطاقة المشتراة وحلاً لخفض تكاليف انتاج الوقود باهظة الثمن وتحصلت على الموافقات من الجهات العليا الا انها تعثرت نتيجة عدم توفر التمويلات اللازمة لها وهي على النحو التالي:

- مشروع توسعة محطة توليد المنصورة بقدرة ٦٠ ميجاوات بوقود المازوت.
- مشروع إنشاء محطة توليد أبين بقدرة ٣٠ ميجاوات بوقود المازوت / الغاز.
- مشروع إنشاء محطة توليد المهرة بقدرة ٤٠ ميجاوات بوقود المازوت / الوقود الثقيل.
- مشروع إنشاء محطة توليد تعز بقدرة ٣٠ ميجاوات بوقود المازوت/ الغاز.
- مشاريع الطاقة الشمسية في كلاً من عدن / لحج / أبين / وادي حضرموت / المهرة بقدرات متفاوتة.
- مشروع إعداد دراسة الجدوى لإنشاء محطة توليد بقدرة ٩٥٠ ميجاوات في عدن وسبل تصريف الطاقة منها.
- مشروع دراسة جدوى لإنشاء بنية اساسية منشأة لمعالجة الغاز (Regasification) لاستخدام وقود الغاز لتشغيل محطات توليد الكهرباء بدلاً عن النفط الخام والديزل.
- تأخر إنجاز مشروع إعادة تأهيل شبكة النقل ١٣٢ ك.ف وتعزيز مصادر التغذية لمحطات التحويل ١١/٣٣ ك.ف.
- عدم انتظام القيام بمشاريع الصيانات العمرية لمحطات التوليد الحكومية (الحسوة / المنصورة / الريان / القطرية) والتي من شأنها إطالة عمرها الافتراضي والحفاظ على قدراتها التوليدية الكاملة ضمن المنظومة التشغيلية في وقتها المفترض.

بيد أن تلك المشاريع تأخر إنجاز البعض منها ولم ترى النور نتيجة شحة القدرات المالية للحكومة وبالتالي فقد كان المخرج الوحيد المتاح بصورة عاجلة لتعزيز القدرات التوليدية لمجابهة الاحمال المتصاعدة وتخفيف حدة الانطفاءات هو اللجوء على مضض إلى إبرام التعاقدات مع القطاع الخاص لتوفير قدرات اسعافية.

// مرفق لكم نسخة من توجه الوزارة لمعالجة أوضاع الكهرباء في العاصمة المؤقتة عدن وبقية المحافظات تحت تبويب "مرفق جدول رقم ٣" متضمنة عدداً من الإجراءات للتخلص من قدرات شراء الطاقة ورفع قدرات محطات التوليد الحكومية //

جدول رقم (3) تحليل لعناصر التوليد المتوقع والعجز المتوقع عند دخول وحدات التوليد بحسب الرؤية للفترة (2022-2025) م

المحافظة	الوصف	التوليد الحالي- مارس 2022م			التوليد المتوقع- صيف 2022م			التوليد المتوقع -لعام 2023م			التوليد المتوقع -لعام 2024م			التوليد المتوقع -لعام 2025م		
		المحطة	نوع الوقود	MW	المحطة	نوع الوقود	MW	المحطة	نوع الوقود	MW	المحطة	نوع الوقود	MW	المحطة	نوع الوقود	MW
العاصمة عدن	محطات حكومية	عدن الجديدة	خام	0	دخول جزئي	خام	115	دخول المرحلة الأولى كامل	خام	230	المرحلة الثانية عدن الجديدة	خام	460	إستكمال عمل المنشأة الغازية عدن	غاز	460
		الحسوة الكهروحرارية	مازوت	35	نفس قدرات المحطات مع إضافة التوليد المتوقع دخوله بعد رفع كفاءة التوليد للمحطات	مازوت	35	تأهيل توربين (2) مع الفلاية (4) و المعدات المساعدة	مازوت	50	تأهيل الصبيي و توربين (3) مع الفلايات و المعدات المساعدة	مازوت	125	إستكمال تأهيل المعدات المساعدة	مازوت	125
		الحسوة(2) القطرية	ديزل	0		ديزل	50	نفس قدرات المحطات مع إضافة التوليد المتوقع دخوله بعد رفع كفاءة التوليد للمحطات	ديزل	50	نفس قدرات المحطات مع إضافة التوليد المتوقع دخوله بعد رفع كفاءة التوليد للمحطات	ديزل	50	نفس قدرات المحطات مع إضافة التوليد المتوقع دخوله بعد رفع كفاءة التوليد للمحطات	ديزل	50
		المنصورة -واريسلا	مازوت/ديزل	18		مازوت/ديزل	36		مازوت/ديزل	63		مازوت/ديزل	63		مازوت/ديزل	63
		المنصورة -الياباني	ديزل	0		ديزل	3		ديزل	3		ديزل	3		ديزل	3
		المنصورة ملعب حكومي		8			15			25			30			30
		خورمكسر- وراسيلا		0			5			10			10			10
		خورمكسر فرنسي		0			3			3			3			3
		خورمكسر- شهيناز		10			15			25			30			30
		خورمكسر حجيف		3			3			3			3			3
		خورمكسر-التواهي		3			3			3			3			3
		تولبد جديد حكومي	*	0	مشروع لم يسلم للمؤسسة محطات أنترسولار	ديزل	35	محطة كهروضوئية مرحلة أولى	متجددة الشمس	20	محطة كهروضوئية مرحلة ثانية	متجددة الشمس	40		متجددة الشمس	60
		الإجمالي حكومي		77	الإجمالي حكومي		318	الإجمالي حكومي		485	الإجمالي حكومي		820	الإجمالي -حكومي		840
	محطات طاقة مشتراة	وفق التمديد -طاقة مشتراة أكتوبر2021-مارس 2022م	ديزل	100	محطة عائمة طاقة مشتراة جديدة	مازوت	100	تمديد المحطة عائمة	مازوت	100	إيقاف إيجار المحطة العائمة	مازوت	0	إيقاف إيجار المحطة العائمة	مازوت	0
					تمديد الطاقة المشتراة	ديزل	100	تمديد الطاقة السابقة	ديزل	50	إلغاء عقد الطاقة المشتراة	ديزل	0	إلغاء عقد الطاقة المشتراة	ديزل	0
		الإجمالي مشتراة		100	الإجمالي مشتراة		200	الإجمالي مشتراة		150	الإجمالي مشتراة		0	الإجمالي مشتراة		0
	الفجوة بين التوليد و الطلب	الإجمالي الحكومي و المشتراة		177	الإجمالي الحكومي و المشتراة		518	الإجمالي الحكومي و المشتراة		635	الإجمالي الحكومي و المشتراة		820	الإجمالي الحكومي و المشتراة		840
		أجمالي الطلب		350	أجمالي الطلب		600	أجمالي الطلب		660	أجمالي الطلب		726	أجمالي الطلب		799
		إجمالي العجز		173	إجمالي العجز		82	إجمالي العجز		25	إجمالي العجز		فائض 94	إجمالي العجز		فائض 41

- **سؤال اللجنة رقم (٣):**

- لماذا لا يتم التقيد بالسقوف المالية المحددة بقانون المناقصات في تنفيذ تعاقدات شراء الطاقة والوقود؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

تحرص الوزارة والمؤسسة كل الحرص الالتزام بقانون المناقصات ولائحته التنفيذية في تعاقدات شراء الطاقة كتعاقدات جديدة أو تمديد للتعاقدات من خلال إقرارها من مجلس الوزراء أو موافقة ومصادقة دولة الأخ/ رئيس مجلس الوزراء وهو المستوى الأعلى لمستويات السقوف المالية للجان المناقصات كون اللجنة العليا للمناقصات لم يتم تفعيلها حتى اللحظة في العاصمة المؤقتة عدن حتى يتم الحصول على الموافقة منها لأي تعاقدات أو تجديدات والمادة (٤٦) من لائحة قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (٥٣) لعام ٢٠٠٩م تنص على "تتمتع اللجنة العليا بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال المالي والإداري وتتبع مجلس الوزراء ويكون مقرها العاصمة صنعاء" وبالتالي لجأت المؤسسة والوزارة للمتبوع الأصل وهو مجلس الوزراء كإجراء قانوني سليم، حيث سلمت نسخ من العقود وتمديداتها والمتضمنة في ديباجاتها الاستناد القانوني لذلك.

أما فيما يخص عقود شراء وقود محطات توليد الكهرباء فإنها لا تقع ضمن نطاق اختصاصات ومهام وزارة الكهرباء والطاقة ولم يسبق لها أن أبرمت عقوداً لشراء أي كميات من الوقود بل يقتصر دورها في تحديد الكميات المطلوبة، ولغرض إدارة عملية شراء الوقود فقد شكلت لجنة مناقصات من قبل رئاسة الوزراء ممثلة بعضوية الجهات المعنية للقيام بتلك المهام وتدير عمليات الشراء وفقاً للصلاحيات والسقوف الممنوحة لها من قبل رئاسة مجلس الوزراء.

- **سؤال اللجنة رقم (٤):**

- ما هي المبررات لصرف مبلغ ٣٠ مليون دولار من أجل تنفيذ الصيانة العمرية لمحطة الحسوة (١) المتهالكة والتي لا يوجد جدوى لإعادة تأهيلها، بالرغم من إمكانية الاستفادة من المبلغ في إنشاء محطة جديدة وحديثة تمتاز بانخفاض معدلات استهلاكها للوقود؟ وهل تم استهلاك كافة الأعمال المرتبطة بالصيانة العمرية لها؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

تزامن المشروع في وقت اعتماده مع الفترة التي تلت تحرير محافظة عدن وهي الفترة التي شابها الكثير من الخروقات الأمنية والتهديدات الإرهابية أدت إلى عزوف معظم الشركات العالمية وحظرت معظم الدول على رعاياها القدوم للجمهورية اليمنية وكان لابد من إيجاد حل عاجل لمشكلة الكهرباء لاسيما في ظل عدم استقرار وثبات الشبكة الأمر الذي دعا بالقائمين خلال تلك الفترة إلى اتخاذ خطوات الاستثنائية في تلك الظروف التي لم تتسم بالمثالية الا انها كانت ضمن الخيارات المحدودة خلال تلك الفترة ، في الوقت ذاته فقد أرتى المختصين حينها أن البرنامج الزمني لصيانة المحطة أفضل البدائل المقدمة كون بناء محطة جديدة سيستغرق وقتاً أطول هذا إن وجدت شركة منفذة لمشروع إقامة محطة في الأساس .

// مرفق لكم نسخة تحت تبويب "مرفق ٣"//

- **سؤال اللجنة رقم (٥):**

- ما هي الإجراءات المتخذة حيال المتسببين في توقف محطة الحسوة (٢)؟ ولماذا لم يتم صيانتها حتى تاريخه؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

أوضحت التقارير المقدمة بشأن الأعطاب التي لحقت بالمحطة - آخرها خطاب المانح (صندوق قطر للتنمية) ان سبب توقف المحطة عن العمل سببه رداءة الوقود التي كانت تمون به المحطة والذي سبق وأن تم مخاطبة الجهات ذات العلاقة في حينها بخصوص الالتزام بتزويد المحطة بالوقود وفقاً للمواصفات المحددة من الشركة المصنعة وهو ما كانت تؤكده شركة مصافي عدن بشأن التزامها بالمعايير والمواصفات المحددة ، ونظراً لعدم توفر المعدات والامكانيات اللازمة لتحديد مدى جودة وملائمة الوقود الذي كانت تمون به المحطة فقد ظلت المحطة تعمل دون أن يتم اكتشاف مكامن الخلل وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى خروج المحطة عن الخدمة، مع العلم بأن السبب الجوهري الآخر لخروج المحطة عن الخدمة هو أن المحطة كان ينبغي أن تعمل بوقود الغاز كوقود أساسي للتشغيل والديزل كوقود ثانوي للتشغيل حيث أن الاستمرار بالتشغيل بالديزل ساهم أيضاً في خفض كفاءة المحطة بل وغالباً الاستمرار بالتشغيل بالديزل لهذا النوع من المحطات يؤدي إلى تقليل العمر الافتراضي للمحطة.

ويوعز أسباب عدم إجراء الصيانة اللازمة للمحطة إلى التكلفة الباهظة التي قدمتها الشركة المصنعة وعدم مقدرة الحكومة على تمويلها وجرى تداول الموضوع في نطاق عالي المستوى وتم إرسال عدة وفود لحث الشركة المصنعة على تقديم عرض أقل تكلفة الا إنها ظلت في عدم متناول إمكانية الحكومة تمويلها وعلى أثر ذلك الوضع وبعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع المانح (دولة قطر) فقد تم التنسيق معهم بهدف إجراء الصيانة والذي تكللت بالنجاح تلك الجهود ، وتشهد المحطة حالياً الترتيبات الأولية لإجراء الصيانة المطلوبة لتوربيناتها حيث أقر الخبراء المكلفين من المانح على ضرورة نقلها إلى الشركة المصنعة نظراً لعدم إمكانية صيانتها في الموقع لعدم توافر الإمكانيات والمعدات اللازمة.

// مرفق لكم نسخة من الأوليات تحت تبويب "مرفق ٤" //

- **سؤال اللجنة رقم (٦):**

بالرغم من التجاوزات القانونية بزعم الاحتياج للتعاقد مع شركة المحطة العائمة والتي تعمل بالمازوت وبقدرة ١٠٠ميجاوات:

- ١/٦ مطلوب معلومات عن الشركة مع صورة من العقد، والباخرة وعمرها ونوع وعمر المولدات التي في الباخرة؟ وهل تقدمت شركات أخرى لتوريد الطاقة عبر البواخر العائمة؟ وهل يتم التعامل معها؟

- ٢/٦ ما هي أسباب تأخير تنفيذ العقد المبرم لشراء الطاقة عبر السفينة منذ أكثر من سنة، وهو ما ترتب عليه الاستمرار في عملية التعاقد مع شركات بيع الطاقة والتي تعمل بوقود الديزل المرتفع رغم تنفيذ التزامات الدولة في العقد مقدماً (الدفعة المقدمة - فتح الاعتماد؟ وهل فرضت على الشركة غرامات مقابل ذلك؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

مرفق لكم نسخة عرض شركة بريزم الفني والمالي والمتضمنة معلومات عن الشركة والباخرة وعمرها ونوع وعمر المولدات التي في الباخرة ، علماً بأن نسخة من العقد تم أرفاقها ضمن الملفات المسلمة لسكرتارية اللجنة البرلمانية ، وقد قدمت ٦ شركات عروضها الفنية والمالية لتوريد الطاقة عبر البواخر العائمة ضمن الممارسة وهي : بريزم -ميدل إيست باور – مجموعة السعدي – بلدبوم فنتيورس – نيبتون أنرجي – كار باور شيب الدولية ، وجرت المفاضلة بينها من قبل المختصين وبمشاركة كافة الجهات ذوات العلاقة وأوصي

بإرساء عقد التنفيذ على شركة بريزم بمعية ممثلي (الأمانة العامة لمجلس الوزراء / وزارة الشؤون القانونية / وزارة المالية/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي).

مرفق لكم نسخة بالأوليات تحت تبويب "مرفق ٥"

أسباب تأخير تنفيذ العقد المبرم لشراء الطاقة منذ أكثر من سنة هو عدم تنفيذ التزامات الدولة في العقد من خلال فتح اعتماد مستندي عبر وزارة المالية والبنك المركزي اليمني كما نص عليه العقد في البند (٥-١) المادة (٥) مدة تنفيذ العقد : تلتزم الشركة بتوريد وتركيب وتشغيل طاقة كهربائية محل هذا العقد بالقدرة المتعاقد عليها ١٠٠ ميجاوات وتسليم الطاقة عبر خطوط النقل التي ستنفذها الشركة إلى شبكة المؤسسة خلال ١١٠ يوم من تاريخ توقيع هذا العقد وفتح الاعتماد المستندي المعزز الدوار والغير قابل للنقض وتسليم أشعاراً رسمياً بفتحه للشركة من المؤسسة . كما جاء في التزامات المؤسسة المادة (٧) البند (٧-٧) من العقد.

علماً بأن تأخير إجراءات فتح الاعتماد المستندي وتنفيذ العقد سبب خسائر على الدولة تمثلت في قيمة الفارق بين المازوت والديزل بمبلغ (٥٧٥) مليون دولار خلال ٣ سنوات كما في المقارنة التالية:

البيان	الوحدة	عقد شركة بريزم مازوت ٣ سنوات	عقود شركات بيع الطاقة بالديزل ٣ سنوات	الأثر المالي
القدرة الفعلية	م.و	100	100	-
الطاقة المستلمة	ك.و.س	2,628,000,000	2,628,000,000	-
متوسط سعر وحدة الطاقة	دولار /ك.و.س	0.04193	0.03400	0.00793
قيمة الطاقة المستلمة	دولار	110,196,720	89,352,000	20,844,720
الوقود المستهلك	لتر	567,648,000	709,560,000	(141,912,000)
معدل استهلاك الوقود	لتر/ك.و.س	0.2160	0.2700	(0.0540)
سعر الوقود	دولار /لتر	0.45	1.20	(0.75)
قيمة الوقود المستهلك	دولار	255,441,600	851,472,000	(596,030,400)
إجمالي تكلفة الطاقة والوقود	دولار	365,638,320	940,824,000	(575,185,680)
تكلفة وحدة الطاقة المشتراة	دولار/ك.و.س	0.1391	0.3580	(0.2189)

- **سؤال اللجنة رقم (٧)**

- ما هي الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسة في مجال تحصيل كافة المديونيات المستحقة لها لدى الغير، والتي بلغت بحسب تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أكثر من (٢٦٠ مليار ريال حتى فبراير ٢٠٢٣؟ وهل تم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بما يضمن تحصيل تلك المديونيات؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

سجل رصيد المديونية للمشتركين من قيمة فواتير الكهرباء في المناطق المحررة حتى شهر فبراير ٢٠٢٣م مبلغ (٢٦٠,٣٥٧) مليون ريال يمني وبنسبة زيادة (١٠٠) % عما كانت عام ٢٠١٩م شهر ديسمبر (١٣٠,٢٨٦) مليون ريال وسبب ارتفاع هذا الرصيد هو ارتفاع المبيعات الشهرية للمشتركين والتي تتحول في حالة عدم تحصيلها او انخفاض مستوى تحصيلها الى مديونية متراكمة خاصة المديونية الحكومية ومديونية الشرائح المنزلية حيث ارتفعت المديونية الحكومية الى الضعف والمديونية المنزلية الى أكثر من ذلك وهذا بخلاف المديونيات التي يصعب تحصيلها او تحديد موقف تحصيلها وتقف حجرة عثرة امام تخفيض هذا المؤشر الى المستوى المطلوب.

عند قراءة مؤشرات عمر المديونية لشهر فبراير ٢٠٢٣م على مستوى الفئات (صغار المشتركين – كبار المشتركين - الحكومة) يتضح انها متباينة على الرغم من تميز فئة دون أخرى من حيث إمكانية تحصيل المديونية حيث كان اعلى عمر مديونية لصغار المستهلكين في عام ٢٠١٩م بعمر (١٢) شهر والتي أصبحت في شهر فبراير ٢٠٢٣م بعمر (٢٤) شهر

- **ملاحظة:**

ان تعثر اعمال التحصيل لدى شريحة الاستهلاك المنزلي وتدني تسديدات المرافق الحكومية أدى الى ارتفاع المديونية حيث بلغ عمر المديونية لشريحه المنزلية الى (٥٦) شهر والحكومية (٤٩) شهر اما بالنسبة لشرائح التجارية فهي في أدني المستوى مقارنة بمستوى التحصيل وتراكم هذه المديونية منذ عدة سنوات وزادت نسبتها منذ بداية الحرب والتي دمرت كثير من المرافق والفنادق .... الخ، كما أن منطقة مأرب لم تقم بتحريك التعرفة لشرائح التجاري والحكومي من شهر ديسمبر وحتى تاريخه.

- **المعالجات المطلوبة**

- يتطلب من وزارة المالية تنزيل المبالغ الموردة الى الحساب المشترك من فواتير المرافق الحكومية المسلمة لهم.
- يتطلب من وزارة المالية تنزيل المبالغ المصروفة لمواجهة المرتبات.
- رفع اعتماد المرافق الحكومية بما يساوي قيمة الاستهلاك الشهري.

من خلال تقرير مؤشرات النشاط التجاري المسلم للأخوة في الجهاز المركزي نجد ان مديونية صغار المستهلكين (١١٣,٣٤٤) مليون ريال ومديونية المرافق الحكومية (١٤٨,٧٣٨) مليون ريال ولتوضيح المديونية بدقة أكثر نرفق بهذا جدول تحليل تفصيلي لمؤشرات النشاط التجاري لشهر فبراير ٢٠٢٣م والذي يبن المبيعات والتسديدات والمديونية بحسب الشرائح المنزلية والتجارية والحكومية والاوقاف والزراعية ونسبة التحصيل وعمر المديونية ومتوسط التعرفة ونلخص ذلك في الجدول التالي فالأرقام هي التي تتكلم كالتالي:

م	فئات الاستهلاك	نسبة التحصيل %	متوسط التعرفة مع الرسوم المضافة ريال / ك وات س	متوسط التعرفة بدون الرسوم المضافة ريال / ك وات س	عمر المديونية / شهر	نسبة المساهمة ك وات س	نسبة المساهمة ريال
الإجمالي منزلي		81%	12	9	56	62%	16%
1	تجاري محلات تجارية	96%	105	97	5	11%	25%
2	تجاري مكاتب وسفارات	113%	105	98	4	3%	7%
3	تجاري طواحين	95%	107	98	7	0%	1%
4	تجاري فنادق	104%	104	98	6	1%	3%
5	صناعي	88%	105	98	5	5%	12%
الإجمالي تجاري		97%	105	97	5	21%	48%
7	أوقاف	53%	13	12	121	2%	0.43%
8	حكومي	6%	106	99	49	13%	31%
9	زراعي	70%	75	69	16	3%	5%
الإجمالي الكلي		65%	45	41	27	100%	100%

- **سؤال اللجنة رقم (٨):**

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة في معالجة الارتفاع المتصاعد من معدلات الفاقد عن النسب المعيارية؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

حرصت المؤسسة على الحد من تزايد معدلات الفاقد على مختلف مراحل دورة الطاقة الكهربائية (الإنتاج – النقل – التوزيع - البيع) الا انه لعدم توفر تمويلات لمشاريع النقل والتوزيع وتوقف البرنامج الاستثماري والذي كان يعتبر الركيزة الأساسية لتحسين الشبكات وضمان الحفاظ على الفاقد في حدوده الدنيا حيث أن نسبة كبيرة من الفاقد هو للفاقد الفني والناتج عن رداءة الشبكة وعدم إجراء أي إصلاحات جوهرية حقيقة فيها ، كما أن إبقاء الإيرادات لمبيع التيار الكهربائي تحت سيطرة المجالس المحلية التي لم تتمكن من تحقيق خفض ملموس في نسبة الفاقد وتمكنت بعض مناطق المؤسسة من تخفيض نسبة بسيطة حيث انخفض الفاقد الإجمالي لجميع المناطق نسبة (١%) خلال عام ٢٠٢٢م مقارنة بالفاقد الإجمالي لعام ٢٠٢١م وبلغ الفاقد الإجمالي نسبة (٤٥ %) فيما يلي الجدول التالي يوضح فاقد الطاقة الكهربائية على مستوى المناطق لعامي ٢٠٢١م و ٢٠٢٢م:

م	المنطقة	الفاقد في عام ٢٠٢١م					الفاقد في عام ٢٠٢٢م				
		الطاقة المنتجة م.و.س	الطاقة المرسلة م.و.س	الطاقة المباعة م.و.س	الطاقة المفقودة	نسبة الفاقد %	الطاقة المنتجة Mwh	الطاقة المستلمة Mwh	الطاقة المباعة Mwh	الطاقة المفقودة Mwh	نسبة الفاقد %
1	عدن	1,666,265	1,563,696	812,677	751,019	48 %	1,980,639	1,804,718	961,179	843,539	47%
2	حضرموت الوادي	794,577	776,761	526,510	250,251	32 %	792,699	731,563	516,072	215,492	29%
3	حضرموت الساحل	1,042,504	1,040,732	646,249	394,483	38 %	1,010,577	1,006,032	659,485	346,547	34%
4	لحج	198,356	236,015	136,256	99,759	42 %	199,419	297,674	150,308	147,366	50%
5	ابين	115,799	111,569	84,642	26,927	24 %	138,834	171,053	119,005	52,048	30%
6	شبوة	140,275	132,240	90,896	41,344	31 %	174,542	166,861	118,362	48,499	29%
7	المهرة	216,391	214,254	145,681	68,573	32 %	245,319	237,047	165,783	71,264	30%
8	الضالع	0	24,250	20,089	4,161	17 %	711,671	40,926	27,412	13,514	33%
9	لودر	24,776	20,611	16,230	4,381	21 %	0	28,827	23,762	5,065	18%
10	مارب	665,844	655,274	109,853	545,421	83 %	30,037	711,671	100,412	611,260	86%
الاجمالي		4,864,787	4,775,402	2,589,083	2,186,320	46 %	5,283,738	5,196,372	2,841,779	2,354,593	45%

- **<u>وببحث المعالجات اللازمة لتخفيض الفاقد يمكن تلخيصها بصورة مقتضبة على النحو التالي:</u>**

- توفير عدادات لاستبدال العدادات المحترقة والمكسرة والعاطلة والواقفة وغير المطابقة للمواصفات الفنية ذات القدرات التي لا تتحمل حمل المنشأة.
- توفير مواد لشبكة التوزيع لاستبدال الشبكات الرديئة والمنتهية وبمواصفات ذات جودة عالية.
- الحد من الانقطاعات الكهربائية المتكررة الناتجة عن عدم توفر الطاقة بسبب ازدياد الأحمال والطلب على الطاقة أو عدم توفر الوقود تؤدي إلى تهالك مكونات الشبكة الكهربائية وأدت إلى قيام المواطنين بالتوصيل من جهتين
- الحد من الربط العشوائي والقضاء على الشبكات العشوائية.
- توفير مواد ومحولات لتخفيف الاحمال على خطوط الجهد ٣٣ ك.ف . ١١ ك . ف.

- **سؤال اللجنة رقم (٩):**

- على الرغم من إنفاق مبلغ (٥٦٩,٥٩٧,٩٩٢,١٠٠) ريال من الموازنة العامة للدولة (موازنة الوزارة فقط من غير المؤسسة ومن غير مخصصات منحة المشتقات خلال العام ٢٠٢٢ حسب كشف البنك المركزي، ما هي أسباب تأخر تنفيذ العديد من المشاريع المرتبطة بخطوط النقل والتوزيع والصيانة ومنظومة الغاز لمحطات المؤسسة المختلفة؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

معظم المبالغ المقيدة على حساب ديوان عام الوزارة المفتوح طرف البنك المركزي اليمني عبارة عن دعم حكومي جرى توسيط حساب الوزارة فيه دون أن تتوفر أي أوليات عنها ولا يتم صرفها من قبل الوزارة وسبق أن قدمت الوزارة اعتراضها عن تلك العمليات المحاسبية ويتضح من خلال تفاصيل كشف البنك المركزي للحساب عن كونها عمليات إيداع وسحب مباشر لنفقات الوقود وتكاليف إنشاء محطة الرئيس ٢٦٤ ميجاوات عبر شركة بترومسيلة وبعض المديونيات السابقة لشركات الطاقة المشتراة وكذا لموردين مقابل أعمال التوريد والتي كان كثير منها ما كان مخصصاتها معتمدة ضمن مخصصات البرامج الاستثمارية ولم تصرف في آوانها، ومؤخراً جرى استحداث آلية لدفع مستحقات موردي الوقود عبر وزارة الكهرباء والطاقة من خلال العقود المبرمة من شركة النفط اليمنية ، ويمكن بيان القيود المالية الذي تضمنها كشف حساب البنك المركزي لحساب وزارة الكهرباء لعام ٢٠٢٢م على النحو التالي :

بيان للمبالغ التي تم خصمها على الاستخدامات والصادر بها مذكرات سحب من وزارة المالية وتم قيدها على الوزارة بمبلغ إجمالي وقدره بمبلغ: ٥١٤,٣٧٨,١٥٦,١٦٣ ريال (وهي مستحقات متنوعة ما بين مستحقات موردي وقود الكهرباء وموردي مواد وقطع غيار سابقة.

مستحقات شركة بتر ومسيلة مقابل إنشاء محطة توليد ٢٦٤ ميجاوات في عدن وخط التصريف بمبلغ (١٠,٠١٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال).

المبالغ المصروفة عبر الوزارة بشيكات وتتوفر لديها أولياتها بمبلغ إجمالي وقدره (٤٢,٦٠٢,٦٢٥,٦١٨) ريال، وصرفت لصالح سداد مستحقات موردي وقود الكهرباء.

وبلغت مرتبات نازحي ديوان عام الوزارة (المؤسسة العامة للكهرباء(الديوان) "الاساسين + المتعاقدين " وكذا مرتبات كهرباء منطقة الحديدة) مبلغ إجمالي وقدره (٢,٢٨٥,٢١٥,٤٢٥) ريال يمني.

بلغت أجور وتعويضات العاملين بديوان عام الوزارة (الباب الأول): ٤١,٢٦٠,٣٠٣ ريال.

بلغت النفقات على السلع والخدمات والممتلكات (الباب الثاني): ٣٤,٠٨٩,٢٧١ ريال.

- **سؤال اللجنة رقم (١٠):**

- ما هي كلفة مشروع محطة الرئيس من قبل شركة بترو مسيلة - مطلوب موافاة اللجنة بنسخة من العقد؟ وما نوع العلاقة بين الشركة والمؤسسة؟ وما أسباب عدم استلام المؤسسة للمحطة حتى الآن؟ ولماذا لا تزال المحطة تعمل بأقل من (٤٠%) من طاقتها؟ وكم تكلفة الوقود المستهلك ومعدلات الاستهلاك مقارنة بكلفة الوقود والمازوت والغاز؟ ولماذا لم يتم تنفيذ شبكة تصريف الطاقة وتم الربط إلى مفتاح التوربين الصيني الأمر الذي أدى إلى عدم الاستفادة منه؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

لم تكن لوزارة الكهرباء والطاقة طرفاً في العقد المبرم مع شركة بترومسيلة في تنفيذ محطة الرئيس (عدن الجديدة) ٢٦٤ ميجاوات في م/ عدن بل جرى التعاقد معها مباشرة من قبل مؤسسة الرئاسة ولا يتوفر لدى الوزارة أي أوليات بما فيها العقد الذي أبرم مع الشركة، ونظراً لعدم توفر أي مؤيدات للعملية التعاقدية مع الشركة فإنه يصعب تحديد نوعية العلاقة بين الشركة والمؤسسة.

أما فيما يخص أسباب عدم تشغيل المحطة بقدرتها الكاملة فهو عدم اكتمال مشروع تصريف الطاقة، الا أن الحاجة إلى تغطية العجز في الطاقة دعت بالمؤسسة العامة للكهرباء إلى اللجوء إلى خيارات استثنائية تمثلت في استلام الطاقة من المحطة وتصريفها جزئياً عبر مكونات الشبكة الحالية وكونها ذات قدرة استيعابية محدودة فقد تمكنت من استيعاب القدرة المنتجة جزئياً إلى حين استكمال تنفيذ مشروع التصريف الخاص بالمحطة.

وفيما يخص تكلفة الوقود المستهلك ومعدلات الاستهلاك مقارنة بكلفة الوقود الخام والديزل والمازوت،

// مرفق لكم نسخة تحت تبويب "مرفق ٦" يوضح التكاليف بحسب نوعية الوقود المستهلك. //

أما عن أسباب تأخر تنفيذ مشروع تصريف الطاقة فليست للوزارة أي معلومات كونها ليست طرفاً في العقد المبرم مع الشركة وليست لها الصلاحية في اتخاذ أي إجراءات تجاه تأخر تنفيذ المشروع.

- **سؤال اللجنة رقم (١١):**

- ما هي كلفة مشروع الطاقة الشمسية - عدن، وقدرته التوليدية؟ وكم بلغت نسبة الإنجاز في تنفيذ المشروع؟ ومتى سيتم دخول المشروع إلى الخدمة - مطلوب موافاة اللجنة ببيانات عن المشروع؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

<u>الموقف الحالي للمشروع:</u>

- وصول الالواح الشمسية بعدد (٢١١,٠٠٠) لوح وتخزينها في مستودعات المشروع.
- اصدار كافة التصاريح الرسمية المطلوبة للمشروع من الجهات الحكومية والمحلية المختصة.
- الانتهاء من انشاء وتجهيز مبنى مكاتب إدارة المشروع مع كافة تجهيزاته المختلفة.
- الانتهاء من تنظيف وتسوية مناطق تركيب الالواح الشمسية بنسبة ٥٩%.
- البدء بتنفيذ الأعمال الموقعية المتاحة وتشمل سور المحطة الشمسية وطرقاتها الداخلية.
- تأكيد شراء معظم المواد والمعدات الخاصة بالمحطة الشمسية وخط النقل ١٣٢ ك.ف وحجزها لدى الموردين.

- **سؤال اللجنة رقم (١٢):**

- ما هي كلفة مشروع محطة الفقيد السقطري؟ وهل يتضمن أعمال الصيانة العمرية الدورية (١٢٠٠٠٠/٢٤,٠٠٠ ساعة؟ وهل تم فحصها من قبل المختصين في المؤسسة قبل عملية التشغيل - مطلوب موافاة اللجنة بنسخة من العقد وبيانات المشروع؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

تم تنفيذ المشروع بمنأى عن وزارة الكهرباء والطاقة وذلك عبر السلطة المحلية بالمحافظة، وسبق وأن تم التوجيه للمنطقة بتقديم الأوليات الخاصة بالمحطة وفقاً لتوجيهات وزير الكهرباء والطاقة الأسبق وخطاب الأخ / مدير عام المؤسسة ذات المرجع (م.ع.ك ١٤٦٠) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٠٩م، الا أنه لم يتم تقديم أي أوليات بهذا الشأن حتى تاريخه.

// مرفق لكم نسخة تحت تبويب "مرفق ٧" //

- **سؤال اللجنة رقم (١٣):**

- ما هي الإجراءات التي تمت للتعاقد على صيانة محطتي المنصورة والريان؟ وهل تم مخاطبة الشركة الأم حول ذلك؟ مطلوب جميع الأوليات حول هذا الموضوع؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

التعاقد لصيانة محطة الريان عبر السلطة المحلية في محافظة حضرموت في الوقت الذي كانت وزارة الكهرباء والطاقة قد أعدت عدتها لإنزال مناقصة وتبقى أخذ مصادقة مجلس الوزراء لذلك الا إن تعاقد السلطة المحلية المباشر مع الشركة المصنعة قد أدى إلى تعليق هذا الملف، على النقيض من ذلك فقد قدمت الوزارة عدداً من طلبات اعتماد مشروع إجراء الصيانات اللازمة لمولدات محطة المنصورة آخرها تبني العرض المقدم للسلطة المحلية بمحافظة عدن بعد التنسيق مع الشركة المصنعة للمحطة "شركة وارتسيلا" ، وسعت الوزارة إلى ترجمة وتنفيذ قرار المجلس الأعلى للطاقة رقم (٢) لعام ٢٠٢٢م بشأن صيانة محطة المنصورة وأرسلت وفودها للقاء بمثلي الشركة سعيا منها في تحسين مزايا العرض المقدم وهو ما تكللت به بالنجاح ، وقدمت نتائج تلك الزيارة إلى المجلس الأعلى للطاقة والذي أقر بدوره بموجب قرار رقم (٦) لعام ٢٠٢٢م الموافقة على العرض المقدم من الشركة المصنعة واعتماد تمويل كلفة الصيانة للمحطة بتمويل مشترك حكومي وسلطة محلية في المحافظة.

مرفق لكم نسخة من الأوليات تحت تبويب "مرفق ٨"

- **سؤال اللجنة رقم (١٤):**

- ما هي خطط قطاع الكهرباء لاستثمار المبالغ المودعة لدى البنك المركزي الحساب المشترك) وفقاً لاتفاقية منح المشتقات النفطية المقدمة من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن - مطلوب موافاة اللجنة بنسخ من تلك الخطط -؟ وما هي الجهات المخولة بالسحب من الحساب المذكور؟

- **رد وزارة الكهرباء:**

قدمت وزارة الكهرباء والطاقة طلباً باعتماد تمويل عدد من المناقصات المعتمدة لشبكة كهرباء منطقة عدن وإعادة تأهيل شبكة النقل ١٣٢ ك.ف وتعزيز مصادر التغذية لمحطات التحويل ويأتي ذلك بعد استكمال

إجراءات الإرساء وتعميد الإجراءات من دولة رئيس مجلس الوزراء والتوجيه لوزارة المالية بالصرف الا أن وزارة المالية طالبت بأن يتم مواجهة فتح الاعتمادات المستندية لتلك المناقصات عبر الحساب المشترك.

أما فيما يخص الجهات المخولة بالسحب من الحساب المذكور فقد نصت المادة (٧) الفقرة (٥) بأن يكون إجراء أي تصرف في الحساب المشترك بموجب موافقة كتابية من الطرف الثاني ومقتصراً على ما يتم الاتفاق عليه وأن يكون التصرف بالإيرادات المحصلة وفق آلية يتم التوافق عليها بين الطرف الأول والطرف الثاني.

مرفق لكم نسخة تحت تبويب "مرفق ٩"

** أوليات أخرى تقدمت اللجنة بطرحها خلال اللقاء وطلب مؤيداتها:

- خطط الوقود مرفق لكم نسخة تحت تبويب "مرفق ١٠".
- المشاريع الممولة خارجياً والمتعثرة في العاصمة المؤقتة عدن مرفق لكم نسخة تحت تبويب "مرفق ١١".

▪ ثالثاً: ملاحظات واستنتاجات اللجنة حول قطاع الكهرباء والطاقة: -

من خلال ما وقفت عليه اللجنة من وثائق ذات علاقة بقطاع الكهرباء، وما بينتها تلك الوثائق من اختلالات واستخلاص اللجنة للملاحظات والاستنتاجات من إجابات وزارة الكهرباء وردودها على الأسئلة التي وجهتها اللجنة إليها وإلى المؤسسة العامة للكهرباء، سواء الإجابات المكتوبة أو الشفوية أثناء لقاء قيادات الوزارة باللجنة، فقد قامت اللجنة بالدراسة والتحليل لما سبق، وتوصلت لما يلي: -

بعد استعراض اللجنة لجملة الخطط والتصورات والرؤى والمقترحات والقرارات المتخذة بشأن معالجة أوضاع الكهرباء في العاصمة المؤقتة عدن وبقية المحافظات المحررة وفقا لقرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (٢) لعام ٢٠٢٢م ، وفيما تم اتخاذه من معالجات ومقترحات - العاجلة منه والاستراتيجية، والتي اتخذت في المجلس الأعلى للطاقة ، وفي مجلس الوزراء ، وانعكست في رؤية الوزارة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ م ، المقدمة لمجلس الوزراء ، بما في ذلك المعالجات المستهدفة لفترة النصف الثاني من العام ٢٠٢٢م ، ومواجهة متطلبات صيف عام ٢٠٢٣م ، الذي كان متوقعا وفقا لها ارتفاع القدرة التوليدية في عدن إلى ٦٣٥ ميجاوات ، ينخفض العجز معها إلى ٢٥ميجاوات فقط .

رأت فيها اللجنة تصورات ورؤى نظرية لمعالجات حقيقية يمكن أن تمثل أساسا لحل جذري للأزمة المزمنة في عجز القدرة التوليدية في كهرباء عدن وبقية المحافظات المحررة لسنوات قادمة ، اذا ما تم تنفيذها فعليا ، إلا أنها للأسف الشديدة اعيقت منذ الوهلة الأولى ، ولم تأخذ طريقها إلى التنفيذ الفعلي ، وانعكس ذلك سلبا على الأوضاع القائمة ، حيث انخفضت القدرة التوليدية إلى أدنى معدل لها ، فارتفعت نسبة العجز إلى أكثر من النصف تقدر ب (٧٥%) لهذا الصيف، وبات التمويل غير المنتظم بالوقود يتهدد المحطات العاملة بالتوقف التام بين الحين والآخر، سقط على اثرها العديد من الوفيات بين السكان .

في جانب آخر من هذا المشهد، لاحظت اللجنة بأن الموازنة المخصصة للكهرباء لعام ٢٠٢٢م (دون المؤسسة ومنحة المشتقات النفطية) قد بلغت ٥٦٩ مليار ريال، كأعلى موازنة دعم ترصد للكهرباء لهذا العام، وبنسبة ٨٥% من إجمالي دعم الوحدات الاقتصادية، قد تم تخصيص جل المبلغ المقدر ب ٥٥٧ مليار ريال بما نسبته ٩٨% من إجمالي دعم الكهرباء لعام ٢٠٢٢م للموردين!! (كمستحقات لموردي وقود الكهرباء وموردي مواد وقطع غيار سابقة) -كما ورد في إجابة الجانب الحكومي – في هذا الوقت الحرج والمتأزم الذي تعانيه البلاد من تداعيات أزمة الكهرباء ، دون تخصيص أي مبلغ يذكر لاي من المشاريع المعتمدة او المقترحة ، ذات العلاقة بمعالجة أزمة الكهرباء في عام ٢٠٢٢م، أو لمواجهة متطلبات صيف ٢٠٢٣م (عدا ١٠ مليار ريال مستحقات بترو مسيلة لإنشاء محطة عدن الجديدة وخطوط الصرف) كما كان مخططا له ومستهدفا على ضوء قرار مجلس الرئاسة رقم ٢ لعام ٢٠٢٢م ، مرورا بقرارات المجلس الأعلى للطاقة وخطط واجراءات ورؤية الوزارة ومجلس الوزراء، في مشهد بائس ومؤشر بالغ الخطورة على غياب الرشد وفقدان التوازن في سياسة الانفاق للموارد المتاحة التي تتم خارج مسارات الخطط والرؤى والقرارات والقوانين النافذة، وخارج الأولويات الحيوية المكرسة للإدارة الرشيدة للخدمات العامة، ذات العلاقة بالحياة المعيشية للمواطنين كأولوية وجودية لبقاء او رحيل اية حكومة في العالم.

1) واللجنة إذ تعرب عن أسفها لهذا الاخفاق الحكومي في هذا القطاع الحيوي بالغ الأهمية، ذو العلاقة الوجودية بكل المواطنين في المناطق التي تشتد احتراراً سنويا بما في ذلك العاصمة المؤقتة عدن، فإنها تؤكد في ذات الوقت بأن أزمة كهرباء عدن ليست في أزمة الموارد – كما تدعي الحكومة - فحسب بل في أزمة إدارة الموارد المتاحة، لذلك فالمدخل الحقيقي للحل يكمن في تفعيل آليات المسائلة وإنقاذ القانون ومواجهة الفساد، وتجنيب هذا القطاع التأثيرات السلبية لصراع مصالح قوى النفوذ. والشروع بالمعالجة عبر التحول من إنتاج الطاقة من مصادر ذات كلفة عالية إلى المصادر ذات الكلفة

الاقل، عبر العديد من البدائل التي كانت قد وردت ضمن منظومة المعالجات الحكومية التي لم تنفذ حتى الان، على أن تلتزم الحكومة بالتنفيذ الفوري لها، على النحو التالي: -

أ) تنفيذ المشروع الاستراتيجي (المتعثر) إعادة تأهيل شبكة النقل ١٣٢ ك.ف. الذي كان جزء من مشروع انشاء محطة عدن الجديدة ولا يزال بمبلغ لا يتجاوز ١٥ مليون دولار، وتعزيز مصادر التغذية لمحطات التحويل ١١/٣٣ ك.ف. بكلفة لا تتجاوز ١١ مليون دولار، لضمان استيعاب اية قدرات توليدية إضافية جديدة لكهرباء عدن، كأساس لأي حل لأزمة الكهرباء قبل صيف عام ٢٠٢٤م.

ب) رفع القدرة التوليدية لمحطة عدن الجديدة (محطة الرئيس) بقدرة (٢٦٤) ميجاوات المرحلة الأولى، لتعزيز التوليد الحالي بقدرة إضافية تقدر بـ (١٤٠) ميجاوات بعد استكمال خط التصريف ١٣٢ك.ف، وسرعة استكمال الخطوات الفنية لتشغيل المحطة بالوقود الأقل كلفة.

ت) استكمال إعادة تأهيل محطة الحسوة ٢ (القطرية) بقدرة ٦٠ ميجاوات العاملة بوقود الغاز والديزل، وإعادتها إلى العمل كما هو متوقع في النصف الثاني لعام ٢٠٢٣م (تخضع حاليا لإعادة التأهيل بتمويل المانح قطر).

ث) استكمال إعادة تأهيل محطة المنصورة بقدرة ٦٠ ميجاوات بوقود المازوت، وإعادتها إلى العمل كما هو متوقع في النصف الثاني من العام ٢٠٢٣م. (تخضع حاليا لإعادة تأهيل بتمويل حكومي وسلطة محلية).

ج) إعادة تأهيل التوربين الصيني وإعادته إلى العمل بقدرة ٦٠ ميجاوات.

ح) استكمال الإجراءات التنفيذية لعقد شراء الطاقة الكهربائية بوقود المازوت بقدرة ١٠٠ ميجا وات، عبر السفينة العائمة لشركة برايزم انتربرايس خلال عام ٢٠٢٣م.

خ) تنفيذ منظومة الغاز منخفض الكلفة (بدلا عن النفط الخام والديزل) لرفع الكفاءة التوليدية للمحطات العاملة بالغاز (محطة الرئيس + القطرية).

د) صيانة خطوط النقل والتوزيع لتجنب الفاقد الفني الكبير من اجمالي الفاقد الكلي البالغ أكثر من ٤٥%من الطاقة المنتجة.

ذ) استكمال المرحلة الأولى من محطة الطاقة الشمسية بقدرة أولية ٢٠ ميجاوات، متوقع إنجازها في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣م.

وترى اللجنة بأن إجمالي القدرة التوليدية للكهرباء الحكومية في منطقة عدن حالياً (دون الطاقة المشتراة من وقود الديزل) المقدرة بأقل من (٢٠٠) ميجا وات، سترتفع بتنفيذ المعالجات العاجلة المحددة اعلاه إلى ما يقدر بـ (٦٣٤) ميجا وات تقريبا قبل صيف ٢٠٢٤م، وسينخفض معها العجز المتوقع إلى ٩٠ ميجا وات فقط، رغم تصاعد الطلب المتوقع صيف عام ٢٠٢٤م الى حوالي (٧٢٦) ميجاوات. غير أن الحل الجذري لأزمة العجز كليا سيتحقق فقط مع دخول محطة عدن الجديدة إلى المرحلة الثانية بقدرة توليدية مقدرة ب ٤٦٠ ميجا وات، المتوقعة خلال عام٢٠٢٤-٢٠٢٥م، مترافقة مع دخول محطة الطاقة الشمسية مرحلتها الثانية بقدرة توليدية تقدر بحوالي ١٢٠ ميجا وات، ستعزز القدرة التوليدية المتوقعة البالغة (٦٣٤) ميجا وات بقدرة إضافية تبلغ (٣٢٠) ميجا وات، سيبلغ معها إجمالي القدرة التوليدية لمنطقة كهرباء عدن (٩٥٤) ميجا وات، وسيغدو معها الحديث عن العجز شيء من الماضي لبضعة سنوات مقبلة.

2) تعتبر اللجنة الاستمرار في شراء عقود الطاقة من وقود الديزل الاعلى كلفة وتجديد العقود السابقة منذ عدة سنوات ولمدد مستقبلية طويلة مخالفة للمعايير الدولية في هذا الشأن – كون الدول لا تلجأ إليها إلا في فترات صيانة محطاتها ولفترات قصيرة ومحدودة – كما انها من أبرز أسباب موانع حل مشكلة تدني مستوى انتاج الطاقة ، ومن أخطر بؤر الفساد في المالية العامة للدولة ، وتتسبب في استنزاف جزء كبير من موارد الدولة ، وتعيق سياسات تحقيق الاستقرار في سعر صرف الريال من تحقيق أهدافها باعتبار أن الطلب على العملة الصعبة لشراء المشتقات النفطية وعلى وجه الخصوص مشتقات وقود محطات التوليد بالديزل من أكبر أسباب الطلب على العملة الأجنبية في سوق صرف

الريال اليمني . رغم توفر البدائل المتاحة للاستغناء عن مثل هذه العقود المكلفة، وتجنب خزينة الدولة الخسائر التي تتحملها المقدرة بما يتجاوز ٤٠% مقارنة بكلفة انتاجها في المحطات الحكومية.

3) لاحظت اللجنة ارتفاع نسبة الطاقة المشتراة من المحطات العاملة بوقود الديزل عالي الكلفة مقارنة بنسبة الطاقة المشتراة من المحطات العاملة بوقود المازوت منخفض التكلفة، (حيث ترتفع كلفة الطاقة المولدة من محطات وقود الديزل بما نسبته ٦٠% عن محطات وقود المازوت) وتمثل العقود من الطاقة المشتراة من المحطات العاملة بالوقود عالي الكلفة -الديزل- ما نسبته ٨٧%من اجمالي عقود الطاقة المشتراة. فهناك ٢٣ محطة توليد بوقود الديزل مقابل محطة واحدة تعمل بالمازوت.

4) لاحظت اللجنة غياب اللجنة العليا للمناقصات، وعدم الالتزام بقانون المناقصات ولائحته التنفيذية في عقود شراء الطاقة سواء الجديدة منها أو تمديد العقود السابقة، حيث يتم تمرير العقود من خلال الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المشكلة في مجلس الوزراء، وفق آلية رفع الاحتياج من قبل الوزارة من خلال لجنة مناقصات شكلت من قبل رئاسة الوزراء ممثلة بعضوية الجهات المعنية للقيام بمهمة الصرف وفقاً للصلاحيات والسقوف الممولة من رئاسة الوزراء.

5) لاحظت اللجنة ارتفاع نسبة الفاقد الاجمالي للطاقة وبمعدلات عالية جداً وغير مقبولة مقارنة بالنسب المعيارية في هذا الشأن، وهو ما يعتبر إهدار واضح للطاقة التوليدية التي يتم شراؤها بمبالغ باهضه وبالعملة الأجنبية، حيث يُشار هنا أن الفاقد في بعض المحافظات على سبيل المثال وصل إلى (٨٦%) كما هو الحال في محافظة مأرب، وفي لحج بلغت نسبة الفاقد (٥٠%) وفي عدن بلغت النسبة (٤٧%)، إذ قدرت الوزارة متوسط الفاقد خلال العام ٢٠٢٢ بنسبة (٤٥%) من إجمالي الطاقة المتاحة في عدن والمناطق الخاضعة للسلطة الشرعية.

6) لاحظت اللجنة توقف معظم محطات التوليد التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء نظراً لتقادم بعضها، وإهمال صيانة غالبيتها، إذ لا يتم توفير قطع الغيار اللازمة لذلك خلال المراحل المخصصة من ساعات التشغيل المختلفة.

7) لاحظت اللجنة توقف محطة الحسوة (٢) والتي يفترض أن تعمل بالغاز كونه أقل كلفة وأقل إضراراً بالبيئة، بسبب استخدام وقود الديزل العالي الكلفة والغير مطابق للمواصفات اللازمة لتشغيلها، دون مسائلة المسؤولين عن ذلك.

8) لاحظت اللجنة أن تأخير تنفيذ العقد المبرم لشراء الطاقة مع شركة برايزم انتربرايس عبر الباخرة العائمة بقدرة ١٠٠ ميجا وات تعمل بالمازوت منخفض التكلفة ومنذ أكثر من عام من تاريخ توقيع العقد، قد ترتب عليه الاستمرار في التعاقد مع شركات بيع الطاقة بوقود الديزل عالي التكلفة، الأمر الذي تسبب بخسائر تكبدتها الدولة مقدارها (٥٧٥) مليون دولار وفق لما جاء في ردود وزارة الكهرباء، مقابل الفارق بين سعر الديزل وسعر المازوت خلال مدة فترة التعاقد والبالغة (٣) سنوات

9) لاحظت اللجنة سيادة ظاهرة العشوائية وعدم الانتظام في تزويد محطات إنتاج الطاقة بالوقود الضروري للتوليد وعدم التحوط بالمخزون الاحتياطي من الوقود، والاعتماد على الحلول الإسعافية في الغالب لشراء الوقود وبتكاليف أكبر من التكاليف الحقيقية، (فعلى سبيل المثال كان نفاذ المنحة السعودية للوقود مطلع صيفنا هذا بداية شهر مايو ٢٠٢٣م معلوما للجميع، الا انه لم يتم توفير الوقود البديل قبل موعد النفاذ). الأمر الذي أنتج أزمة وقود مباشرة تعرضت على أثرها الخدمة إلى الانقطاعات المتكررة والطويلة كالعادة، ولاسيما في أوقات الذروة في الصيف القائض بالمناطق الحارة، وما ينتج عن ذلك من تعريض حياة المواطنين والمرضى والمسنين إلى مخاطر صحية تصل إلى الوفاة في بعض الحالات.

10) لاحظت اللجنة ارتفاع مديونيات المؤسسة العامة للكهرباء والتي بلغت ما يزيد عن (٢٦٠) مليار ريال (مديونيات الحكومة – كبار المشتركين – صغار المشتركين)، بالإضافة لتراكم الغرامات المفروضة على شركات بيع الطاقة لصالح المؤسسة العامة للكهرباء والتي تتجاوز بحسب تقارير الجهاز مبلغ (٣٠) مليون دولار، وهو ما يمكن الاستفادة منها في صيانة محطات التوليد وإصلاح شبكة النقل والتوزيع.

11) لاحظت اللجنة غياب مبدأ المسائلة والمحاسبة الفعلية في آليات عمل الوزارة ومؤسساتها على الرغم من وفرة وتعدد التقارير الدورية عن المخالفات في هذا القطاع، الأكثر تميزا وامتثالا عن غيره من القطاعات لفحص ومراجعات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المتكررة، كتكرار تمويل محطات الكهرباء بوقود رديء، غير مطابق للمواصفات المعيارية، التي كانت آخر عملية منتصف يوليو ٢٠٢٣م، وكذا استمرار عقود شراء الطاقة وتجديدها لأكثر من سبع مرات والممتدة حتى ٣١ أكتوبر القادم في كهرباء عدن، وغير ذلك.. كدليل سافر على التغييب المتعمد لمبدئي المسائلة والمحاسبة.

▪ رابعاً: توصيات اللجنة في قطاع الكهرباء والطاقة:

بناء على ما خلصت اليه اللجنة من ملاحظات واستنتاجات في نتيجة دراستها لهذا الملف الحيوي الهام بشأن قطاع الكهرباء والطاقة، توصي اللجنة بالتزام الحكومة بتنفيذ التوصيات التالية:-

1) التزام الحكومة بالتنفيذ الفوري للمعالجات المعتمدة عام ٢٠٢٢م على ضوء قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم ٢ لعام ٢٠٢٢م، والتي لم تنفذ حتى الان، لتغطية النصف الثاني من العام ٢٠٢٣م، ومواجهة متطلبات صيف عام ٢٠٢٤م، على النحو التالي: -
   أ) إلزام شركة بترومسيلة باستكمال تنفيذ المشروع الاستراتيجي (المتعثر) إعادة تأهيل شبكة النقل ١٣٢ك.ف. كجزء غير منجز حتى الان من مشروعها محطة عدن الجديدة، والتزام الحكومة بإصلاح خطوط النقل والتوزيع لتعزيز مصدر التغذية لمحطات التحويل ١١/٣٣ك.ف.
   ب) رفع القدرة التوليدية لمحطة عدن الجديدة بقدرة٢٤٠ ميجاوات.
   ت) استكمال إعادة التأهيل واستعادة محطة الحسوة ٢ للعمل بقدرة ٦٠ ميجاوات خلال عام ٢٠٢٣م
   ث) استكمال إعادة التأهيل واستعادة محطة المنصورة ٦٠ ميجاوات للعمل خلال العام ٢٠٢٣م.
   ج) إعادة التأهيل واستعادة التوربين الصيني ٦٠ ميجاوات إلى العمل.
   ح) استكمال الإجراءات التنفيذية لعقد شركة برايزم انتربرايس لشراء الطاقة بوقود المازوت بقدرة ١٠٠ ميجاوات عبر السفينة العائمة خلال عام ٢٠٢٣م.
   خ) تنفيذ منظومة الغاز لرفع الكفاءة التوليدية للمحطات العاملة بالغاز حتى العام ٢٠٢٤م.
   د) صيانة خطوط النقل والتوزيع لخفض الفاقد الكبير المقدر ب ٤٥% من الطاقة المنتجة إلى حدوده الدنيا حتى العام ٢٠٢٤م.
   ذ) استكمال المرحلة الأولى من محطة الطاقة الشمسية بقدرة ٢٠ ميجاوات خلال العام ٢٠٢٣م.

2) التزام الحكومة باستمرار العمل على توفير متطلبات الحل الجذري للعجز المزمن في كهرباء عدن وغيرها من المحافظات المحررة ، عبر تأمين متطلبات المرحلة الثانية من محطة عدن الجديدة بقدرة ٤٦٠ ميجاوات ، واستكمال المرحلة الثانية من محطة الطاقة الشمسية بقدرة ١٢٠ ميجاوات ، والعمل على انجاز معالجات استراتيجية مستديمة لمواجهة الطلب المتصاعد للكهرباء مع الاحترار السنوي المتصاعد ، عبر انشاء المزيد من محطات التوليد بالطاقة النظيفة والغازية ، قليلة الكلفة وذات كفاءة وفاعلية اقتصادية مستديمة ، ووفقا لدراسات الجدوى الاقتصادية في عدن ، وبقية المحافظات المحررة.

3) التزام الحكومة بوقف كل عقود شراء الطاقة العاملة من وقود الديزل او تجديدها في كهرباء منطقة عدن، اعتبارا من مطلع نوفمبر القادم، وعددها ستة عقود ينتهي آخر تجديد لها في ٣١اكتوبر ٢٠٢٣م.

4) التزام الحكومة بقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية في تنفيذ كل تعاقدات الطاقة والوقود، وتفعيل اللجنة العليا للمناقصات في العاصمة المؤقتة عدن.

5) التزام الحكومة بتعزيز التوجه الحكومي نحو منظومة التوليد الكهربائي بالطاقة المتجددة وتنويع مصادرها من الرياح والشمس والغاز، ومنع أي تعاقدات أو شراء محطات توليد أو طاقة مشتراة جديدة تعمل بوقود الديزل.

6) إعادة الآلية السابقة في انتظام توفير المشتقات النفطية للكهرباء من قبل مصافي عدن، وشركة النفط اليمنية التي تضمن عدم اللجوء إلى شراء الوقود بالأمر المباشر وبأسعار احتكارية عالية وبمواصفات رديئة وعدم تجزئة المشتريات.

7) الالتزام الصارم بقرار مجلس الوزراء لعام ٢٠٢٣، بشأن إمداد محطات توليد الكهرباء بالمشتقات النفطية النظيفة وفقا للمواصفات المعيارية، بصورة منتظمة، وتكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لإجراء

الفحص والمراجعة عن الأسباب التي تقف وراء الاختناقات في توفير الوقود المخصص لتوليد الطاقة وتحديد المسؤولية الإدارية والقانونية للجهات وإحالتهم إلى نيابة الأموال العامة.

8) تكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بإحالة جميع المخالفات المالية والإدارية - التي لم تتم معالجتها ولم يسبق إحالتها - إلى نيابة الأموال العامة، والواردة في تقريره رقم (٩٨) لسنة ٢٠٢٠ والمرفوع إلى رئيس الجمهورية السابق بشأن المراجعة النهائية لأداء قطاع الكهرباء في عدن للفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٩م.

9) التزام الحكومة بسرعة استكمال متطلبات إنشاء صندوق المشتقات النفطية المستدام.

10) التزام الحكومة بتسريع مشروع محطة كهرباء بمحافظة تعز، وبقدرة لا تقل عن ٦٠ ميجاوات.

11) إلزام المؤسسة العامة للكهرباء بتشغيل المحطات التابعة لها بالطاقة القصوى الممكنة وألا تلجأ إلى خفض إنتاج الكهرباء لصالح محطات شراء الطاقة المكلفة.

12) إلزام المؤسسة العامة للكهرباء بعدم المبالغة في عملية شراء الطاقة بما يفوق الاحتياجات الفعلية وكذا القدرة التصميمية والاستيعابية لمنظومة التوزيع التابعة للمؤسسة.

13) ضرورة التنسيق بين وزارتي المالية والكهرباء وبقية الجهات ذات العلاقة بما يضمن تحصيل المديونيات المتراكمة لدى مستهلكي الطاقة، وبالتالي الاستفادة منها في تمويل برامج هذا القطاع الهام في جوانب التشغيل والصيانة والاستثمار.

14) توصي اللجنة بتكليف نيابة الاموال العامة بإجراء تحقيق شامل وشفاف في القضايا التالية: -

أ) الانفاق الفعلي لمبلغ ٥٥٧ مليار ريال وبما نسبته ٩٨% من إجمالي دعم الكهرباء لعام ٢٠٢٢م (لبعض المديونيات السابقة لشركات الطاقة المشتراه وللموردين مقابل أعمال توريد وقود الكهرباء وموردي مواد وقطع غيار سابقة) كما تدعي الحكومة، باعتبارها في نظر المسؤولين ذات أولوية عن مشاريع الأولوية القصوى لذات العام ، التي تم تأجيلها كمشروع خطوط النقل والتصريف ١٣٢ ك.ف. بكلفة لا تتجاوز ١٥ مليون دولار ، وتعزيز مصادر التغذية للمحطات التحويلية ٣٣/١١ك.ف. بمبلغ لا يتجاوز ١١ مليون دولار ومنظومة الغاز لتشغيل المحطات الغازية (الرئيس + القطرية) لتعزيز كفاءتها التوليدية إلى الحد الأقصى بقدرات (٤٦٠) ميجاوات و (٦٠) ميجاوات على التوالي، لتغطية العجز المزمن في كهرباء عدن ، الأمر الذي يقتضي بمسائلة المتورطين في سوء إدارة الموارد المتاحة وتحديد الأولويات من جهات أو أطراف او مسؤولين وتحميلهم تبعات استمرار العجز، واستمرار الطاقة المشتراه من الديزل ،وتكبيد الخزانة العامة مئات الملايين من الدولارات ، والتسبب في المحصلة النهائية بالأضرار البالغ بالمصالح العامة للمواطنين.

ب) أعطاب محطة الحسوة (٢) القطرية بقدرة ٦٠ ميجا وات، العاملة بوقود الغاز والديزل باستخدام ديزل غير مطابق للمواصفات، وهو ما تسبب في خسائر باهضه بملايين الدولارات نتيجة توقفها عن العمل، وتكلفة اعادة التأهيل الامر الذي يقتضي بكشف المتورطين بهذه العملية التخريبية، وتحميلهم المسؤولية عن اهدار المال العام المترتبة عنها، وعن تعطيل مصلحة عامة للمواطنين طيلة فترة التوقف حتى اليوم.

ج) الكشف عن المتورطين في تأخير نفاذ العقد الوحيد للطاقة المشتراة بوقود المازوت لكهرباء عدن بقدرة ١٠٠ ميجاوات الموقع مع شركة برايزم انتربرايس عبر السفينة العائمة، بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٦م، وتم فتح الاعتماد المستندي بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٧م، والتسبب بخسائر كبيرة تكبدتها خزينة الدولة كفارق كلفة بين إنتاج الطاقة من الديزل بدلا عن المازوت خلال فترة التأخير، والتي قدرت بمتوسط سنوي ب ١٠٧ مليون دولار، وفقا لتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رقم ٧٠ بتاريخ

٢٠٢٣/٥/٤م، وتحميل المتورطين من المسؤولين الحكوميين او مسؤولي الشركة المتعاقدة تبعات وتكاليف ذلك التأخير وما ترتب عنه من خسائر المال العام.

د) كشف ملابسات استمرار عقود شراء الطاقة بوقود الديزل وتكرار تجديدها العديد من المرات، في اهدار متعمد للمال العام، وما يترافق معها من فساد وافساد، خلافا للقوانين واللوائح التنفيذية والتوصيات المتكررة لتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
وتوصي اللجنة في هذا الصدد بتكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بإحالة جميع المخالفات المالية والإدارية القائمة حتى الان، والتي تم رصدها في تقاريره عن عقود شراء الطاقة إلى نيابة الأموال العامة.

هـ) التحقيق في ملابسات تكرار عمليات توريد الوقود الرديء، غير المطابقة للمواصفات، التي كان آخرها صفقة يوليو ٢٠٢٣م، وكشف المتورطين بهذه العمليات، وتحميلهم تبعات الأضرار الناجمة عنها.

15) على الحكومة الأخذ بملاحظات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن نتائج مراجعة آليات عقد شراء طاقة كهربائية بقدرات (١٠٠ ميجا وات) محمولة على سفينة عائمة مع شريكة برايزم انتر باريس، ومعالجة الاختلالات الواردة في العقد.

16) ضرورة انشاء محطة غازية لتوليد الكهرباء في محافظة شبوة والاستفادة من الغاز الصحاب في العديد من الحقول النفطية بالمحافظة.

17) إلزام الحكومة ممثلة بوزارة الكهرباء لإصلاح الكهرباء ووفقاً لرؤية الحكومة الاستراتيجية (٢٠٢٢/٢٠٢٥م).

هذا ما خلصت اليه اللجنة وتأمل أن تكون قد وفقت فيما ذهبت إليه، لتوجيه الجانب الحكومي بالالتزام بتوصيات اللجنة وتنفيذها.

والله الموفق...

د. محمد صالح علي
مقرر اللجنة

م. محسن علي البحر
رئيس اللجنة

❖ ثالثاً: نتائج عمل اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن ما أثير من تجاوزات في قطاع النفط والمعادن

==========

وقفت اللجنة على ما أثير من مخالفات في قطاع النفط في سياق مهمتها المكلفة بها، وقد أولته اهتماماً كبيراً نظراً لما يمثله من أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني حيث يساهم بما بنسبة (٧٠%) في تمويل الموازنة العامة للدولة.

لذلك فقد بدأت اللجنة عملها بالوقوف على ما تم تسليمه لها من بيانات ووثائق ومراسلات ...الخ من قبل الأخ/ أحمد العيسي نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية للشؤون الاقتصادية باعتبار أن هذه الوثائق تبين جملة من المخالفات والتجاوزات التي حدثت في قطاع النفط من قبل الحكومة حسب وصفه لذلك برسالته الموجهة للجنة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٣م وانطلاقاً من ذلك فقد تم مخاطبة الأخ وزير النفط بسرعة موافاة اللجنة بكافة البيانات والمعلومات والوثائق بشأن ما أثير من مخالفات في قطاع النفط وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بقطاع (S1-S2).

وبناء على ذلك فقد تم موافاة اللجنة بحزمة كبيرة من البيانات والوثائق مرفقة بمذكرة غطائية تحت توقيعه بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٢٠م، كما تم مخاطبة الأخ/ رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ولقاء اللجنة معه مباشرة بمكتبه وطلبت اللجنة منه موافاتها بما لديهم من تقارير حول القطاعات المكلفة بها اللجنة، وقد قدم مشكوراً كمية كبيرة ومهمة من التقارير في المجالات التي طلبتها اللجنة.

وبعد دراسة لما سبق الإشارة إليه أعلاه من بيانات ووثائق وتقارير وبحسب مصادرها ذات الصلة بقطاع النفط، وما تم التوصل اليه من نتائج فقد استخلصت اللجنة جملة من الملاحظات وأعدت الأسئلة والاستيضاحات، وتم التواصل مع الجهات ذات العلاقة المباشرة بوزارة النفط وقطاع النفط والوحدات التابعة لها وعقد لقاء مباشر مع قيادات تلك الوحدات ومناقشة ما اثير من مخالفات وتسليمهم الأسئلة المعدة سلفا وطلب الرد عليها.

عقدت اللجنة البرلمانية اجتماعها مع وزير النفط والمعادن والجانب الحكومي بالوزارة وذلك صباح الاربعاء الموافق ١٠ مايو ٢٠٢٣م، وحضر اللقاء من الجانب الحكومي بوزارة النفط والمعادن الأخوة:

١-م. سعيد سليمان الشماسي	- وزير النفط والمعادن) شارك باللقاء افتراضياً عبر النت
٢-يوسف أحمد مساعد	- الوكيل المساعد لوزارة النفط
٣-أحمد مسعد سعيد صالح	- المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن.
٤-خالد أحمد باصهيب	- رئيس هيئة النفط
٥-د. عبدالله عمير	- المدير التنفيذي لشركة الاستثمارات الوطنية (شارك في اللقاء افتراضياً)
٦-د.محمد أحمد السقاف	- المدير الفني لشركة مصافي عدن.
٧-م. سلطان سعيد حيدر	- كبير المستشارين بوزارة النفط.
٨-طارق عبدالله منصور	- المدير التنفيذي لشركة النفط.
٩-عبدالسلام محمد دماج	- المدير المالي لشركة النفط.
١٠-اياد هشلة محمد	- المدير التجاري لشركة النفط.
١١-حسن علوي الجنيد	- مدير مكتب وزير النفط والمعادن

وحضر من الأخوة في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الأخوة:

١-أحمد سيف غالب - رقابة الكهرباء والنفط بالجهاز.
٢-عيسى ياسين نعمان - رقابة الكهرباء والنفط بالجهاز.
٣-وليد سيف - رقابة الكهرباء والنفط بالجهاز.

ويلاحظ غياب شريكتي بترو مسيلة وصافر.
واستعرض رئيس اللجنة الأسئلة المقدمة للجانب الحكومي وطالب منهم الردود الكتابية:

ومن خلال دراسة وتحليل ما أتيح للجنه من معلومات وبيانات ووثائق والردود الكتابية من الجهات ذات العلاقة وحصيلة اللقاء المباشر مع المسؤولين، فأننا نعرض خلاصة نتائج ما تم التوصل اليه بشأن قطاع النفط والوحدات التابعة لوزارة النفط وذات الصلة على النحو الاتي:

أولاً: المؤسسات والشركات المنتجة للنفط والغاز:

ردود وزارة النفط على أسئلة اللجنة:

- **السؤال رقم ١:**

ماهي الخطوات والإجراءات الإدارية والقانونية التي اتخذتها وزارة النفط في الموافقة على انشاء وتشغيل وحدة انتاج الغاز المنزلي بحوض المسيلة محافظة حضرموت مع شركة باسكو انيرجي؟

المطلوب موافاة اللجنة بدراسة الجدوى وقرار لجنة المناقصات؟

كما تطلب اللجنة معلومات حول العقد الحصري الممنوح لذات الشركة بشأن توريد قيمة المشتقات النفطية ومبررات ارتفاع سعر الطن في العقد عن سعر الطن في السوق والذي تكبدت الخزينة العامة، بسببه وبحسب المصادر مبلغ قدره (١٥٠) مليون دولار خلال العام ٢٠٢٢م؟

- **الرد:**

نلخص الرد مما جاء في الملف: -

-ان الهدف من المشروع هو الاستغناء عن استيراد الغاز المنزلي الذي يحتاجه السوق.

1- في ديسمبر ٢٠٢٢م عقد لقاء مع وزير النفط الاماراتي (المزروعي) نوقش خلاله عدة مواضيع استثمارية في مجال صناعة النفط، حيث أحال الجانب الاماراتي مشروع الاستثمار وتمويل انتاج الغاز المنزلي وما تحتاجه محطة كهرباء بالغاز في حوض المسيلة الي المستثمر شركة (باسكو انيرجي) الإماراتية.

2- في ٢٠٢٣/٢/٦م تم رفع وعرض الموضوع الى رئيس الوزراء والذي وجه بالتفاوض والرفع بالتفاصيل لاتخاذ القرار المناسب.

3- تم بعد ذلك التفاوض والرفع بالمسودة الأخيرة للاتفاقية الأولية مع شركة باسكو انيرجي م. م. ج بشأن الترخيص لمشروع يتضمن: -
- تمويل وانشاء وتشغيل وحدة انتاج غاز منزلي LPG Gas plant. مع خزانات كافية في المسيلة حضرموت.

- تكليف فريق قانوني للقيام بالتفاوض واعداد مسودة اتفاقية أولية بشأن الترخيص للمشروع على ان تكون مدة الاتفاقية الأولية عاماً واحداً للسماح بأجراء الدراسة الاقتصادية والفنية للمشروع.
- الاتفاقية الأولية اشترطت ان يكون الترخيص بنظام البناء والتشغيل وتسليم المشروع للدولة بنظام (BOT).

4- في ٢٢فبراير ٢٠٢٣م تم التوقيع المشروط بموافقة مجلس الوزراء على مسودة الاتفاق.

5- في ٢٠٣٢/٣/٢٦م صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٧) بالموافقة على مسودة الاتفاقية الأولية للترخيص لمشروع استثماري، انشاء وتشغيل وحدة انتاج غاز منزلي بقطاع (١٠) حوض المسيلة مع شركة (باسكو انيرجي) بالقدرة الاستيعابية والإنتاجية اليومية وفقاً للدراسات الفنية والتجارية ودراسة الجدوى التي تقرها وزارة النفط والمعادن.

6- يقوم مجلس الوزراء حالياً بعمل اللجنة العليا للمناقصات بسبب عدم إعادة تشكيلها حتي اليوم بحسب ما نص عليه قرار مجلس الوزراء بهذا الخصوص (تاريخ- ورقم -) ولجان المناقصات عموماً متوقفة منذ بدء سنوات الحرب، نظراً للظروف الاستثنائية التي تعمل الوزارة والجهات مع المصاعب والعوائق التي تواجهها نتيجة تردي الأوضاع الإدارية وشحة الموارد وقلة الكوادر المؤهلة والمصاعب الأمنية التي تمر بها البلاد ناهيك عن عزوف المستثمرين ومطوري المشاريع من التقدم للوزارة بعروض جديدة في مجال تطوير المشاريع في مجال الصناعات النفطية .

أخيراً نرجو أن تقوم اللجنة البرلمانية الموقرة بإرسال مصادرها الموثقة حول ما تطرقت الية في القسم الثاني من السؤال المقدم للوزارة بخصوص المشتقات النفطية ومبررات ارتفاع سعر الطن في العقد عن سعر الطن في السوق والذي تكبدت الخزينة العامة بسببه بحسب المصادر مبلغ وقدرة (١٥٠) مليون دولار خلال العام ٢٠٢٢م حيث لا توجد لدى وزارة النفط أي خلفية او معلومات موثقة عن هذا الموضوع.

- **السؤال رقم ٢:**

ماهي الخطوات والإجراءات الإدارية والقانونية التي اتخذتها وزارة النفط في الموافقة على انشاء مشروع استثماري مصفاة تكرير النفط وصهاريج خزن ومناطق صناعية مع شركة مليح للاستثمارات وتطوير المشاريع المسجلة بدولة الامارات العربية المتحدة؟

مطلوب موافاة اللجنة بكافة الإجراءات والوثائق التي تمت بشأن ذلك؟

- **الرد:**

<u>نلخص الرد مما جاء في الملف:</u>

1- في ديسمبر ٢٠٢٢م عقد لقاء رسمي مع وزير النفط الاماراتي (المزروعي).

2- الهدف من المشروع: تامين امدادات كافية من المشتقات النفطية المختلفة في الجمهورية اليمنية بشكل عام وتغطية العجز الحاصل بالإضافة الي أغراض التصدير، وزيادة استثمار القطاع الخاص.

3- في ٢٠٢٣/١/٢٨م تم الرفع وعرض الموضوع على رئيس الوزارة الذي وجه بالتفاوض والرفع بتفاصيل المشروع المقترح ومسودة الاتفاقية لاتخاذ القرار المناسب وبموجبه تم التفاوض والرفع بالمسودة الأخيرة للاتفاقية الأولية مع المستثمر شركة" مليح للاستثمارات وتطوير المشاريع" لمشروع انشاء وتحويل وتشغيل وامتلاك مصفاة تكرير النفط الخام واستخلاص المشتقات النفطية بمنطقة الضبة حضرموت

بقدرة اجمالية يومية (٢٥،٠٠٠)الف برميل مع Spm بالمرحلة الأولى مع صهاريج تخزين كافية ومنطقة صناعية لربط البواخر بخط بحرى الأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة بها بالإضافة الي منطقة صناعة حرة في نفس منطقة المشروع بمنطقة الضبة بمحافظة حضرموت

4- كلف فريق قانوني- فني للقيام بالتفاوض واعداد مسودات اتفاقية أولية بشأن الترخيص للمشروع وتم الحرص على ان تكون مدة الاتفاقية الأولية عاماً واحداً للسماح بأجراء الدراسة الاقتصادية والفنية وبحال كانت النتائج إيجابية، يتم التفاوض واعداد مسودات مكتملة ترفع الى مجلس الوزراء للاطلاع والمصادقة قبل توقيعها بصورة نهائية.

5- في ٢٠٢٣/٢/١٨م تم الرفع الي رئيس الوزراء الذي وجه في ٢٠٢٣/٢/١٩م باستكمال الإجراءات بحسب المقترح والتوقيع بالأحرف الأولى.

6- وبحسب أعلاه تم في ٢٢ فبراير الماضي التوقيع المشروط بموافقة مجلس الوزراء على مسودة الاتفاقية الأولية لمشروع انشاء وتمويل وامتلاك مصفاة لتكرير النفط الخام واستخلاص المشتقات النفطية بمنطقة الضبة بحضرموت بقدرة اجمالية يومية خمسة وعشرين (٢٥،٠٠٠) Spm ألف برميل بالمرحلة الأولى مع صهاريج تخزين كافية ومنظومة ربط البراخر بخط بحري مع الأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة بها بالإضافة الي منطقة صناعية حرة في نفس منطقة المشروع بمنطقة الضبة بمحافظة حضرموت.

7- بعد استكمال كل الإجراءات أعلاه صدر قرار مجلس وزراء الجمهورية اليمنية رقم (٦) لعام ٢٠٢٣م وتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٦م على ترخيص المشروع الاستثماري (المرفق صورة منه) بشأن الموافقة على ترخيص المشروع الاستثماري لإنشاء مصفاة لتكرير النفط بقدرة ٢٥ ألف برميل يومياً وانشاء خزانات للنفط الخام ومنطقة صناعية بنظام وامتياز المناطق الحرة.

8- يقوم مجلس الوزراء حالياً بعمل اللجنة العليا للمناقصات بسبب عدم إعادة تشكيلها حتي اليوم بحسب ما نص عليه قرار مجلس الوزراء بهذا الخصوص (تاريخ- ورقم -) ولجان المناقصات عموماً متوقفة منذ بدء سنوات الحرب، نظراً للظروف الاستثنائية التي تعمل الوزارة والجهات مع المصاعب والعوائق التي تواجهها نتيجة تردي الأوضاع الإدارية وشحة الموارد وقلة الكوادر المؤهلة والمصاعب الأمنية التي تمر بها البلاد ناهيك عن عزوف المستثمرين ومطوري المشاريع من التقدم للوزارة بعروض جديدة في مجال تطوير المشاريع في مجال الصناعات النفطية .

- **السؤال رقم (٣) :**

- ماهي الإجراءات التي اتخذتها وزارة النفط تجاه شركة بترو مسيله بناً على تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المرفوع الى النائب العام بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٢٢م؟

- **<u>رد الوزارة:</u>**

وحول السؤال عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بحق بترو مسيلة على ضوء ما جاء في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المرفوع للنائب العام.

فان بترو مسيلة أعدت رد وسلمت نسخه منه للجهاز المركزي في ٨ نوفمبر ٢٠٢٢م، ولم تتلقى أي ملاحظات من الجهاز.

- **السؤال رقم (٤):**

- ماهي الإجراءات الملزمة قانوناً وادارياً التي اتخذتها وزارة النفط بحق المسؤولين بالشركات:-
  - شركة بترو مسيلة
  - شركة صافر
  - شركة الاستثمارات النفطية

لرفضهم تسليم تقارير عن كميات الإنتاج من النفط والغاز من القطاعات المشغلة لها للجهات المعنية بالرقابة بالوزارة؟ وما هي خطط وقرارات الوزارة لإعادة تأهيل الشركات الثلاثة المذكورة إداريا وفنياً بما في ذلك اعداد مشاريع قوانين ولوائح تنظم عملها وفقاً للدستور؟ كما تطلب اللجنة من وزارة النفط موافاتها بالكشوفات التفصيلية بالكميات النفطية والغاز التي انتجتها كل من هذه الشركات الثلاث خلال الفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٣م وكذلك كشوفات النفقات الفعلية لنفس الفترة؟

- **<u>رد الوزارة:</u>**

حول سؤال اللجنة عن الإجراءات التي اتخذت بحق المسؤولين بالشركات المحلية الثلاث لرفضهم تسليم تقارير عن الإنتاج، فقد جاء الرد بأن الشركات الوطنية تقوم بموافاة الوزارة ودائرة تسويق النفط الخام بالتقارير الشهرية واليومية الخاصة بالإنتاج ولا توجد إشكالية حول هذا الأمر؟

<u>وايضاً كان رد الوزارة على السؤال رقم (٤) الخاص بطلب اللجنة موافاتها بكمية احتياطات وانتاج النفط في مختلف القطاعات للعام ٢٠٢٢م والمتوقع لعام ٢٠٢٣م؟ هو: -</u>

نود الإحاطة بانه تم تسليم اللجنة السابقة برئاسة الأستاذ صخر الوجيه نسخة من ذلك وأيضا تم ارسال نسخه من تقرير اللجنة السابقة مبيناً فيه ذلك رقم ون م/٢٤٠ ٢٠ابريل ٢٠٢٣م.

- **<u>السؤال رقم (٥):</u>**

- ما هي الشخصية الاعتبارية لشركة بترو مسيلة المشاركة في قطاع (٥) والتي تأسست في جزر البهاما؟

- **<u>كان الرد:</u>**

نود الإفادة بأن شركة المسيلة للاستكشاف (بترو مسيلة) ومركزها الرئيسي في حضرموت ومسجلة برقم (١٣٢) وهي المشغلة للقطاع (٥) وقد استحوذت شركة بترو مسيلة على حصة شركة أكسون (١٥%) من القطاع (٥) وشركة أكسون مسجلة في جزر البهاما تحت أسم (يمن نور) وبالتالي عادت ملكية شركة أكسون إلى بترو مسيلة، أي أن شركة بترو مسيلة لم تنشئ أي كيان جديد وإنما أشترت كيان مسجل باسم (يمن نور) وحولت أسمة إلى بترو مسيلة وهذا يزيد حصة الدولة من النفط الخام ويرفع إيراداتها، (مرفق نسخة من تقرير بترو مسيلة حول الموضوع).

- **<u>السؤال رقم (٦):</u>**

- تطلب اللجنة موافاتها بتكاليف إنشاء محطة الرئيس للكهرباء الممولة من شركة بترو مسيلة ونسخ من العقود؟

- **الرد:**

فقد كان الرد من قبل وزارة النفط يمكنكم العودة لوزارة المالية لموافاتكم لهذه الأوليات كونها متوفرة لديهم.

- **<u>السؤال رقم (٧)</u>**

هل تم استعادة ديون شريكة الاستثمارات النفطية الكورية؟

- **الرد:**

(نرفق لكم رد الشركة)

ثانياً: فيما يتعلق بشركة مصافي عدن:

إن شركة مصافي عدن تم إنشائها في خمسينات القرن المنصرم وقد لعبت دوراً مهماً في تعزيز الاقتصاد الوطني، ولا شك أن تقادم هذه المصفاة يفرض تطويرها وتوسيعها وفقاً لمقتضيات التطور التكنلوجي في أدوات صناعة تكرير النفط، وإضافة إلى تخصص المصفاة في تكرير النفط، فقد أوكل لها مهمة استيراد المشتقات النفطية لتغطية احتياجات البلاد والتي كانت هذه السلعة مدعومة من الحكومة سواءً المستهلكة بالسوق المحلية أو المستخدمة كوقود لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية الحكومية وكذا محطات شراء الطاقة التجارية الذي بدأ منذ سنوات عديدة و أدى تراكمه إلى استنزاف الخزينة العامة من العملات الأجنبية.

وفي هذا السياق فإن ردود إدارة المصافي على أسئلة اللجنة قد اشارة إلى صدور قرار في العام ٢٠١٧م بأنها مهمة شركة مصافي عدن من استيراد المشتقات، وكذا تحرير أسعارها، وقد تولت الاستيراد للمشتقات شركات تجارية وقد ضلت الحكومة تشتري وتدعم وقود محطات الطاقة الحكومية والمشتراة.وكان لهذا القرار آثار سلبية منها:

1) احتكار الاستيراد والتلاعب بالأسعار والتهرب من تسديد الرسوم والضرائب والعوائد الأخرى المستحقة للدولة.
2) التأثير على أوضاع ورواتب ما يقرب من (٤٧٠٠) من العاملين بشركة مصافي عدن، حيث تحولت ميزانية الشركة إلى عجز جاري، فرضت على الحكومة تحمل تسديد الرواتب والأجور للعاملين بالشركة.

علماً أن مجلس النواب قد ناقش هذه القضية في فترة انعقاده في سيئون حضرموت في ١٤ ابريل ٢٠١٩م أثناء مناقشته للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٩م وضمن تقريره التوصيات الخاصة بهذا الشأن ومنها:

1) ((إعادة وتأهيل وتطوير مصافي عدن بما يحقق الاستفادة القصوى من هذه المنشأة الوطنية والبحث عن تمويل لهذا الغرض))

2) ((التزام الحكومة بتمكين شركة مصافي عدن من أداء دورها التنموي ومنحها الدعم المالي اللازم لقيامها بعملية شراء المشتقات النفطية وفقاً لما كان سائداً قبل تحرير عمليات شراء المشتقات النفطية)) وبناء على ذلك صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٩) لعام ٢٠١٩م بشأن إعادة العمل باليات استيراد المشتقات النفطية من قبل مصافي عدن واليات التوزيع لجميع محافظات الجمهورية واستيفاء الضرائب والرسوم الجمركية، على ان يتم البدء بالتنفيذ من تاريخ ٢٠١٩/٦/٢٦ م بحسب ما جاء بالقرار.

وصف الوضع الراهن لمصافي عدن:

جاء في رد إدارة شركة مصافي عدن على أسئلة اللجنة الخاصة بأوضاع المصافي الاتي:

- **السؤال رقم(١)**

- ماهي أسباب تعثر تشغيل المصفاة؟

- **الرد :**

ترجع أسباب التعثر الى الاتي:

أ: عدم حصول المصفاة على مستحقاتها عند وزارة المالية والشركات والمؤسسات الحكومية وهي مئات الملايين من الدولارات.

ب: توقف نشاط التكرير من عام ٢٠١٥م بسبب الحرب وعدم توفر النفط الخام، وخروج محطة الطاقة عن الخدمة.

ج: في عام ٢٠١٧م سحب نشاطها في استيراد المشتقات النفطية والمتاجرة بها ومنح للتجار ومحلات الصرافة.

د: لم يتبق من نشاط للمصفاة سوى خزن المشتقات للآخرين (التجار).

- **السؤال رقم (٢):**

- ما هي أسباب تعثر مشروع الطاقة؟

- **الرد:**

أسباب تعثر المشروع يعود إلى:

أ: توقف نشاط المصفاة حيث أ ن الإيرادات للمصفاة وصلت إلى حدها الأدنى ولم تستطع المصفاة مواصلة دفع أقساط مالية للشركة الصينية.

ب: الوضع الأمني في عدن والذي كان يتغير بسبب الاختلافات بين الطرفين وكان يدفع الفريق الصيني لمغادرة اليمن.

ج: مشكلة جائحة كوفيد ١٩ حيث غادر الفريق الصيني اليمن ولم يعد الا بعد أكثر من سنة.

د: حالياً العمل في الموقع متوقف لعدم إمكانيات تلبية مطالب الشركة الصينية بدفع أقساط عالية.

- **السؤال رقم (٣):**

- لماذا توقفت المصفاة عن استبراد المشتقات النفطية للكهرباء؟

- **وجاء الرد على النحو الاتي:**

1) تم سحب كامل مخزون المصفاة من المنتجات خلال العام ٢٠١٥م من قبل مختلف الجهات (الكهرباء – المقاومة) وغيرها وبدون مقابل.
2) تم سحب نشاط الاستيراد من المصفاة وتسليمه للتجار بعد أن فقدت المصفاة كل مخزونها من المشتقات ولم تعد لديها أي سيوله للاستيراد.

ثالثاً: فيما يتعلق بشركة النفط اليمنية:

وجهت اللجنة (٤) أسئلة كتابية خاصة بشركة النفط ضمن الأسئلة الموجهة إلى وزارة النفط والوحدات التابعة لها على أمل أن تحصل على إجابات شفافة وصادقة.

- **السؤال رقم (١) :**

- مطلوب موافاة اللجنة بالإجراءات المتبعة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢١م بشأن آلية المشتقات النفطية وحصر توزيعها وتسويقها عبر شركة النفط اليمنية؟
- هل تغطي الشركة بيع المشتقات في مختلف المناطق؟ كما تطلب اللجنة توضيح آلية عملية استيراد المشتقات النفطية مع إرفاق صور لعقود الاستيراد للعام ٢٠٢٢م. وكذا توضيح آليه فحص المواد وتحديد السعر للمواطن؟

- **الجواب:**

(نرفق لكم رد شركة النفط اليمنية على هذا السؤال وكذا نسخة من الأوليات الخاصة به)

- **السؤال رقم (٢):**

- طلب اللجنة موافاتها بالحساب الختامي لشركة النفط اليمنية للأعوام (٢٠٢٠م – ٢٠٢١م – ٢٠٢٢م)؟

- **وكان الرد:**

مرفق لكم رد الشركة

- **السؤال رقم (٣):**

- ما مدى استفادة شركة النفط اليمنية من تسهيلات البرنامج السعودي في موضوع شراء المشتقات النفطية؟ وهل تودع الشركة إيرادات مبيعاتها إلى حساباتها بالبنك المركزي؟ وكيف تتم عملية المصارفة للحصول على العملة الأجنبية؟

- **الرد:**

مرفق لكم بهذا رد الشركة على السؤال مع نسخة من الآلية الصادرة من البنك المركزي بشأن المصادقة للحصول على العملة الأجنبية.

- **السؤال رقم (٤): -**

- ما أسباب حرمان بعض فروع شركة النفط في المحافظات المحررة من المشتقات النفطية وتعطيل أنشطة الفروع كفرع تعز على سبيل المثال؟

- **الرد:**

بحسب افادة الشركة بأنها تقوم بتموين كافة المحافظات المحررة عن طريق فروعها وفقاً للبرنامج التمويني للشركة باستثناء فرع تعز لعدم وجود الطريق وصعوبة طلوع القواطر لعقبة هيجه العبد وحالياً بعد افتتاح الطريق الجديد عبر المخا سيتم تموين المحافظة بكميات تغطي المناطق المحررة بالمحافظة.

وبالرغم من تجاهل الوزارة بالرد على جوانب السؤال المتعددة فقد حصلت اللجنة على ببيانات من قبل هيئة استكشاف وإنتاج النفط وكما هي مبينة بالجداول التاليه:

جدول ١

م	القطاع	الشركة النفطية	النفط المتوقع إنتاجه خلال العام ٢٠٢٣م يومي (برميل/ اليوم)	سنوي (برميل نفط)
١	قطاع – أس ٢(العقلة)	أو أم في النمساوية	٥,٥٠٠	٢,٠٠٧,٥٠٠
٢	قطاع – ٩ (مالك)	كالفاتي الكندية	٩,٥٠٠	٣,٤٥٧,٥٠٠
٣	قطاع – أس ١(دامس	أوكتيفيا البريطانية	٢,٢١٩	٨١٠,٠٠٠
٤	قطاع – ٤٣(ح حواريم)	دي أن أو النرويجية	ما زال قطاع ٤٣ جنوب حواريم متوقف عن الإنتاج منذ مارس ٢٠١٥م وفي حالة عودة الإنتاج سيكون الإنتاج المتوقع بمعدل (١,٥٠٠ برميل باليوم)	
٥	قطاع -٣٢ (ح حواريم)		ما زال قطاع ٣٢ ح حوارم متوقف عن الإنتاج منذ مارس ٢٠١٥م وفي حالة عودة الإنتاج سيكون الإنتاج المتوقع بمعدل (٣,٥٠٠ برميل باليوم) وحالياً شركة بترو مسيلة تقوم بالإنتاج من حقل صلصلة الذي يتبع قطاع ٣٢ دون إشعار الهيئة وبدون رقابة حكومية، وعدم الالتزام بالإجراءات القانونية باستلام القطاع، وما يتم الإنتاج منه لم يصلنا بياناته حتى الأن.	
٦	قطاع – ٤٧ (جنوب هوة)		كان مخطط دخوله في الانتاج عام ٢٠١٥م وبسبب الأوضاع الراهنة ما زال متوقف عن الإنتاج، وفي حاله دخوله في الإنتاج سيكون معدل الإنتاج اليومي (٥,٠٠٠) برميل باليوم.	
٧	قطاع -١٨ (صافر)	صافر (محلية)	١٨,٠٠٠	٦,٥٧٠,٠٠٠
٨	قطاع - ٤(غرب عمار)	الاستثمارات النفطية (محلية)	٤٥	١٦,٤٢٥
٩	قطاع - ١٤(المسيلة)			
١٠	قطاع -٥٣ (شرق عمير)		-لم تقوم شركة بترو مسيلة بتسليم البيانات الفنية وتقارير إنتاج النفط المحلية في حسابات التوقعات وبرنامج الأعمال والموازنات السنوية والخطط التطويرية إلى هيئة استكشاف وأنتاج النفط المختصة بالإشراف لا والرقابة على جميع الشركات بحسب قرار إنشائها. - لا زالت شركة بترو مسيلة تعمل بدون رقابة حكومية وما يتم إنتاجه من تلك القطاعات مغيبة عن هيئة استكشاف وإنتاج النفط. - لقد سعت الهيئة جاهدة بالمطالبة بتسليم التقارير الفنية وبرامج الأعمال والموازنات السنوية والخطط التطويرية وإعادة الإشراف لا والرقابة على شركة بترو مسيلة أسوة بالمشغل الأجنبي لكننا لم نجد تجاوب من الشركة حتى اللحظة. - تقوم شركة بترو مسيلة بالإنتاج من البئر صلصلة في قطاع – ٣٢ الذي كانت تقوم بتشغيلها شركة دي أن أو دون إشعار الهيئة على الرغم أن تلك البئر كانت أفضل الأبار المنتجة قبل الأحداث الراهنة ولا يتوفر لدينا بيانات عنها بعد قيام شركة بترو مسيلة بالإنتاج منه. -لم تظهر نتائج إيجابية من قطاع – ٥ (جنة) بعد تسليم القطاع لشركة بترو مسيلة، على الرغم أن قطاع – ٥ كان يعتبر أفضل القطاعات في الجمهورية اليمنية، ومنذ استلمت شركة بترو مسيلة تشغيله لا نعلم عما يتم إنتاجه من ذلك القطاع. -بعد استلام شركة بترو مسيلة لتشغيل القطاعات (١٤-١٠-٥١-٥٣) حصل هبوط حاد في الإنتاج مع غياب كامل للعمليات التطويرية، وجميع الأعمال التشغيلية برامج الأعمال والموازنات السنوية مغيبة عن هيئة استكشاف وإنتاج النفط	
١١	قطاع – ٥١ (شرق الحجر)			
١٢	قطاع – ١٠ (شرق شبوة)			
١٣	حقل صلصلة قطاع - ٣٢ (حواريم)			
١٤	قطاع – ٥ (جنه)	شركة بترو مسيلة		

الكمية المتوقعة من قطاع – ٩ بمعدل انتاج يومي (٩,٥٠٠) برميل باليوم في حالة استمرار الإنتاج دون توقف، وعاد تصدير النفط وتوفر الوضع الأمني المستقر الذي سيساعد الشركة على استكمال برنامج الحفر التطويري لعدد ١٢ بئرا خلال العام ٢٠٢٣م وربط الابار التي تم حفرها خلال العام ٢٠٢٢م في الإنتاج و التي يصل عددا الى ٦ ابار تطويرية حين ان شركة كالفالي تعتبر الشركة الوحيدة التي قدمت خطط تطويرية سنويا منذ عادة الإنتاج في يونيو ٢٠١٩م على الرغم من الصعوبات التي تواجهها في موقع القطاع بسبب (التقطعات-الاحداث الأمنية-توقف التصدير)

قدمت شركة أوكتافيا المشغل لقطاع اس 1برنامج عمل تطويري سيشمل كافة حقول القطاع والذي من خلاله سيزداد كمية الإنتاج في القطاع بعد استكمال خطة برنامج أعمال الصيانة وسيصل الإنتاج المتوقع خلال الأشهر (أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر ٢٠٢٣م) إلى (٥٠٠٠) ألف برميل باليوم.

لا زالت هيئة استكشاف وإنتاج النفط تواجه صعوبات كبيرة جداً بعدم قبول شركة بترو مسيلة بتسليم التقارير الفنية وبرنامج الأعمال والموازنات السنوية، وعدم تسهيل مهامها بالأشراف والرقابة أسوة بما كان معمول به قبل عام ٢٠١٥م، ولا زالت شركة بترو مسيلة تعمل بدون رقابة حكومية في القطاعات التي تقوم بتشغيلها (١٤-١٠-٥٣-٥١-٣٢-٥) ولم نجد نتائج ملموسة ساعدت في زيادة الإنتاج أو أضافة
احتياطيات نفطية جديدة أو زيادة إيرادات الدولة من النفط المنتج بعد استلامها للقطاعات النفطية من المشغل الأجنبي، وكل ما تقوم به من أعمال مغيب بالكامل عن هيئة استكشاف وإنتاج النفط، ونود التوضيح أن شركة صافر بدأت الاستجابة بتسليم التقارير الشهرية منذ مارس ٢٠٢٣م، وكذلك شركة الاستثمارات النفطية استجابت بتسليم التقارير اليومية عبر مندوب الهيئة المتواجد في الحقل بعد توصيات لجنة تقصي الحقائق من مجلس النواب التي وجهت بتقريرها المؤرخ ففي ١ مارس ٢٠٢٣م، ولا زلنا نتابع شريكتي (صافر – والاستثمارات النفطية) بتسليم كافة البيانات التي تأخر تسليمها حتى نهاية عام ٢٠٢٢م، ومنها بيانات الإنتاج الفعلية والدراسات الفنية والخطط التطويرية وإعادة الاجتماعات الشهرية أسوة بما هو معمول به مع الشركات الأجنبية تنفيذاً لقرار إنشاء الهيئة بالإشراف والرقابة على جميع الشركات العاملة بالقطاعات النفطية دون استثناء.
قطاع – ٤٧ الذي تقوم بتشغيله شركة دي أو النرويجية فإذا استئنافت الشركة إعادة تشغيله سيحقق إنتاج يومي متوقع يصل إلى (٥٠٠) برميل باليوم.

جدول رقم (٢) الكميات المنتجة الفعلية خلال العام ٢٠٢٢م لكل قطاع على النحو التالي:
المصدر (هيئه استكشاف انتاج النفط)

م	القطاع	الشركة النفطية	إجمالي النفط المنتج خلال العام ٢٠٢٢م
١	قطاع – S2 (العقلة)	أو أم في النمساوية	١,٥٥٧,٩٥٨
٢	قطاع-٩ (مالك)	كالفالي الكندية	١,٣٣٠,٤٧٧
٣	قطاع-١٨ (صافر)	صافر (محلية)	بدأت شركة صافر بتسليم التقارير الشهرية منذ مارس ٢٠٢٣م، وما زلنا نتابع الشركة بتسليم الإنتاج الفعلي للعام ٢٠٢٢م
٤	قطاع -٤ (غرب عياد)	الاستثمارات النفطية (محلية)	بدأت شركة الاستثمارات النفطية تستجيب لتوجيهات الهيئة بتسليم التقارير وما زلنا نتابع الشركة بتسليم ما تم إنتاجه خلال العام ٢٠٢٢م
٥	قطاع ١٤ (المسيلة)	بترو مسيلة (محلية)	تقوم شركة بترو مسيلة بالإنتاج من تلك القطاعات (١٤-١٠-٥١-٥٣-٣٢) دون إشراك هيئة استكشاف وإنتاج النفط بالإشراف والمتابعة على نتائج أعمالها، وترفض تسليم تقارير إنتاج النفط وتعمل بدون رقابة حكومية، ولا زالت بيانات الإنتاج مغيبة عن الهيئة، وجميع أعمال الشركة لم يظهر منها نتائج إيجابية بعد استلامها من المشغل الأجنبي.
٦	قطاع- ٥٣ (شرق سر)		
٧	قطاع -٥١ (شرق الحجر)		
٨٦٩+	قطاع -١٠ (شرق شبوة)		
٩	قطاع -٣٢ (حوارم)		
١٠	قطاع- ٥ (جنة)		
١١	قطاع- S1(دامس)	أو كتافيا	كان الإنتاج متوقف خلال العام ٢٠٢٢م
١٢	قطاع -٤٣ (ج حوارم)	دي أن أو	ما زالت متوقفة عن الإنتاج منذ مارس ٢٠١٥م

▪ ملاحظات واستنتاجات اللجنة في قطاع النفط:

أولاً: ملاحظات عن المؤسسات والشركات المنتجة للنفط والغاز:

1) **فيما يتعلق بقطاع النفط(S1-S2):** بناءً على وقوف اللجنة على الوثائق والبيانات والمعلومات المقدمة من وزارة النفط والمعادن فيما يتعلق بقطاع النفط(S1-S2) فإن اللجنة تكتفي بما ورد في تقرير اللجنة البرلمانية السابقة.

2) **ملاحظات عن الرد على السؤلين (١،٢):** ((١- فيما يخص الخطوات والإجراءات الإدارية والقانونية التي اتخذتها الوزارة في الموافقة على انشاء وتشغيل وتحويل وحدة انتاج الغاز المنزلي بحوض المسيلة، وكذا انشاء مشروع استثماري مصفاة تكرير النفط وصهاريج خزن ومناطق صناعية في محافظة حضرموت، مرفق الأوليات الخاصة بالموضوع)).

وتلاحظ اللجنة ان هذا الرد عبارة عن اختزال ودمج السؤلين (١،٢). واحالة الرد عليهما الى مرفق الأوليات الذي احتوى على ٣٨٠ صفحة مكونة من عده وثائق بما فيه تقرير اللجنة السابقة، تضمن الإجابة على السؤال رقم(١).

- بالنظر الى انشاء مشروعي (الغاز المنزلي ومصفاة تكرير النفط الخام)، لا شك ان مجلس النواب يدعم أي مشاريع استثمارية وتحديداً في ظل الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها الوطن، على ان يتم التزام الجهات المعنية بالإجراءات الدستورية من ناحية ومن ناحية أخرى ان يكون أي مشروع استثماري ذو جدوى اقتصادية تعزز تطوير ونمو الاقتصادي الوطني.
- يلاحظ بان الإجراءات وطبيعة المفاوضات والاتفاقيات التي تمت بشان المشروعات تدل على ان وزارة النفط ليست لديها خطط ورؤى او على الأقل تكون لديها دراسات جدوى أولية لمشاريع استثمارية في قطاع النفط تعرضها وتروج لها لدى المستثمرين والتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وفقاً لمبدأ النافذة الواحدة للاستثمار ، ويستنتج من هذا ان الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها تعطي فترة سماح عاماً واحداً للمستثمر لأجراء دراسة جدوى للمشروع توافق عليها الوزارة فيما بعد إضافة الى ان اللجنة لم تجد رداً على طلب موافاتها بنسخة من دراسة الجدوى التي أجرتها الوزارة.
- لم تجد اللجنة في رد الوزارة وفي ملف المرفقات أي نسخة للاتفاقية الموقع عليها وهو ما كان يفترض ان يتم.
- يلاحظ ان بعد فترة اتفاق انشاء مشروع انتاج الغاز المنزلي تم بنظام BOT أي (البناء والتشغيل وتسليم المشروع للدولة) أي ان المستثمر يستغل المشروع لفتره معينة متفق عليها بين الطرفين وبعد ذلك يصبح المشروع ملكاً للدولة الا ان اللجنة لم تجد في الرد ما يشير الي تحديد مدة هذه الفترة وقد تكون محددة في الاتفاقية الموقعة او انها تركت للمقاول يحددها بناء على الدراسة التي سيجريها للمشروع؟
- وفي رد الوزارة على طلب نسخة من قرار لجنة المناقصات كان ردها كما هو مبينة في الفقرة (٨) لكلا السؤلين خلاصته ان مجلس الوزراء بتاريخ ؟ ومرجع ؟ اتخذ قرار وتحت المبررات المذكورة بالرد ان يقوم هو بدور لجنة المناقصات، لكنة أي الرد لم يبين تاريخ ومرجع القرار في أي من الحكومات المتعاقبة؟
- وتري اللجنة في هذا الشأن ضرورة إعادة تشكيل لجنة المناقصات للقيام بمهامها.
- في رد الوزارة على الشق الثاني من السؤال المتعلق بطلب اللجنة معلومات حول العقد الحصري الممنوح لذات الشركة بشأن توريد مشتقات نفطية للحكومة بأسعار مرتفعة عن السوق بلغت (١٥٠) مليون دولار عام ٢٠٢٢ م تكبدتها الخزينة العامة للدولة؟

أ) جاءت الإجابة، كما هي مبينه في الفقرة الأخيرة من الرد على السؤال ومفادها ان الوزارة تطلب من اللجنة البرلمانية الموقرة ارسال مصادرها الموثقة حول ما جاء بسؤلها، حيث لا توجد لدى وزارة النفط أي خلفية او معلومات موثقة عن هذا الموضوع، وعليه فان اللجنة لم تقتنع برد الوزارة بالنفي وعدم علمها بذلك ، ونظرا لحجم المبلغ المهول (١٥٠) مليون دولار كفارق سعر خلال العام ٢٠٢٢م كما طرحه للجنة نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية الأخ احمد العيسى رسميا اثناء لقاء اللجنة المصغرة معه بالقاهرة فانه لابد للجنة العودة لاستيفاء البيانات منه وموافاته اللجنة بالوثائق المؤيدة لما طرحه ليتم على ضوئها متابعة وزارة النفط ومحاجتها بذلك ومحاسبتها على حجب المعلومات عن اللجنة البرلمانية وفقا للقانون او ان اللجنة ستعتبر رد ونفى الوزارة صحيحا في حالة عدم الحصول من الأخ احمد العيسى على وثائق تثبت ما طرحته للجنة.

ب) وبشأن مطالبة الوزارة في ردودها على استفسارات اللجنة حول عقود لشراء ديزل التي تمت بأسعار تزيد عن أسعار السوق، عدم علمها بتلك العقود، طالبت اللجنة بتقديم مصادرها ومعلوماتها حول تلك العقود المزعومة ، فقد تم مخاطبة الأخ/ احمد صالح العيسي نائب مدير مكتب رئيس الجمهورية تطلب فيه اللجنة تقديم ما لديه من عقود او بيانات تؤكد ما ادعى فيه حول وجود عقود لمشتريات تمت بالمخالفة للقانون وبأسعار تزيد عن أسعار السوق بفارق (٤٠٠ دولار) للطن الواحد، وبموجب ذلك استلمت اللجنة صورتين لعقدين شراء ديزل، تضمنت توريد وقود ديزل لمؤسسة كهرباء عدن وذلك على النحو التالي :

1) في تاريخ ٢٩ /٢٠٢١/١٢م، تم توريد ديزل بكميات (٩١٧,٥٨) ألف طن بأسعار (١٢٥٥ دولار امريكي) للطن الواحد بواسطة شركة احقاف حضرموت.

2) في تاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٧م، تم توريد مادة الديزل بكمية (٣٠١,٥) طن بسعر (١٢٥٥ دولار أمريكي) للطن الواحد بواسطة عبدالله مهدي للمشتقات النفطية.

ومما تقدم فإن اللجنة تأكد ما ذهبت اليه من وجود عقود لشراء مشتقات نفطية تمت بالمخالفة لقانون المناقصات وبالأمر المباشر وبأسعار مرتفعة.

3) **<u>التلاعب ورفض تسليم الشركات المحلية بيانات عن انتاج النفط:</u>** بهذا الخصوص اطلعت اللجنة على تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٥م المحدد موضوعة بـ(نتائج ما تم الوقوف عليه بخصوص البلاغ المقدم بشأن التلاعب بقطاع النفط والمعادن وكذا وثائق تأسيس شركة بترو مسيلة والاستثمارات المسندة لها).

وهذا التقرير كان رداً على مذكرة النائب العام الموجهة إلى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٥م والتي طلب فيها قيام الجهاز بالتحقق بشأن بلاغ التلاعب بقطاع النفط، نعرض أهم ما تضمنه تقرير الجهاز الموجه الى النائب العام رداً على مذكرته:

أ) عدم توفر بيانات لدى المختصين بوزارة النفط عن إنشاء شركة بترو مسيلة بحسب القرار الوزاري رقم (١٨) ديسمبر ٢٠١١م.

ب) عدم وجود بيانات عن القطاعات النفطية (١٤- ١٠- ٥١- ٥٣) التي تقوم شركة بترو مسيلة بتشغيلها.

ت) عدم استكمال البناء التنظيمي للشركة منذ إنشائها حتى تاريخه، وعدم وجود مجلس إدارة وفقاً لقانون الشركات رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م.

ث) عدم إصدار النظام الأساسي للشركة، وكذا عدم وجود لوائح تنظيمية ومالية لها.

ج) غياب الدور الإشرافي من قبل وزارة النفط والمعادن ممثلة بهيئة استكشاف وإنتاج النفط المخولة بالأشراف والرقابة.

ان وقوف اللجنة على هذه الاختلالات الكبيرة، اوجب عليها مناقشتها مع وزرة النفط والاستيضاح حولها وما يترتب على ذلك، حيث وضعت اللجنة جملة من الأسئلة الاستيضاحية حول أوضاع الشركات المحلية العاملة بقطاعات النفط، وكذا طلب معلومات عن كميات النفط المنتجة بصورة عامة في هذا القطاع الحيوي.

4) **ملاحظة اللجنة على رد الوزارة للسؤال رقم (٣):** فإن اللجنة تورد هنا نص ما حصلت عليه من بترو مسيله مباشرة فيما بعد لأنها لم تشار في الاجتماع الذي عقدته اللجنة مع الوزارة كبقية الوحدات التي شاركت ((فيما يخص تقرير الجهاز للرقابة والمحاسبة، فقد قدمت الشركة ردها حول ملاحظات الجهاز بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٢٢م (مرفق نسخة من الرد ومن استلام مكتب النائب العام ووزارة الشؤون القانونية) كما عقدت إدارة الشركة اجتماعين مع وكلاء الجهاز لتوضيح كافة الجوانب، ولم نتلقى بعد ذلك أي رد أو ملاحظة من الجهاز)).

وقد اطلعت اللجنة على رد الشركة الموجه للجهاز ومكتب النائب العام، ولاحظت انه يتركز حول كيفية تأسيسها ودفاعاً عن موقفها ونشاطها كما لاحظت صوراً لا ستلام الجهات المعنية برد الشركة عليهما.

5) **ملاحظة اللجنة على رد السؤال رقم (٤) من بيانات في الجداول أعلاه عن إنتاج النفط التالي:**

1) مدى المخالفات القانونية التي تمارسها الشركات المحلية (بترو مسيلة – صافر – الاستثمارات النفطية) برفضها تسليم البيانات الفنية وتقارير إنتاج النفط والموازنات السنوية إلى الهيئة المختصة قانوناً بالإشراف والرقابة.
2) قيام بترو مسيلة بالإنتاج من القطاعات النفطية (١٤-١٠-٥١-٥٣-٣٢) دون اشتراك هيئة استكشاف وانتاج النفط بالأشراف والمتابعة لأعمال الشركة الامر الذي يثير الريبة؟
3) عدد من القطاعات (٤٣ - ٣٢ – ٤٧) لا زالت متوقفة عن الإنتاج منذ ٢٠١٥م بسبب مغادرة الشركات الأجنبية نتيجة للظروف الأمنية.

6) **ملاحظة اللجنة على السؤال رقم (٦):**

فقد لاحظت اللجنة في رد الوزارة أنه عندما طلبت اللجنة بنسخ من التكاليف والعقود من وزارة المالية وفقاً لرد وزارة النفط على السؤال، أفادت وزارة المالية بإمكانكم اخذها من وزارة النفط لأنها ليست موجودة لدينا.

واللجنة لم تكتفي بهذا الرد بل ان البيانات والعقود وتكاليف شراء محطة (عدن الجديدة) لاتزال مطلوبة للجنة بحكم الدستور والقانون.

7) **ملاحظة اللجنة على السؤال رقم (٧)**

- اللجنة لم تجد أي مرفق بخصوص ما ورد في السؤال رقم (٧).
- وتلاحظ مما سبق عرضه من ردود وزارة النفط على الأسئلة بانها لم تكن شفافة وواضحة في ردودها، الامر الى يؤكد على وجود اختلالات وسوء إدارة للشركات المحلية المنتجة للنفط وغياب الرقابة والمحاسبة وتصحيح الاختلالات وفقاً للقانون.
- غياب القوانين واللوائح المنظمة لعمل الشركات المحلية، وتحديد مسؤولياتها وعلاقاتها بالوحدات الأخرى التابعة للوزارة ترتب عليه أضرار جسيمة.
- لا يوجد دور فاعل للجهات المخولة بالرقبة والاشراف.
- الأمر الذي يجب على الوزارة والحكومة إنجاز منظومات التشريعات اللازمة لتنظيم العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات.

ثانياً: ملاحظات عن شركة مصافي عدن:

- **لاحظت اللجنة على رد السؤال رقم (٣):**

- أن المصفاة قد تعرض لأضرار بسبب الحرب التي فرضتها مليشيا الحوثي الانقلابية.
- نهب مخزون شركة مصافي عدن من المشتقات النفطية التي كانت تمتلكها نتيجة للفوضى التي حدثت أثناء الحرب وتحرير عدن.
- أن شركة مصافي عدن قد دفعت مبلغ (٧٠) مليون دولار للشركة الصينية المنفذة لمشروع بناء محطة الكهرباء من حسابها على أقساط.
- توقف الشركة الصينية عن استكمال مشروع بناء محطة الطاقة لعدة أسباب (أمنية، جائحة كورونا، عدم استئناف تسديد بقية المبالغ المستحقة للشركة الصينية)
- ترى اللجنة أن عدم تسديد بقية المبالغ المستحقة للشركة الصينية قد يترتب عليه توقف المشروع بصورة نهائية.
- ضياع المبلغ المدفوع من شركة مصافي عدن وقدره (٧٠) مليون دولار ليس ذلك فحسب بل قد تلجأ الشركة الصينية لمقاضات شركة مصافي عدن والمطالبة بتعويضات.

الأمر الذي يوجب على وزارة النفط بصورة خاصة والحكومة بصورة عامة الوقوف الجاد على هذه القضية وإيجاد المعالجات لاستكمال المشروع.

وبهذا الخصوص فان اللجنة اطلعت على رسالة من وزير النفط مرفوعة إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢م تفيد بأن ((عملية تشغيل المصفاة في الوقت الراهن يحتاج إلى تمويل كبير وأصبح من المستحيل إعادة تشغيل المصفاة خلال هذا العام والعام القادم، كما أن البحث عن شركة أخرى لاستكمال المشروع أصبح صعباً من الناحية القانونية)).

وتضمنت الرسالة أن كلفة المشروع مبلغ (١٨٠,٥٤٣,٦٢٩) مليون دولار وأن ما تم تسديدة مبلغ (١١٥,٢٤٩,٧٦٥) مليون دولار والمبلغ المتبقي مبلغ (٦٥,٢٩٣,٨٦٤) مليون دولار.

ثالثاً: ملاحظات حول شركة النفط اليمنية:

كانت شركة النفط اليمنية تقوم بتوزيع وبيع المشتقات النفطية بجميع مناطق الجمهورية قبل انقلاب المليشيات الحوثية وسيطرتها على مؤسسات الدولة الأمر الذي أدى إلى إعادة ترتيب وضع الشركة للقيام بالمهام المناطة بها من العاصمة المؤقتة عدن، ولكن العديد من العوامل في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد فرضت على الحكومة توسيع مهام الشركة لمعالجات المشكلات التي برزت فيما يخص المشتقات النفطية ومن تلك العوامل وكما تم الإشارة لها في العديد من الوثائق التي وقفت عليها اللجنة ولاحظت اللجنة الاتي:

1) في ردود شركة مصافي عدن على أسئلة اللجنة جاء: في رد السؤال رقم (٢) الفقرة (ج) ما يلي: ((في عام ٢٠١٧م سحب نشاطها في استيراد المشتقات النفطية والمتاجرة بها ومنح للتجار ومحلات الصرافة))

2) وفي تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المرفوع إلى الأخ/ رئيس الجمهورية والمؤرخ في ٢٠١٩/٧/٢٣م بشأن نتائج مراجعته للفترة ٢٠١٥- ٢٠١٨ بعض جوانب نشاط شركة النفط اليمنية عدن جاء في صفحة (١٩) فقرة (٤) ما يلي: ((التوقف المفاجئ لنشاط شركة مصافي عدن ولأكثر من (٩) سنوات تحت مبرر خروج المحطة الكهربائية بالرغم من وجود العديد من البدائل لها ومن المخاطر المترتبة على ذلك:

- احتكار عملية التوريد للمشتقات النفطية من قبل إحدى الشركات المحلية.

- لجوء الشركة إلى توفير احتياجاتها عبر القطاع الخاص وبأسعار مرتفعة جداً عن الأسعار العالمية ترتب عليه أهدار ما يتجاوز (٨٨) مليون دولار خلال الفترة محل المراجعة ووفقاً لما سبق ذكره)).

3) الاخذ في لاعتبار ما طرحه مجلس النواب من ملاحظات وتوصيات عام ٢٠١٩م في سيئون حول قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية وسحب استيرادها من شركة مصافي عدن لم يكن مدروساً وسيترتب عليه ذلك اثاراً سلبية.

4) جرت محاولات عدة من قبل الحكومة لمعالجات مشاكل المشتقات النفطية وما ترتب على التلاعب بأسعارها وخلق الازمات بالسوق والفساد ولا سيما في تمويل محطات إنتاج الكهرباء الحكومية والمشتراة، وأخيراً صدور قرار رئيس الوزراء رقم (٣٠) لعام ٢٠٢١م الذي ينظم آلية شراء المشتقات النفط وحصر شراءها عبر شركة النفط اليمنية، بمعنى أن القرار أضاف للشركة مهمة شراء النفط إضافة إلى مهامها السابقة التوزيع والبيع والتسويق.

5) ملاحظة اللجنة على إجابة السؤال رقم (١):

اللجنة لم تجد رداً على بعض الجوانب التي شملها السؤال، وما استلمته بعد المتابعة وأرسل بواسطة (الواتس اب) وتم سحبه على ورق هو (٧) عقود شراء مشتقات، وشهادة فحص المواد، إلا أن الفحوصات لم تكن مطابقة للمواد المشتراة في العقود ما عد (٢) منها؟

6) ملاحظة اللجنة على إجابة السؤال رقم (٢):

مع الأسف فإن اللجنة لم تستلم أي مرفق كما جاء بالرد.

7) وفي رد الشركة على السؤال رقم (٣) : استلمت اللجنة حزمة مكونة من (٧٠) صفحة تشمل وثائق منفصلة.

وبعد وقوف اللجنة على ما جاءها من ردود لاحظت الاتي:

عدم موافاة اللجنة بكل ما طلبته من وثائق حسب اسئلتها الموجهة للشركة مثل: -
- آلية قرار رئيس الوزراء رقم (٣٠) لعام ٢٠٢١م لتنظيم شراء وتوزيع وبيع المشتقات.
- آلية البنك للمصارفة لشراء المشتقات.
- آلية تحديد سعر البيع للمستهلك.
- الحساب الختامي لشركة النفط (٢٠٢٠م – ٢٠٢٢م).
- آلية استيراد المشتقات التي تتبعها الشركة.

وفيما يتعلق بعقود شراء المشتقات النفطية التي تم موافاة اللجنة بها فقد لاحظت اللجنة بعد دراستها للعقود الاتي: -

تعتبر العقود عقوداً نمطية تتكون من خمس صفحات تحتوي على (١١) بنداً، واللجنة إذا تتسأل هل هذه كل العقود والكميات التي تم شرائها خلال العام ٢٠٢٢م، والتي تركزت في الشهرين الأخيرين منه؟ أم أن هناك عقود ومشتريات آخري لم يتم موافاة اللجنة بها؟

يلاحظ من العقود ان الشراء يتم مباشرة من تجار تكون سفنهم الحاملة للمشتقات قد رست إما في ميناء عدن أو المكلا، وكما يبين ذلك الجدول.

البند الثاني في كل عقد من العقود الـ(٦) التي تم دراستها، حيث ينص هذا البند على: -

((بما أن الطرف الثاني لديه شحنة مستوردة من مادة المازوت مقدارها (٨,٥٨٩) ثمانية ألف وخمسمائة وتسعة وثمانون طن متري محملة على الباخرة (MT C LOBALMAHAQ) الواصلة والمتواجدة في ميناء المكلا، وحيث أنه يرغب في بيع هذه الشحنة للطرف الأول الذي وافق على شرائها منه بالشروط والبنود والأحكام التي تراضى وأتفق عليها الطرفين في هذا العقد)) وهذا البند يتكرر في كل العقود، ويفهم منه أن الشراء لم يتم وفقاً لإعلان مناقصة، ووفقاً لخطة مدروسة تلبي الاحتياجات ، كما يفهم منه التجزئة للمشتريات كما هو واضح في تاريخ عقود الشراء المتقاربة كما يبينها الجدول رقم (١A) الذي لخصت اللجنة فيه كل ما يتعلق بشراء المشتقات خلال الفترة المبينة وفرغت اللجنة بياناته من عقود شراء المشتقات النفطية لعام ٢٠٢٢م والتي حصلت عليها من شركة النفط اليمنية .

جدول (A1)

مسلسل وعدد العقود المبرمة	تاريخ عقد الشراء	الشركة المتعاقد معها	نوع الشحنة والمشتقات المشتراة / طن			سعر الطن المتري	الباخرة الناقل ومحطة التفريغ	ملاحظات
			بنزين	ديزل	مازوت			
١	٢٠٢٢/١١/٢م	السالم للخدمات والاستيراد	-	(٧,٠٣٤) طن	-	(٦٥) دولار صافي الضرائب والرسوم والعوائد الاخرى	MT) (NERMEEN المكلا	
٢	٢٠٢٢/١١/٣م	حضرموت العالمية للطاقة المحدودة	-	(١٢,٧٩٢) طن	-	(٦٥) دولار صافي الضرائب والرسوم والعوائد الأخرى	M ZEZE) (START عدن	
٣	٢٠٢٢/١١/٣م	حضرموت العالمية للطاقة المحدودة	(٣٧,٢١٣) طن	–	–	(٧٠) دولار صافي الضرائب والرسوم والعوائد الاخرى	MT DQK) ABDML RAZZAK RHALID) عدن	
٤	٢٠٢٢/١١/٢١م	احقاف حضرموت	–	–	(٦,٢٨٠) طن	(٦٥) دولار صافي الضرائب والرسوم والعوائد الاخرى	(MT JMA) عدن	يلاحظ أن سعر الطن المازوت = سعر الطن الديزل في العقدين (١،٢) بالرغم أن سعر المازوت يكون أقل؟
٥	٢٠٢٢/١١/٢٢م	مجموعة العوادي للتجارة	–	–	(٨,٨٥٩) طن	(٦٥) دولار صافي الضرائب والرسوم والعوائد الاخرى	MT) CLOBAL (MHARANI المكلا	يلاحظ أن سعر الطن المازوت = سعر الطن الديزل في العقدين (١،٢) بالرغم أن سعر المازوت يكون أقل؟

٦	٢٠٢٢/١٢/١٤م	احقاف حضرموت	-	-	(٦,٢٩٩) طن	(٦٥) دولار صافي الضرائب والرسوم والعوائد الاخرى	(MTJMA) عدن	يلاحظ أن سعر الطن المازوت = سعر الطن الديزل في العقدين (١،٢) بالرغم أن سعر المازوت يكون أقل؟
٧	٢٠٢٢/١٢/٢٥م	بن هيان والمقاولات والخدمات النفطية	بنزين المحسن C5 (١٢,١٠٧) طن	-	-		MT) (RAYANA المكلا	-لا يوجد سعر الطن -الشحنة تابعة بتروانرجى يمن وشركة صافر مستوردة لغرض مشروع البنزين المحسن C5 -السفينة دخلت بموجب توجيه من وزير النفط بدون تسديد الضرائب والرسوم

واللجنة هنا تتسأل عن مدى صحة سعر الطن لكل من الديزل والمازوت كما هي مبينة بالعقود بسعر (٦٥) دولار للطن و (٧٠) دولار للطن من البنزين؟ مع الاخذ في الاعتبار بانها صافي الضرائب والرسوم والعوائد الأخرى؟

كما يلاحظ من خلال العقود أن الشراء وإدخال بعض السفن يتم بتوجيه من وزير النفط علماً أنه توجد لجنة من ضمن آلية شراء المشتقات مهمتها الموافقة المسبقة على الشراء ويشكلها وزير النفط، كما ورد ذلك في نصوص العقود.؟

لكن يلاحظ أن الوزير يتجاوز هذه اللجنة.

ولذلك يتوجب إعادة النظر بتشكيل هذه اللجنة بمشاركة عدة جهات رقابية من خارج وزارة النفط.

وفيما يتعلق بإصدار شهادات فحص المواد من المشتقات المشتراة، وقفت اللجنة على الوثائق المسلمة لها بهذا الخصوص ولم تكن كلها مطابقة للكميات وأسماء السفن بحسب العقود، وإنما لشركات وبواخر وكميات أخرى.

بمعنى أن بعض المشتقات المشتراة بحسب العقود لم نجد لها شهادات فحص؟

واللجنة تؤكد هنا أن استيراد أو السماح بدخول مشتقات رديئة لها أضرار خطيرة كما حدث سابقاً لتوقف محطات انتاج الطاقة الحكومية (المحطة القطرية) التي استخدمت وقود ديزل لا يطابق المواصفات المحددة، وكانت تعيد الوقود (الديزل) المسلم لها عدة مرات لأنه مخالف للمواصفات وفقاً لتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وفيما يتعلق بالعقد رقم (٧) الخاص بالبنزين المحسن (C5)فشركة النفط اليمنية لم تشتريه، وإنما سمحت بدخول المادة إلى ميناء المكلا بتوجيه من وزير النفط، واشترطت شركة النفط على المستورد لهذه المادة من البنزين وهي (شركة صافر وبتروا نرجي يمن) عدم بيعها في السوق باعتبارها (المستورد لغرض مشروع البنزين المحسن C5) حسب ما هو مذكور بالعقد.

كما يلاحظ أن هذه الشحنة سمح لها بالدخول دون تسديد الضرائب والرسوم والعوائد الأخرى، وبأمر من الوزير وذلك بالمخالفة للقانون، الأمر الذي يوجب محاسبة المخالفين للقانون، كما يجب استعادة وتسديد كل المستحقات من ضرائب ورسوم جمركية وعوائد آخري، عن طريق حجز ما تبق من كميات منها في مخازن شركة النفط اليمنية بالمكلا ومتابعة المستوردين حسب العقد.

علماً أن شركة النفط لم تقدم إلى اللجنة أي بيانات عن شراءها وفروعها بالمحافظات لمادة البنزين المحسن (C5)، واسعاره ومصدر انتاجه والمتاجرين به بالسوق والمستفيدين منه.

وفي سياق المخالفات والاختلالات التي رافقت عمل الشركة خلال الفترة (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) فإن اللجنة تعرض مجرد أمثلة لما أطلعت عليه من تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لمراجعة نشاط الشركة خلال تلك الفترة والذي رفعه للأخ/ رئيس الجمهورية السابق بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٣م وذلك على النحو التالي:

- الإضرار بالمال العام.
- فروقات أسعار شراء الشركة لمشتقات نفطية خلال الفترة (٢٠١٥م -٢٠١٨م) بزيادة على الأسعار العالمية بمبلغ قدرة (٨٨,١٤٦,٢٣٢) دولار وذلك بالمخالفة للقوانين واللوائح.
- عدم قيام الشركة بمتابعة العملاء لتوريد ما لديهم للشركة من مبالغ ولمدة (ثمانية أشهر) إلى حسابها في البنك الأهلي، حيث بلغت خلال العام ٢٠١٦م مبلغ (١,٧٥٩,٦٢٨,٨٢٦) ريال مما ترتبت عليه من حرمان الشركة من الاستفادة من تلك المبالغ، وأن البنك الأهلي يستخدم هذه المبالغ لأغراض خاصة، ولا يضمن تلك المبالغ كشوفاته لصالح الشركة.
- التأخير المتعمد لتوريد المتحصلات لدى الشركة إلى البنك أولاً بأول، حيث بلغ تراكم هذه المبالغ لدى الصندوق في ٢٠١٨/١٢/١٣م مبلغ (٦٢١,٤٤٧,٨٠٨) ريال وذلك بالمخالفة للقانون وما يترتب على ذلك.
- بلغ إجمالي قيمة المسحوبات من مادتي (الديزل والبنزين) خلال نفس الفترة من قبل (م عدن، م لحج، م ابين) القوات المسلحة ووزارة الداخلية، قوات التحالف، الحزام الأمني، رئاسة الوزراء مبلغ وقدرة (١٤,٥٧٨,٥٢٣,١٠٨) ريال والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يتحفظ عليها للأسباب:
  أ- عدم إقرار واعتماد تلك السحوبات من الجهات المخولة قانونياً بصرف مثل هذه النفقات وهي تواجه من الموازنات العامة للدولة.
  ب- استنزاف موارد الشركة بالرغم من شحتها مما يسبب اختناق بالسوق.

ومما سبق من مخالفات فان اللجنة كانت على امل أن يكون قد تم معالجة هذه الاختلالات والمخالفات واستعادة المال العام، ومحاسبة المتسببين والمقصرين في واجباتهم الوظيفية الا انها للأسف ومن خلال الرد على سؤالها حول ذلك فإنها لم تلمس أي توجيهات عليا في حينه لاتخاذ أي اجراءات بحق المتسببين بتلك المخالفات المحددة بتقرير الجهاز المرفوع الى الأخ الرئيس السابق.

- لاحظت اللجنة بأن الجانب الحكومي لم يرد عن تساؤلات أعضاء اللجنة حول موضوع التلوث في منطقة ساه في القطاع (١٠) الذي كان في عهدة الشركة الفرنسية توتال قبل تسليمه للشركة الوطنية بترو مسيلة في العام ٢٠١٥م، وفقا للتقارير الاستقصائية الصحفية المسلمة للجانب الحكومي في اللقاء المشترك مع اللجنة بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٢٣م.

وعليه فإن اللجنة تؤكد على ضرورة تكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمراجعة شاملة لعقود شراء المشتقات النفطية خلال عام ٢٠٢٢م ورفع نتائج المراجعة الى مجلس النواب.

- اطلعت اللجنة على رسالة وزير المالية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣٠م والمرفوعة الى رئيس مجلس الوزراء والمتضمنة رد الوزارة على مطالبة شركة الواحة لمستحقات المناقصة رقم ٢ لسنة ٢٠١٩م حيث أبدت فيها الوزارة العديد من الملاحظات على الإجراءات التي تم فيها الشراء.

واللجنة اذ تشدد على ضرورة العمل وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م، والقوانين النافذة، فإنها تؤكد على ضرورة ان يسري ما ورد من ملاحظات من وزارة المالية على كافة عقود الشراء التي تمت بالأمر المباشر والمخالفة للقانون.

- أمتنعت وزارة النفط من تزويد اللجنة بنسخ من الاتفاقية الأولية الموقعة بين وزارة النفط اليمنية وشركة المليح للاستثمار وتطوير المشاريع والخاصة بإنشاء وتمويل وتشغيل وامتلاك مصفاه لتكرير النفط واستخلاص المشتقات النفطية بمنطقة الضبة ومنطقة صناعية لربط البواخر بخط بحري بالإضافة إلى منطقة صناعية حره في نفس منطقة المشروع الضبة م / حضرموت، الأمر الذي غيب اللجنة من الاطلاع على تفاصيل هذه الاتفاقية المتعلقة بفتره المشروع ومدة تشغيله وتمليكه وراس المال المستثمر للمشروع وكذا حقوق والتزامات طرفي الاتفاقية الأولية، على الرغم من صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٦) لعام ٢٠٢٣م بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٦م بالموافقة على منح الترخيص للمشروع الاستثماري.

- لاحظت اللجنة أن مشروع إنشاء وتشغيل وامتلاك مصفاة لتكرير النفط وإنشاء منطقة صناعية لربط البواخر بخط بحري وإنشاء منطقة صناعية في منطقة الضبة م/ حضرموت تمت بطريقة الأمر المباشر بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات العامة رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٧م والذي ينص على ضرورة إجراء مناقصة عامة مفتوحة أمام جميع المستثمرين المحليين والأجانب المؤهلين للقيام بمثل هذه المشروعات.

- لاحظت اللجنة من خلال اجتماعها مع المختصين بوزارة النفط والمعادن وردود الوزارة على أسئلة واستفسارات اللجنة أن هناك اختلال كبيراً في العلاقة الإدارية بين الشركات الوطنية للتنقيب عن النفط وبين هيئة الاستكشافات النفطية وأن هذا الاختلال أدى إلى تضارب المعلومات والبيانات التي وردت إلى اللجنة، لذلك تتحمل الوزارة مسؤولية إصلاح هذه العلاقة ومعالجة الإختلالات وتحديد الاختصاصات لكل الهيئات والشركات التابعة لوزارة النفط والمعادن وفقاً لقوانين إنشائها.

- لاحظت اللجنة عدم تطوير اللوائح المنظمة لعمل الشركات الوطنية العاملة في مجال التنقيب عن النفط بما يعزز من مبدأ الشفافية والحوكمة في عملها ويعمل على تفعيل مجالس إدارتها بما يتواكب مع توسيع أنشطتها الاستخراجية في مجال النفط والغاز.

- لاحظت اللجنة من خلال الوقوف على عينة من مشتريات المشتقات النفطية أنه يتم فرض الكثير من الرسوم والجبايات القانونية والغير قانونية بالدولار إلى سعر البيع للمشتقات النفطية ونذكر منها على سبيل المثال كرسوم خزن واتاوات إلى جانب الأعباء التي تضاف في كل من مصافي عدن وشركة النفط الوطنية ومنها (١% فاقد + أجور خزن + أجور ضخ + عوائد للشركة + عمولة للوكيل + أجور نقل داخلي) وكل هذه الرسوم والجبايات تضاف إلى سعر البيع للمستهلك بالدولار الأمر الذي يعمل على ارتفاع سعر البيع للتر الواحد من المشتقات ويضيف أعباء على المستهلك.

- لاحظت اللجنة ارتفاع الأرصدة المدينة والدائنة لدى شركة النفط الوطنية بعد تخفيض العمليات بين الشركة وفروعها حيث بلغ رصيد الدائنون مبلغ وقدرة (٣٣,١٢٣) مليار ريال يمني، وبلغ رصيد المدينون مبلغ وقدرة (٢٧٧,٨٢٨) مليار ريال يمني لم ترد في ردود الشركة ايه إيضاحات حول هذه الأرصدة.

- تعد مصفاة عدن من أهم المرتكزات الاقتصادية التي كانت ترفد الخزينة العامة للدولة بالعوائد المالية وتعمل على تموين السوق المحلية بمختلف المشتقات النفطية وبشكل منتظم وقد تراكمت عدة أسباب أدت إلى توقف المصفاة عن القيام بدورها الإنتاجي الخدمي.. ناهيكم عما تعرضت له من استهداف لبعض منشأتها وكذا نهب مخزوناتها من المشتقات النفطية الامر الذي ضاعف من الأعباء المالية على المصفاة.

▪ توصيات اللجنة فى قطاع النفط:

وفقاً لما توصلت إليه اللجنة من نتائج من خلال دراستها وتحليلها لما أُتيح لها من وثائق وبيانات ومعلومات ذات صلة بمهمتها، فإن المجلس يؤكد على الحكومة الالتزام بتنفيذ التوصيات وفقاً لسقوفها الزمنية المحددة وموافاته بما يتم تنفيذه للتوصيات التالية:

1- التأكيد على الحكومة بتنفيذ ما سبق أن التزمت به فيما يخص قطاع (S1-S2) وفقاً لما ورد في تقرير لجنة تقصى الحقائق السابقة وكما جاء في مذكرة الأخ/ وزير النفط الموجهة إلى هذه اللجنة والمشار إليها سابقاً، بأن الحكومة ملتزمة بما توصلت إليه اللجنة السابقة في هذا القطاع.

2- على الحكومة الالتزام بالإجراءات الدستورية والقانونية الخاصة بإنشاء مشروعي انتاج الغاز المنزلي ومصفاة تكرير النفط الخام والمنطقة الحرة والصناعية في محافظة حضرموت وموافاة المجلس بذلك.

3- الإسراع في تلبية كافة متطلبات والشروط والضمانات المطلوبة في عرض الأشقاء بالمملكة العربية السعودية (صندوق دعم المشتقات النفطية المستدامة) والمقدم للحكومة اليمنية للحصول على تسهيلات في استيراد المشتقات النفطية.

4- توصي اللجنة بتكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمراجعة شاملة لكافة عقود مشتريات الوقود خلال العام المالي ٢٠٢٢م ورفع نتائج المراجعة لمجلس النواب.

5- التزام الحكومة بإصلاح أوضاع منظومة الشركات والمؤسسات العاملة بالنفط والغاز (المؤسسة اليمنية للنفط والغاز - شركة توزيع المنتجات النفطية - شركة مصافي عدن - الشركة اليمنية للغاز- الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية - الشركة اليمنية لتكرير النفط - هيئه استكشاف وإنتاج النفط - هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية - شركة بترومسيلة - شركة صافر) وذلك من خلال الاتي:

أ) التزام الحكومة بأعداد مشروع قانون للنفط والغاز، واستكمال الاجراءات المؤجلة بإنشاء الشركة الوطنية للبترول (تحت التأسيس).

ب) إصلاح الهياكل التنظيمية، والإدارية، والمالية والرقابية الداخلية، وإصدار اللوائح المنظمة لذلك بما يرفع المستوى في الأداء، الإداري والتقني.

ت) محاسبة القيادات الإدارية التنفيذية المتورطة بمخالفات قانونية ومالية وإدارية واحالتهم الى نيابة الأموال العامة خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخه، وموافاة المجلس بما تم اتخاذه من إجراءات.

6- على الحكومة أن تبذل جهداً لعودة الشركات الأجنبية التي كانت تعمل في حقول إنتاج النفط وغادرت اليمن بسبب الظروف الأمنية، أو الوصول معها إلى تسويات قانونية لتحل محلها شركات أخرى لديها الرغبة والخبرة والكفاءة بالعمل في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة.

7- على وزارة النفط والمعادن تفعيل كافة الهيئات التابعة لها (هيئة الاستكشافات – هيئة المسح الجيولوجي – والشركات الوطنية المنتجة للنفط) وفقاً لقوانين وقرارات إنشائها.

8- توصي اللجنة بالتزام الحكومة ووزارة النفط والمعادن بتصحيح عاجل للعلاقة شبة المنعدمة وغير الودية بين كل من هيئة الاستكشافات النفطية، والشركات الوطنية (بترو مسيلة، صافر، وشركة الاستثمارات النفطية) وتحديد صلاحيات واختصاصات ومسؤولية كل طرف ونطاق إشرافه وفقاً لقوانين وقرارات انشائها ورفع تقرير عن ذلك لمجلس النواب خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

9- وفيما يتعلق بمصفاة عدن توصي اللجنة بالتزام الحكومة بما يلي:

أ - اعادة تشغيل المصفاة بما يمكنها من استعادة دورها التاريخي الفاعل ونشاطها الانتاجي، والتجاري والتخزيني، وتحديثها بما يليق بإعادة اعتبارها كمشروع استراتيجي، تتعاظم اهميته على طريق التجارة العالمية، وطريق الحرير، واستغلال قدرتها التخزينية المتاحة، وتجربتها التاريخية الثرية في الاستيراد والتمويل واعادة التصدير.

ب - دعم شركة مصافي عدن لاستكمال مشروع الطاقة المتعثر، لسداد القسط المتبقي للشركة الصينية المنفذة للمشروع، عبر الصكوك الاسلامية – كما وعد الاخ/ رئيس الوزراء امام اللجنة – لضمان إعادة تشغيل المصفاة.

ج - اصدار قرار من مجلس الوزراء بتمكين المصفاة من استعادة نشاطها الذي مارسته منذ تأسيسها حتى عام ٢٠١٧م، وفقا لقانون تأسيس المصفاة رقم ١٥ لعام ١٩٧٧م.

د - فتح تحقيق شامل في ملابسات تعطيل عمل المصفاة (الانتاجي، التجاري والتخزيني) وايصالها إلى حالة الشلل التي تعيشها اليوم. وفي تعثر مشروع محطة الطاقة، وتعدد العقود وملحقاتها التي بلغت ٤٧ عقدا وملحقا مع الشركة الصينية، وتصاعد الكلفة المالية التي بلغت ١٨٠ مليون دولار، وكشف المسؤولين والاطراف المتورطة في هذه الممارسات والاعمال التدميرية، واحالتهم إلى القضاء.

10- على الحكومة التوجيه بحجز مادة البنزين المحسن (C5) بمخازن شركة النفط اليمنية في المكلا وإلزام الشركة المستوردة بتسديد مستحقات الدولة من الضرائب والرسوم والعوائد الأخرى والذي تم السماح لدخول السفينة بتوجيه من وزير النفط دون تسديد المستحقات، على أن يتم ذلك فوراً وموافاة مجلس النواب بما تم.

11- على الحكومة إلزام شركة النفط اليمنية اجراء دراسة للاستهلاك الفعلي الشهري والسنوي للمشتقات النفطية والمتوقع لعامين قادمين:

- في السوق الحلية بمناطق سيطرت الشرعية
- الاستهلاك الفعلي للدولة
- الاستهلاك الفعلي لوقود الكهرباء للمحطات الحكومية والطاقة المشتراة كلاً على حده على ان يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخه.

12- على الحكومة إلزام شركة النفط اليمنية بقانون المناقصات والمزايدات الحكومية لشراء وبيع المشتقات النفطية وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وفقاً للقانون وفحص الجودة للمواد المستوردة.

13- على الحكومة إلزام شركة النفط اليمنية تركيب عدادات معيارية لوسائل نقل الوقود لمحطات الطاقة الحكومية والمشتراه وبنفس الوقت إلزام الجهات المستفيدة من الوقود بتركيب عدادات معيارية على ان يتم تنفيذ ذلك خلال شهر من تاريخه..

14- إلزام الجانب الحكومي بإجراء تحقيق علمي بشأن موضوع التلوث في منطقة ساه قطاع (١٠) في حضرموت للكشف عن مظاهر هذا التلوث وآثاره في المياه الجوفية والتربة وعلى الإنسان والزراعة ومظاهر الحياة في المنطقة، من قبل مختصين للوصول إلى توصيات علمية موثوقة لمعالجة مظاهره، وإلزام المسؤولين عنه بتحمل تبعاته وكلفة إزالة آثاره.

<u>هذا ما خلصت إليه اللجنة تأمل أن تكون قد وفقت فيما ذهبت آلية، لتوجيه الجانب الحكومي بالالتزام بتوصيات اللجنة وتنفيذها.</u>

والله الموفق...

د. محمد صالح علي

مقرر اللجنة

م. محسن علي البحر

رئيس اللجنة

❖ رابعاً: نتائج عمل اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن ما اثير من مخالفات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

==========

- **أولاً: القضايا والموضوعات المستهدفة:**

وقفت اللجنة في اجتماعاتها المتتالية على ملف من الوثائق والملاحظات بشأن الاتصالات وتقنية المعلومات مقدمة من الأخ /احمد صالح العيسي تضمنت صور لوثائق ومستندات وملاحظات حول مشروع الشراكة مع شركة NX الاماراتية، ووثائق عن يمن موبايل، وعن ايرادات قطاع الاتصالات وصور ومراسلات بشأن المعدات المحتجزة لشبكة الاتصالات في منفذ شحن.

وبناء على ما سبق، وبعد دراسة مستفيضة لمجموعة الوثائق المحددة اعلاه، استخلصت اللجنة عدد (٥) خمسة اسئلة شاملة مختلف نشاطات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، للرد عليها كتابيا من الجانب الحكومي كما اقرت دعوة الأخ / وزير الاتصالات وتقنية المعلومات ومسئولي المؤسسات والجهات ذات العلاقة في الوزارة إلى لقاء رسمي مع اللجنة، موجهة رسالة تتضمن موضوعات اللقاء وموعده في مقر اقامة اللجنة يوم الاثنين بتاريخ ٨ مايو ٢٠٢٣م.

وفي تمام الساعة العاشر صباح يوم الاثنين الثامن من مايو التقت اللجنة برئاسة المهندس / محسن البحر وبحضور أعضاء اللجنة جميعا وهم:

١- محمد صالح علي
٢- فؤاد عبيد واكد
٣- عبد الرحمن معزب
٤- علي محمد المعمري.
٥- إنصاف علي مايو
٦- عبد الله المقطري
٧- عبد الخالق البركاني
٨ - عبد الرحمن العشبي

بممثلي الجانب الحكومي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، برئاسة الأخ الوزير / نجيب العوج وزير الاتصالات وتقنية المعلومات (شارك افتراضيا عبر الاتصال المرئي)، وعضوية كل من: -

١- عيد ناصر السعيد — وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
٢- فهمي احمد نعمان. — وكيل وزارة الشئون القانونية
٣- وائل محمود طرموم — مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات
٤- طارق أبو بكر بكران — المدير التنفيذي لتليمن
٥- منصور عبد الله الوليدي — مدير عام مشروع عدن نت

وحضر اللقاء ممثلين عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واعضاء سكرتارية اللجنة.

وافتتح الاجتماع الأخ / محسن علي البحر رئيس اللجنة مرحباً بالأخ الوزير وقيادات الوزارة والمؤسسات والجهات ذات العلاقة الحاضرين هذا اللقاء شاكرا حضورهم مبينا مهمة اللجنة والموضوعات المطلوب سماع راي الوزارة بصددها كما جات في رسالة الدعوة الموجهة للوزارة ، وعلى وجه الخصوص اوضاع الوزارة عموما وموضوع الشراكة مع شركة NX ، والموارد المهدرة لقطاع الاتصالات والأجهزة المحتجزة في ميناء شحن ، بالإضافة إلى اسئلة اللجنة المطلوب ردا كتابيا بشأنها والتي قام بقراتها وتسليم نسخا منها للجانب الحكومي ، مفسحاً المجال لسماع الأخ الوزير الذي شارك افتراضيا وافاض في شرح تفاصيل أوضاع الوزارة متيحا للمختصين الحاضرين معيته استكمال بقية الموضوعات ، وقد تركز الحديث في تفاصيل المحاور المحددة في رسالة اللجنة والاسئلة المقروءة في الاجتماع ، ثم اتيحت الفرصة للأخوة / أعضاء اللجنة لمزيد

من الاسئلة والاستفسارات الاضافية ، والتي عقب عليها الجانب الحكومي ، على أن يتم الرد على اسئلة واستفسارات اللجنة كتابيا وبالتفصيل في وقت لاحق ، وبذلك اختتم الاجتماع في الواحدة ظهرا .

- **ثانيا: ردود الجانب الحكومي على اسئلة اللجنة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات: -**

الاخوة / رئيس واعضاء اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق المحترمين

تحية طيبة و بعد،،،

الموضوع / ردود على أسئلة اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق المقدمة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للرد عليها كتابيا بشأن ما أثير من ادعاء مخالفات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

- **مقـدمة:**

في البدء نرحب بالأخ الرئيس واعضاء اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق حول اوضاع وزاره الاتصالات وتقنيه المعلومات، والشكر موصول الى رئيس واعضاء مجلس النواب الافاضل على مبادرتكم في طلب اللقاء بقيادات قطاع الاتصالات لمعرفة الوضع الحقيقي لنشاط ووضع مختلف الخدمات التي تقدمها الوزارة والمؤسسات التابعة لها، و في اجتماعنا معكم يوم الاثنين بتاريخ ٢٠٢٣\٥\٨ والذي قدم فيه معالي الوزير ومعه الزملاء القائمين على مؤسسات الاتصالات عرضا وشرحا تفصيليا عن الوضع العام لقطاع الاتصالات، ونؤكد لكم بأن زيارة اللجنة البرلمانية هي فرصه كبيره لنا لنضعكم على جميع الأنشطة في هذا الصرح الاقتصادي العملاق والهام، وتزويدكم بالمعلومات الصحيحة والحقيقية من مصادرها بشأن الموضوعات التي كلفتم بها، اسمحوا لنا قبل الرد الكتابي على الأسئلة المطروحة من اللجنة الموقرة أن نوضح لكم وضع هذا القطاع الحيوي الهام وارتباطاته بأغلب المكونات الاقتصادية والخدمية والأمنية والعسكرية في البلد، وما اصاب هذا القطاع من تدهور أوضاعه في جميع خدماته ومنظوماته المختلفة منذ ما قبل الحرب الانقلابية على المؤسسات الدستورية والشرعية والجميع على إطلاع بذلك، حيث كانت تدار مراكز التحكم في كافة منظومات الاتصالات (ماليا و إداريا و فنيا و تشغيليا و صيانة و اشراف مباشر و كذا مرتبات الموظفين) عبر المركزية في صنعاء وهي بذلك حرمت المناطق والفروع بالمحافظات ومنها العاصمة المؤقتة عدن من أي شكل من اشكال الاستقلالية أو التحكم أو إدارة لهذه الخدمات أو صيانتها وأصبحت تلك الفروع والمناطق عاجزة حتى عن صرف مرتبات موظفيها أو عن القيام بأي صيانة مطلقة لتلك الخدمات دون الرجوع الى مركز التحكم في صنعاء، وان أي اجراء غير مدروس من قبل وزارة الاتصالات قد ينعكس سلباً بتوقف للخدمات في جميع المناطق المحررة وكذا قطع المرتبات على الموظفين العاملين في المؤسسات والتي لايزال الانقلابي الحوثي يتحكم بها حتى هذه اللحظة، علماً بأن تلك المركزية بالتحكم قد ساعدت وسهلت للانقلابيين الحوثيين في فرض سيطرتهم على هذا القطاع بكافة منظوماته وإيراداته الضخمة بأقل مجهود وبأقل التكاليف.

وعلى ضوء ما تقدم من شرح مقتضب عن وضع وزارة الاتصالات بكافة قطاعاتها المختلفة نرفع لكم الرد المكتوب من قبلنا عن الأسئلة والاستفسارات المرفوعة منكم وهي على النحو الاتي:

- **السؤال الاول:** - ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة الاتصالات بشأن نقل إدارة التحكم المركزية بالاتصالات من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن؟

الجواب : سعت الوزارة مع كوادرها المخلصة والمتفانية ومع انعدام الإمكانيات المالية والمادية و الفنية والموازنة التشغيلية والكادر المؤهل، فكان واجب علينا وشعوراً بالمسؤولية مع المخلصين من

كوادر الوزارة بأهمية المرحلة القادمة وضرورة التحرك العاجل لإعادة السيطرة على هذا القطاع بكافة منظوماته وإنهاء مركزة وتحكم الانقلابيين عليه وبإجراءات مدروسة تضمن استمرار الخدمة وعدم انقطاعها، و البدء بالبناء المؤسسي للوزارة وإعادة نقل و تفعيل جميع قطاعاتها المختلفة و مباشرة العمل من العاصمة المؤقتة عدن، ومن خلال جملة من الإجراءات العاجلة و هي على النحو التالي:

تأسيس وإنشاء مشروع عدن نت والبوابة الدولية:

قامت الوزارة وبشكل عاجل لنقل مركز التحكم والسيطرة وبشكل تدريجي عبر إنشاء مشروع عدن نت من العاصمة المؤقتة عدن بشبكة من الجيل الرابع مع اعتماد مكون بوابة عدن الدولية تمهيداً لإعادة تفعيل السيطرة والتحكم على هذه الخدمة من العاصمة المؤقتة عدن.

[نرفق لكم تقرير عن عدن نت مرفق رقم (١)].

الشركة اليمنية للاتصالات الدولية تيليمن:

قامت الوزارة بنقل شركة تيليمن ومباشرة العمل فوراً الى العاصمة المؤقتة عدن وتعيين رئيساً تنفيذيا لها. والتي قامت بدور جوهري في نقل السيطرة الى العاصمة المؤقتة عدن بالإجراءات التالية:

السيطرة الكاملة على الكابل البحري عدن – جيبوتي.

العمل جاري ومستمر في استبدال محطات الساتيلايت للمنظمات والبنوك وغيرها من شركة تيليمن التي توفر الخدمة وبمستوى ممتاز والاستفادة من العائد المادي والسيادي في المناطق المحررة حيث تم التعامل مع شركة يونيفرسال لتقديم خدمات الساتيلايت من شركة عرب سات وانتيل سات وغيرها من الشركات العالمية حيث سيتم توقيع اتفاقية مع شركة يونيفرسال خلال الأسابيع القليلة القادمة. كما ان هناك تفاوض مع شركة ون ويب العالمية والتي تعمل في النطاق الأرضي المنخفض مما يعطي ميزة في جودة الخدمة وسعرها. أما شركة استارلينك فقد تم التفاوض معها عبر المؤسسة العامة للاتصالات والوزارة. كما تم توفير خدمات الثريا للمنظمات الدولية على الرغم من عدم وجود عوائد مادية الا انها لأسباب سيادية وأمنية.

نظراً لأهمية الكابل ايه أيه أي ١ الموجودة محطة إنزال الكابل في عدن قامت شركة تيليمن بإعداد كافة الوثائق القانونية اللازمة لاستخدامها من قبل الجهات القانونية لاستعادة إدارة الكابل وتمثيل الشركة في تحالف الكابل. على الرغم من المتابعة الحثيثة على مدى السنوات الماضية لإعطاء القضايا القانونية المتعلقة بشركة تيليمن مثل الكابلات البحرية والنطاق الأعلى لشركات قانونية دولية متخصصة في حل النزاعات، للأسف لم تتوفر الإمكانيات المادية اللازمة للتعاقد مع أي من الشركات القانونية العالمية الا في الشهرين الماضيين حيث تم اعداد مناقصة محدودة لخمس شركات دولية وتم الارساء على شركة فولتيرا التي تعد من اقوى الشركات العالمية في هذا المجال وذلك بسقف لا يتجاوز $ ١٥٠٠٠٠ أمريكي بتمويل ذاتي. ومن ثم سيتم متابعة باقي القضايا.

تقوم شركة تيليمن عبر كابل عدن - جيبوتي بتوفر خدمة الانترنت لمشروع عدن نت.

شركة تيليمن بصدد دراسة المواصفات الفنية لشراء بوابتين دولية بأحدث المواصفات العالمية كما اننا بصدد انشاء مركز للمعلومات للشركة وشراء نظام الفوترة وغيرها من مشاريع البنية التحتية وذلك بعد استكمال الإجراءات القانونية لتوقيع اتفاقية تمويل من المؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات.

العمل جاري لاستلام البوابة الدولية من مشروع عدن نت واسترجاع كافة الموارد المادية وتطوير عمل البوابة بما يتناسب مع احتياجات شركات الاتصالات والمستخدمين للخدمة وذلك من خلال تحسين شروط التعاقد

وتحسين جودة الخدمة من خلال توقيع اتفاقيات الربط البيني للاتصالات الدولية حيث قد تم التوقيع مع شركة عمانتل.

تم تأهيل وربط الكابل الارضي الوديعة – شروره.

[نرفق لكم تقرير عن تيليمن مرفق رقم (٢)]

المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية:

تم نقل المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية الى العاصمة المؤقتة عدن وتعيين مدير عام لها بقرار جمهوري ومباشرة العمل من العاصمة المؤقتة عدن ومن خلال إعادة تفعيل وتنظيم الاعمال والمهام الأساسية. [نرفق لكم تقرير تفصيلي يوضح ألية النهوض بالمؤسسة العامة والصعوبات والمعالجات لاستعاده السيطرة عليها مرفق رقم (٣)]

الهيئة العامة للبريد: -

تم نقل وتفعيل الهيئة العامة للبريد الى العاصمة المؤقتة عدن. [نرفق لكم تقرير عن الصعوبات والمعالجات للهيئة العامة البريد مرفق رقم (٤)]

شركات الهاتف النقال:

قامت وزارة الاتصالات باستدعاء جميع شركات الهاتف النقال و الجلوس معها لترتيب وضعها الفني و المالي و القانوني ومعالجة مديونيتها وتسويتها وكذا تجديد تراخيصها مع دفع كافة الرسوم و الضرائب والمستحقات الدولة، ولنقل إدارة هذه الشركات لمركز التحكم و السيطرة التابعة لها الى العاصمة المؤقتة عدن تنفيذا لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء رقم (رو-٥١٢) بتاريخ ٢٠٢٠\١٤١٧ عطفاً على توجيهات فخامة رئيس الجمهورية حفظه الله رقم (١٧-رج-٢٠٢٠) بتاريخ ٢٠٢٠\١٤١٤، وقد قامت الوزارة بتقديم كافة التسهيلات لتلك الشركات الا أنه للأسف الشديد لم يلتزم غير شركتي الهاتف النقال سبأفون و واي.

قامت وزارة الاتصالات برفع قضية جنائية ضد شركة MTN عن تهربها بدفع مستحقات ورسوم الدولة (رسوم التراخيص والتجديد والخدمات الأخرى) أمام نيابة الأموال العامة الثانية المختصة، وعدم اعتراف الوزارة بأي تخارج لهذه الشركة لشركة أخرى لعدم وجود موافقة مسبقة صادرة من وزارة الاتصالات وفقا للقانون، ونحن في هذا الصدد امام جملة من الإجراءات القانونية لاسترداد المال العام واستملاك على معدات هذه الشركة ضماناً لسداد ديون الدولة المستحقة عليها.

- **السؤال الثاني:** - ماهي التسهيلات التي منحت لشركات النقال الوطنية لاستعادة نشاطها ونقل مراكزها الرئيسية الى العاصمة المؤقتة عدن؟

الجواب: قامت الوزارة بتقديم كافة التسهيلات لشركات الهاتف النقال التي التزمت بنقل مركز إدارتها والتحكم الى العاصمة المؤقتة عدن كما سبق توضيحه سابقاً وقد تمثلت تلك التسهيلات بما يلي:

- العمل على تسهل نقل مركز التحكم لاتصالات الهاتف النقال بالشركات بموجب خطاب رئاسة الجمهورية لمجلس الوزراء بتسهيل الإجراءات بشكل عاجل
- تجديد التراخيص المنتهية منذ ٢٠١٥ مع جدولة المديونية السابقة.
- الربط عبر البوابة الدولية عدن نت الجديدة.
- الافراج عن جميع المعدات المحتجزة للاتصالات الخاصة بها.
- تم تسهيل استخدام البنية التحتية للمؤسسة العامة للاتصالات.

- الموافقة على اعطائهم ترميز جديد لتسهيل عملية الاتصالات الدولية.
- تم التنسيق مع الجهات الأمنية لتسهيل عملهم.

[نرفق لكم الإجراءات والتوجيهات بهذا الخصوص، مرفق رقم (٥)]

مع حجم تلك التسهيلات المقدمة من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إلا ان نشاط هذه الشركات كان ضعيفاً لا يرقى بمستوى طموحات الوزارة حتى يكون البديل الذي يعتمد عليه في نقل السيطرة والتحكم بقطاع الهاتف النقال الى العاصمة المؤقتة عدن.

- **السؤال الثالث:** - ماهي الإجراءات التي تمت من وزارة الاتصالات بشأن المشروع الاستثماري المشترك مع شركة NX الإماراتية حتى الآن؟ وهل هذا المشروع يلبي الاحتياجات الوطنية والاعتبارات القانونية والسيادية لليمن؟ مطلوب موافاة اللجنة بما تم؟ وهل تقدمت شركات وطنية بطلب الشراكة في هذا المشروع؟

الجواب : لم يتم التوقيع على أي اتفاقيات شراكة بين وزارة الاتصالات و تقنية المعلومات مع شركة (NX) الإماراتية بشأن انشاء مشروع استثماري مشترك ، وانما كان هناك مشاورات بين الجانبين الذي كان انطلاقاً من اتفاق القيادتين السياسيتين الذي توج خلال لقاء فخامة الأخ رئيس المجلس القيادي الرئاسي بأخيه رئيس دولة الامارات المتحدة ومباركة القيادتين بتوطيد الشراكة و الاستثمار بين البلدين الشقيقين في مختلف القطاعات ومنها قطاع الاتصالات، وبعد صدور قرار مجلس الوزراء

الجواب: نعم تقوم وزارة الاتصالات بتحصيل مواردها بحسب القانون إلا ان هناك بعض الموارد المتعثرة وتبذل الوزارة جهود كبيرة لاستعادة تحصيل تلك الإيرادات. كما نود التنويه الى ان الايرادات السيادية من الضرائب وغيرها فإن متابعتها هي من مهام وزارة المالية ممثلة بمصلحة الضرائب وفقا للقانون.

[نرفق لكم كشف إيرادات الوزارة للأعوام ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٢، مرفق رقم (٧)]

ب: - تطلب اللجنة موافاتها بكشف يحتوي على إجمالي إيرادات المؤسسة العامة للاتصالات والشركات العامة والمختلطة التابعة لها (تيليمن - يمن موبايل - عدن نت) موضحاً فيها المبالغ الموردة إلى حساب المؤسسة في البنك المركزي عدن؟

الجواب: - [نرفق لكم كشف إيرادات الشركات التابعة للمؤسسة، مرفق رقم (٨)].

- **السؤال السادس:** لماذا لا يتم موافاة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالبيانات والمعلومات المطلوبة لتسهيل مهامه المخول بها قانوناً في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات؟

الجواب :- لا تتردد ولا تتوانى الوزارة عن تقديم اي بيانات او تقارير مطلوبة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ولم يسبق ان تقدم الجهاز بذلك أو قامت الوزارة او مؤسساتها برفض التعاون معها حيث ان وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات حريصة كل الحرص على التعامل مع تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كتقييم للعمل السابق واللاحق وتعد هذ التقارير كأداة للتقييم وكشف مكامن الخلل ونتعامل مع جميع المذكرات والاستفسارات للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بكل مسؤولية وحرص أولا بأول والتي كانت اخرها المذكرة المستلمة بتاريخ ٤/٢٣/١٩٢٠/ وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة وتحويلها للجهات المختصة وتفاعل مع المندوبين بكل مسؤولية وشفافية.

[نرفق صورة من اخر خطاب والإجراءات والتوجيهات بهذا الخصوص، مرفق رقم (٩)]

▪ ثالثا: ملاحظات واستنتاجات اللجنة حول قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات:

من خلال ما وقفت عليه اللجنة من وثائق ذات علاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ، وما بينتها تلك الوثائق من اختلالات واستخلاص اللجنة للملاحظات من خلال إجابات الوزارة على الأسئلة التي وجهتها اللجنة إليها سواء تلك الإجابات المكتوبة أو الشفوية أثناء لقاء قيادات الوزارة باللجنة ، والوثائق المقدمة من الوزارة ، والوقوف على نتائج اللقاءات بالأخ رئيس الوزراء ، فقد قامت اللجنة بالدراسة والتحليل لكل ما سبق ، مركزة على ابرز القضايا ذات الطابع العام في نشاط الوزارة ، التي اثيرت في السياق العام ، وتوصلت إلى ما يلي:-

1) أكد الجانب الحكومي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات للجنة بكل وضوح ودون مواربة على حقيقة الإدارة المركزية لمراكز التحكم والسيطرة في كافة منظومة الاتصالات (ماليا وإداريا وفنيا وتشغيليا وإشراف مباشر ومرتبات الموظفين) تدار عبر صنعاء، الأمر الذي مكن الانقلابيين الحوثيين من فرض سيطرتهم عليها والتحكم بها حتى اللحظة الراهنة، بكافة منظوماته وايراداته الضخمة، وبأقل التكاليف.

2) تأكد للجنة فشل الحكومة الحالية والسابقة ممثلة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على مدار سنوات الحرب المنصرمة، في عمل اي شيء يذكر لهذا القطاع السيادي الهام ، او نقل مركز التحكم من صنعاء الى عدن ، والأسواء من ذلك هو العجز عن حماية وتشغيل ما تم إنجازه سابقاً من مشاريع استراتيجية ، وبنى تحتية مستقلة في مدينة عدن ، فالكابل البحري (AAE 1) الذي تم ربطه في عدن وانجز للعمل عام ٢٠١٧م ، تم تشفيره وتعطيله في مهده ، وآل إلى سيطرة الانقلابيين الحوثيين في فترة الوزير السابق ، الذي استدعى مهندسين من صنعاء وقام المهندسون الدوليون بتدريبهم ، وبعد سفرهم ، غادروا عدن ، وعادوا إلى صنعاء ، وقاموا بتشفير الكابل وتعطيله ، وهو ما شكل ضربة قاتلة لمشروع عدن / نت الشركة الوحيدة المستقلة عن سيطرة الحوثيين ، والتي انشئت في نفس العام ٢٠١٧م معولة على ميزات هذا المشروع الاستراتيجي (كابل عدن البحري) بسعته الكبيرة وسرعته الفائقة ، لتتقلص طموحاتها في حدود المتاح من السعات المحدودة في الكابل البديل عدن- جيبوتي الذي يعمل بنصف طاقته .

3) أكد الجانب الحكومي للجنة بأن الاجراءات المتخذة بشأن المشروع الاستثماري المشترك مع شركة (NX) الاماراتية حتى الآن، لم تفضي إلى أي اتفاق مكتوب، بما في ذلك مسودة مذكرة التفاهم التي انتهت بعد نفاذ المدة القانونية المحددة لها بشهرين من صدورها وباتت كان لم تكن، وكل ما تم لايزال في سياق النقاش والحوار بين الطرفين، وان أي اتفاق يتم انجازه في هذا الصدد، سيكون وفقا للأسس الدستورية والقانونية النافذة.

4) ترى اللجنة بأن معالجة الاوضاع شبه المعطلة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يكفل استعادة دورها في الادارة والتحكم بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من العاصمة المؤقتة عدن، يتطلب قبل كل شيء ما يلي: -

أ- اصدار قرار رئاسي يعالج الأوضاع المنفلتة للوزارة وتكويناتها المؤسسية المرتبطة بها، واصلاحها، ومن ثم دعمها بما يمكنها من استعادة السيطرة على أدوات التحكم في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من العاصمة المؤقتة عدن، ليعود هذا القطاع إلى وضعه الطبيعي، كمورد وطني سيادي واساسي في تمويل الموازنة العامة الدولة.

ب- الشروع في انشاء بنية تحتية بديلة للشبكة الحالية المتهالكة، بشبكة حديثة في العاصمة المؤقتة عدن والمناطق المحررة، بما في ذلك السفرات والابراج والتجهيزات الضرورية، مع استعادة وتفعيل ما يمكن تفعيله من مكونات البنية التحتية القديمة.

ج- تشدد اللجنة على ضرورة استعادة وتشغيل الكابل البحري (AAE1) الذي بلغت كلفته (٥٨) مليون دولار(وليس فقط استعادة الاموال عن السعات المباعة وفقا لاتفاق الحكومة مع شركة المحاماة (فولتيرا)

بمبلغ يقدر ب(١٥٠) ألف دولار ، إذ يمثل هذا الكابل أهم خطوة أساس منجزة للبنية التحتية المستقلة في عدن ، لما يتميز به من سعات دولية عالية بأحدث تقنيات النقل للبيانات وبسرعة (١٠٠) ميجابايت/ثانية ، يمكن أن يحدث نقلة نوعية في مجال الاتصالات والانتقال إلى اجيال جديدة من الاتصالات الخليوية ، ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال .

د- استكمال وتوسيع مشروع تطوير الاتصالات عدن - نت كمزود لخدمة الإنترنت بتقنية الجبل الرائع (G٤) التي تأسست في العاصمة المؤقتة عدن عام ٢٠١٧م كأول مزود حكومي بخدمة الإنترنت مستقلة عن سيطرة الحوثيين، تمثل خطوة أخرى هامة على طريق التأسيس لبناء شبكة اتصالات جديدة وحديثة يمكن لها ان تنطلق من عدن لتغطي مختلف المناطق المحررة، وذلك عبر استعادة الكابل البحري (AAE1) من جهة، وتوسعة الكابل الحالي الذي تعمل عليه (عدن- جيبوتي)، واستعادة محطة الغيضة إلى العمل مجددا.

هـ تحفيز وتسهيل عمل شركات الهاتف النقال التي نقلت مراكزها الرئيسية إلى العاصمة المؤقتة /عدن، (كشركتي سباء فون، وواي) وتشجيعها على تطوير ادائها والوفاء بالتزاماتها المالية، والاستحقاقات القانونية للدولة، بما يكفل تفعيل دورها وتوسيع نطاق تغطيتها في المناطق المحررة، وتشجيع الاستثمار الوطني في هذا الاتجاه لتنمية قطاع الاتصالات والانترنت والهاتف النقال.

و- سد الفجوة القائمة في الاحتياج الرسمي والشعبي لتامين سلامة الاتصال والتواصل في العاصمة المؤقتة - عدن والمناطق المحررة، عبر انشاء شركة نقال حكومي أو مختلطة، تتيح الاكتتاب العام للمواطنين، قادرة على المنافسة في هذا المجال، وتوفير الخدمة بسلاسة ويسر، وتحوز على ثقة المستخدمين.

ز- تشجيع الاستثمار في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وخلق بيئة محفزة وجاذبة للاستثمارات ذات الامكانيات والقدرات الكبيرة الكفيلة بتحديث وتنمية هذا القطاع، بما يواكب التطورات العالمية المتسارعة في هذا المجال، وفقاً للدستور والقوانين الوطنية المشجعة للاستثمار دون تفريط بالاستحقاقات السيادية والأمنية الوطنية.

5) إن ابرام عقد الشراكة مع شريكة NX الامارتية دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في الدستور وفق المادة رقم (١٨) والتي تنص على : (عقد الامتيازات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة لا يتم إلا بقانون، ويجوز أن يبين القانون الحالات محدودة الأهمية التي يتم منح الامتيازات بشأنها وفقًا للقواعد والإجراءات التي يتضمنها، ويبين القانون أحوال وطرق التصرف مجانًا في العقارات المملوكة للدولة والتنازل عن أموالها المنقولة والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك، آما ينظم القانون كيفية منح الامتيازات للوحدات المحلية والتصرف مجانًا في الأموال العامة)، والمـــادة: (٩٥) التي تنص على: (لمجلس النواب بناءً على طلب موقع من عشرة أعضاء على الأقل من أعضائه أن يكوّن لجنة خاصة، أو يكلف لجنة من لجانه لتقصي الحقائق في موضوع يتعارض مع المصلحة العامة، أو فحص نشاط إحدى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام أو المختلط أو المجالس المحلية وللجنة في سبيل القيام بمهامها أن تجمع ما تراه من أدلة وأن تطلب سماع من ترى ضرورة سماع أقواله وعلى جميع الجهات التنفيذية والخاصة أن تستجيب لطلبها وأن تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تملكه من مستندات أو بيانات)، والتشريعات النافذة.

فإن اللجنة تعتبر أي إجراءات واتفاقات بهذا الشأن منافياً للتشريعات النافذة، منعدم الشرعية الدستورية والقانونية، وما يترتب عليه يعتبر غير ملزمة للدولة في كل الجوانب القانونية والمالية والإدارية.

6) كما تم أيضاً مخالفة الإجراءات الإدارية القانونية في سير التعاقد في هذه الاتفاقية وعلى وجه الخصوص ما يلي:

أ) عدم الشفافية وحجب تفاصيل وثائق الاتفاقية التي جرى الاعداد لها والتي تشمل كافة التفاصيل القانونية والقنية والادرية.

ب) غياب المعايير التي اتبعت في اجراءات هذه الاتفاقية دون أي نهج مؤسسي يحافظ على الحد المقبول من تطبيق القوانين الخاصة بجوانب الاستثمار او طرح عطاء يصمن أسس المنافسة والمساواة والشفافية ووضوح وثائق العطاءات وشموليتها وإتاحة المعلومات المتعلقة بطرح العطاءات.

7) لاحظت اللجنة حالة من الازدواج في موقف الحكومة ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في التعاطي مع شركة النقال MTN التي كانت تعمل في اليمن ، وباعت هذا الحق وكل موجوداتها لشركة نقال عمانية تسمى YOU دون علم الوزارة وحكومة الشرعية ، خلافا للإجراءات القانونية في هذا الصدد ، ودون تصفية مديونيتها للحكومة - وفقا للرواية الرسمية - الأمر الذي دفع بالحكومة إلى عدم الاعتراف بهذه الاجراءات القانونية ، ومقاضاة شركة MTN ، والتحفظ على موجوداتها ، ومنع الشركة البديلة YOU من مزاولة عملها ، الذي اقتصر (المنع)على مدينة عدن دون غيرها من المحافظات المحررة ، التي استمرت بالعمل فيها واستعادت الاجهزة المصادرة فيها . في موقف مزدوج غير مبرر وغير مفهوم للجنة، التي تشدد على ضرورة اتخاذ الاجراءات القانونية، عبر تسوية قانونية شاملة لهذا الملف، وانهاء هذا الازدواج في كافة المحافظات المحررة، وبما يحفظ الحقوق القانونية لكل الاطراف.

8) لاحظت اللجنة ثغرات أمنية في منافذ دخول البضائع ذات العلاقة بالاتصالات، وعلى وجه الخصوص في منفذ شحن، حيث لا يتوافر أي من مختصي الوزارة لأغراض الرقابة وضبط الشحنات المهربة الخطيرة المخالفة للمواصفات القانونية. فما تم كشفه مؤخرا لشحنة هواتف شبكة الاتصالات المهربة كانت عن طريق المصادفة.

▪ رابعاً: توصيات اللجنة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات:-

بناء على ما سبق من ملاحظات واستنتاجات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات خلصت اللجنة إلى جملة من المعالجات والإصلاحات العاجلة منها والاستراتيجية للاختلالات التي وقفت عليها اللجنة في هذا القطاع السيادي والإرادي الهام وتوصي اللجنة بالتزام الحكومة بها وتنفيذها على النحو التالي: -

1) على الحكومة الغاء كافة الإجراءات فيما يخص التعاقد بين وزارة الاتصالات وشركة NX الامارتية. وإقرار مجلس الوزراء لهذا العقد دون اتباع الإجراءات الدستورية والقانونية لا سيما ما نصت عليه المادة (١٣) والمادة (١٨) من الدستور والقوانين النافذة، وما يترتب عليه يعتبر غير ملزم للدولة في كل الجوانب القانونية والمالية والإدارية.

2) على الحكومة اصدار قرار يعيد ترتيب اوضاع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات يقضي بإصلاح اوضاعها المختلة، ودعمها بما يمكنها من احكام سيطرتها على أدوات التحكم في هذا القطاع الوطني السيادي من العاصمة المؤقتة - عدن.

3) التزام الحكومة بتشجيع الاستثمار في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتذليل الصعوبات والعقبات امامها، لخلق بيئة محفزة وجاذبة للاستثمارات الوطنية والاجنبية الكبيرة، ذات الامكانيات والقدرات العالية، الكفيلة بتحديث وتنمية هذا القطاع بما يواكب التطورات العالمية المتسارعة في هذا المجال، وبما يلبي الاحتياجات المجتمعية والتنموية والاعتبارات القانونية وفقاً للدستور والقوانين النافذة دون تفريط بالاستحقاقات السيادية والأمنية الوطنية.

4) الشروع في انشاء بنية تحتية بديلة للاتصالات والشبكة الحالية المتهالكة بشبكة حديثة في العاصمة المؤقتة – عدن والمناطق المحررة، مع استعادة وتفعيل ما يمكن تفعيله من مكونات البنية التحتية القائمة.

5) توصي اللجنة باستكمال مشروع تطوير الاتصالات عدن - نت كمزود لخدمة الإنترنت بتقنية الجيل الرابع (G٤) وتوسيعه ليشمل المحافظات المحررة، مع استعادة وتشغيل الكابل البحري (AAE1)، وتوسعة الكابل الحالي عدن- جيبوتي، واستعادة محطة الغيضة إلى العمل، على طريق التأسيس لشبكة اتصالات جديدة وحديثة - مستقلة، منطلقة من العاصمة المؤقتة - عدن.

6) توصي اللجنة بإنشاء شركة نقال حكومية أو مختلطة تتيح المساهمة المجتمعية بالاكتتاب العام للمواطنين، لسد الفجوة القائمة في الاحتياج الحكومي والمجتمعي، قادرة على المنافسة، وتامين سلامة الاتصال والتواصل في العاصمة المؤقتة - عدن ومختلف المناطق، وتوفير الخدمة بسلاسة ويسر، وتحوز ثقة المستخدمين.

7) توصي اللجنة يفتح تحقيق شامل حول ملابسات تشفير وتعطيل الكابل البحري (AAE1) وايلولته لسيطرة الانقلابيين الحوثيين، والذي تم ربطه وافتتاحه في عدن عام ٢٠١٧م بتكلفة تقدر ب (٥٨) مليون دولار، في فترة الوزير السابق لطفي باشريف، مع كشف ملابسات الموقف الحكومي السلبي من استعادته وتشغيله على طول السنوات المنصرمة، وعن اقتصار التحرك الحكومي المتأخر (قبل شهرين) على الاتفاق مع شركة المحاماة (فولتيرا) على استعادة الاموال من الجهات المباع لها السعات فقط، وليس استعادة وتشغيل الكابل ذاته، وتوصي اللجنة بمخاطبة النائب العام والجهات الرسمية ذات العلاقة بمباشرة اجراءات التحقيق الشامل بصورة عاجلة، واحالة كل من ساهم في تعطيل وتشفير واهدار وبيع سعات هذا المشروع الاستراتيجي الهام في عدن إلى المحاكمة.

8) توصي اللجنة بضرورة انهاء الازدواج غير المبرر في الاجراءات الحكومية عند التعاطي مع شركة النقال MTN وموجوداتها، والشركة العمانية البديلة YOU في العاصمة المؤقتة عدن وبقية المحافظات

المحررة، واتخاذ الاجراءات القانونية الشاملة، تنهي هذا الازدواج في الاجراءات الحكومية المطبقة على عدن فقط دون غيرها من المحافظات المحررة، وتحفظ الحقوق القانونية لكل الأطراف، وتوصي اللجنة بتكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمتابعة مسار الاجراءات الحكومية والقانونية في هذا الملف.

9) الوقوف بصرامة أمام ملف يمن موبايل ومخالفاتها الجسيمة بعدم توريد أي رسوم او ضرائب او اي مستحقات حكومية متعددة بحسب القانون وقيامها بتشغيل خدمات الجيل الرابع في المناطق المحررة دون اخذ الرخصة من الحكومة الشرعية، كذلك فتح تحقيق للجهات والشخصيات التي سهلت ودعمت نشاطها في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية وبالذات خدمة الجيل الرابع بمخالفة للقانون وتوجهات الحكومة.

10) تعمل الحكومة على تفعيل دور شركة تيليمن من مقرها في العاصمة عدن والسيطرة على الاتصالات الدولية والانترنت إضافة الى ذلك السيطرة الأمنية والفنية وتحول تيليمن عدن الى مركز التحكم مع دول العالم بدلاً من الوضع الراهن الذي لا يزال يدار من جانب المليشيات الحوثية في صنعاء، خاصة وإن ايرادات تيليمن وبحسب التقارير الرسمية يفوق "١٢٠ مليون دولار سنويا"، كما تشير المعلومات.

11) توصي اللجنة بتشديد الرقابة في كل المنافذ التي تورد عبرها معدات الاتصالات، لضمان ضبط الشحنات المهربة المخالفة للمواصفات القانونية، ومنع تكرارها مجددا.

هذا ما خلصت اليه اللجنة، تأمل توجيه الجانب الحكومي للالتزام بتوصيات اللجنة وتنفيذها.

والله الموفق...

د. محمد صالح علي
مقرر اللجنة

م. محسن علي البحر
رئيس اللجنة

❖ خامساً: نتائج عمل اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن ما اثير من تجاوزات في القطاع المالي

==========

١- وزارة المالية: -

وقد وقفت اللجنة في اجتماعاتها المتتالية على ملف من الوثائق والملاحظات بشأن القضايا المالية وما أثير بصددها من تجاوزات وفقا للوثائق التي وقفت أمامها اللجنة، وبعد استعراضها ودراستها أعدت اللجنة عدد من الأسئلة بصددها واقرت موعد اللقاء بوزارة المالية والوحدات التابعة لها، والموضوعات محور النقاش، حيث تم عقد اللقاء مع وزير المالية والجانب الحكومي صباح يوم الخميس الموافق١١ مايو ٢٠٢٣م، وحضر اللقاء من الجانب الحكومي الأخوة:

١-سالم صالح بن بريك - وزير المالية
٢-عمر العبد حبراس - وكيل أول وزارة المالية.
٣-مختار الشريحي - وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة.
٤-د. نصر صالح الحربي - وكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات الخارجية.
٥عبدالحكيم القباطي - رئيس مصلحة الجمارك.
٦-د. جمال محمد سرور - رئيس مصلحة الضرائب.
٧-محمد سالم قروان - وكيل مصلحة الضرائب.
٨-فؤاد عبدالكريم الحاج - وكيل مساعد مصلحة الضرائب.
٩-خالد ناصر اليريمي - وكيل مساعد قطاع التنظيم بوزارة المالية.
١٠-فوزي عبدالله العماري - مدير عام كبار المكلفين قائم بأعمال وكيل مساعد مصلحة الضرائب
١١-كفاح ناصر محمد الوعل – نائب مدير كبار المكلفين عدن لضرائب الدخل
١٢-عبدالقادر أمين عبدالرحيم – مدير عام البيانات والمعلومات.

وحضر من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الأخوة:

١-محمد سيف المخلافي – وكيل الجهاز للشؤون المالية

٢-عبدالكريم المنيفي - وكيل الجهاز للشؤون الاقتصادية

واستعرض رئيس اللجنة الأسئلة المقدمة للجانب الحكومي طالبا منهم تقديم الردود كتابية في وقت لاحق.

٢- البنك المركزي: -

كما عقدت اللجنة اجتماعا اخر لها مع الأخ/ أحمد المعبقي محافظ البنك المركزي عصر يوم الخميس ١١مايو ٢٠٢٣م، وحضر اللقاء من الجهاز المركز ي للرقابة والمحاسبة الأخوين:

1- محمد سيف المخلافي – وكيل الجهاز للشؤون المالية

2- عبدالكريم المنيفي - وكيل الجهاز للشؤون الاقتصادية

وتم استعراض الأسئلة الموجهة لمحافظ البنك المركزى وطلب الرد عليها كتابيا.

وقد وقفت اللجنة على القضايا المالية والاقتصادية في نطاق المهمة التي كلفت بها حول ما أثير من مخالفات وتجاوزات في هذا الشأن، وقد درست ما أتيح لها من بيانات ومعلومات ووثائق وعبر اللقاء ات المباشرة مع المسؤولين بوزارة المالية والوحدات الإدارية التابعة لها وكذلك مع الأخ/ محافظ البنك المركزي، وكذا الردود الكتابية على جملة من الأسئلة التي وجهتها اللجنة للجهات المعنية.

أولاً: فيما يخص وزارة المالية:

- **السؤال رقم ١:**

حول ما أثير بعدم تمويل وزارة المالية شراء طاقة كهربائية (١٠٠ ميجا وات) بوقود المازوت، وبمولدات محمولة على باخرة عائمة تنفذه مجموعة بريزم أنتر برايس ؟

- **فقد كان رد وزارة المالية: -**

تم موافاة اللجنة بصورة مذكرة رسمية وجهت من المالية إلى البنك المركزي بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٧م وذلك بتعزيز وزارة الكهرباء بمبلغ (٢١,٣٤٢,٠٠٠) دولار باسم مجموعة بريزم مرتبط بالتزامات تعاقدية بموجب العقد رقم (١) بتاريخ ٤/٦/ ٢٠٢٢م الموقع بين المؤسسة العامة للكهرباء وبريزم، وذلك بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧) لعام ٢٠٢٢م وتوجيهات رئيس الوزراء على مذكرة وزير الكهرباء بتاريخ ٦/٧/ ٢٠٢٢م.

- **السؤال رقم ٢:**

ما الذي تم إنجازه بشأن إغلاق حسابات الحكومة لدى الصرافين والبنوك التجارية؟

- **كان رد الوزير:**

تم تحرير مذكرة إلى البنك المركزي والجهات ذات العلاقة والجهات الحكومية المختلفة لإغلاق تلك الحسابات والمتابعة مستمرة في هذا الجانب على المستويين المركزي والمحلي.

- **السؤال رقم ٣:**

عدم التزام الحكومة بتوصية المجلس إثناء إقراره لموازنة الدولة للعام المالي ٢٠١٩م في سيئون بشأن تمويل استكمال متطلبات تشغيل مصافي عدن؟

- **كان رد الوزير:**

((بموجب توجيهات رئيس الوزراء بهذا الشأن فقد تم تعزيز شركة مصفاة عدن بالمبلغ المطلوب عام ٢٠٢١م، مرفق صورة التعزيز)) حيث أطلعت اللجنة على صورة التعزيز بمبلغ (٧,٠٠٠,٠٠٠) مليون دولار من حسابات وزارة المالية للاعتمادات المركزية وذلك مقابل مشروع كهرباء شركة مصفاة عدن لاكتساب ماكينات ومعدات أخرى) بتاريخ ٢٠/١١/ ٢٠٢١م.

- **السؤال رقم ٤:**

ما حجم الإيرادات الفعلية للنفط الخام بالدولار والمعادل بالريال وكذلك الغاز المنزلي خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٣م) مع تحديد مساهمة الشركات الوطنية (صافر- بترومسيلة- الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية) من إجمالي الإيرادات النفطية والغازية ؟

- **الرد:**

حجم الإيرادات الفعلية للنفط الخام:

السنة	إجمالي الإيرادات النفطية والغازية (مليون ريال)	إيرادات النفط الخام المصدر		
		النفط الخام المصدر (مليون ريال)	النفط الخام المصدر (مليون دولار)	نسبة النفط المصدر إلى الإيرادات الإجمالية
٢٠٢٠م	٣٣١,٠٠٠	٢٥٦,٤٠٠	٦٤١	%٧٧
٢٠٢١م	٤٩٥,٠٠٠	٣٩٨,٨٠٠	٩٩٧	%٨١
٢٠٢٢م	١,٤٥٤,٠٠٠	١,٢٤٧,٥٨٩	١,١٠٧	%٩٨

مع العلم أن معامل التحويل للدولار خلال عامي ٢٠٢٠م و٢٠٢١ م كان بسعر (٤٠٠) ريال/ للدولار، (سعر صرف الموازنة)، بينما التحويل في العام ٢٠٢٢م بموجب متوسط السعر (١٢٠٠) ريال/ للدولار بموجب الإنفاق في البنك باحتساب الإيرادات والنفقات الحكومية بالعملة الأجنبية بسعر البنك المعلن الذي يتم تحديثه اسبوعياً.

- **السؤال رقم ٥:**

في ظل توقف صادرات النفط وتراجع الإيرادات الضريبية والجمركية جراء تحول استيراد بعض السلع أو البضائع عبر ميناء الحديدة، يتم موافاتنا بالإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة للحد من الآثار والاشكاليات المترتبة على هذه التحديات؟

- **الرد:**

الإجراءات المتخذة للحد من الآثار المترتبة:

1) العمل على تنمية الإيرادات الضريبية والجمركية وتنفيذ بعض الإصلاحات في هذا الجانب على سبيل المثال لا الحصر:

- تعديل نظام جدول الخصم تحت الحسابات الضريبية على المكلفين غير الملتزمين بتقديم إقراراتهم الضريبية من (١-٣%) من قيمة الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى للمنافذ البحرية ومن (٣-٥%) للمنافذ البرية وهذا ما أدى إلى ضبط وتحصيل الإيرادات للمكلفين الواقعة مراكزهم الرئيسية خارج سيطرة الشرعية.
- تحريك سعر الدولار الجمركي مما أدى إلى تعويض جزء من فاقد الإيرادات التي ذهبت إلى ميناء الحديدة.
- تحديث قيم السلع الجمركية وتفعيل آلية الضبط والرقابة. وإنشاء مراكز رقابية جمركية لمكافحة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي.
- إعداد خطة إنفاق نصف سنوية للفترة (يناير- يونيو ٢٠٢٣م) تقتصر على أولويات الإنفاق الحتمي في ضوء الموارد المتاحة والمقرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ٢٠٢٣م.
- تكثيف الجهود الدولية خصوصاً مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية والبحث عن تمويل لدعم عجز الموازنة.

- **السؤال رقم ٦:**

ما هو مستوى تأثير القرار الحكومي برفع سعر الدولار الجمركي إلى (٧٥٠) ريال/ للدولار مع تدفق حركة الاستيراد للسلع والخدمات غير متباعدة؟ ومدى تقييم الوزارة للجدوى الاقتصادية لذلك إيجاباً وسلباً في ظل

عزوف الكثير من التجار والمستوردين عن ميناء عدن لصالح موانئ أخرى على وجه الخصوص ميناء الحديدة؟

- **الـرد:**

أن السبب الرئيسي في تحول التجار إلى ميناء الحديدة يعود بدرجة أساسية لأسباب أخرى غير قرار تحريك سعر الدولار الجمركي، أهمها:

- السماح من التحالف بدخول السفن إلى ميناء الحديدة خلافاً للسفن المحملة بالمشتقات النفطية وهذا مخالفاً لبنود اتفاق الهدنة.
- الضغوط التي تمارس من قبل مليشيات الحوثية على التجار وأخذ تعهدات منهم وإجبارهم على ادخال المستورد عبر ميناء الحديدة مع العلم أن معظم المستوردين تقع مراكزهم في صنعاء.
- عملية الترسيم الثانية على البضائع المستوردة من المنافذ المستحدثة من قبل مليشيات الانقلابيين وبالتالي زيادة كلفة السلعة.
- ارتفاع أجور النقل الداخلي من المناطق المحررة إلى المناطق غير المحررة

<u>الجدوى الاقتصادية من تحريك سعر الدولار:</u>

كان لتحريك سعر الدولار الجمركي أثراً بسيطا في زيادة الإيرادات الضريبية والجمركية كونه تم استثناء السلع الأساسية من هذا الإجراء وبالتالي فإن نسبة السلع التي تأثرت في تحريك سعر الدولار الجمركي تصل إلى (٣٠%) من إجمالي فاتورة السلع المستوردة وقد أعدت مصلحة الجمارك دراسة حول الأثر مرفق لكم نسخة منها.

- **السؤال رقم ٧:**

ماحجم الإيرادات الضريبية المحصلة خلال السنوات الماضية بصورة عامة، وإيرادات الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين بصفة خاصة، مع إيضاح مبلغ الضريبة على حالات التراكم الضريبي والقضايا الضريبية المنظورة أمام مختلف المستويات المعنية؟

- **الـرد:**

الإيرادات الضريبية المحصلة للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢م بشكل عام:

<u>(المبالغ بالريال)</u>

البيـــان	المحصل ٢٠٢٠م	المحصل ٢٠٢١م	المحصل ٢٠٢٢م
إجمالي ضرائب الدخل	115,870,424,096	169,258,379,834	221,694,489,412
إجمالي ضريبة المبيعات	158,060,451,046	332,795,234,305	414,350,809,690
إجمالي الإيرادات الأخرى	646,528,169	500,045,949	773,455,749
إجمالي الإيراد المركزي	299,033,012,483	502,553,660,089	636,818,754,850
إجمالي الإيراد المحلي والمشترك	5,737,610,104	8.457.328.691	11,392,226,761

الإجمالي	304,770,622,586	511.010.988.779	648,210,981,612
نسبة النمو مركزي	0.16	68.06	26.72
نسبة النمو محلي	26.37	48.00	34.70
نسبة النمو اجمالي	0.56	67.60	26.80

الإيرادات الضريبية المحصلة لكبار المكلفين للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢م

(المبالغ بالريال)

البيـــان	المحصل ٢٠٢٠م	المحصل ٢٠٢١م	المحصل ٢٠٢٢م
إجمالي ضرائب الدخل	62,759,961,172	74,728,789,375	108,857,007,862
إجمالي ضريبة المبيعات	132,633,783,963	294,575,120,439	365,774,410,498
إجمالي الإيرادات الأخرى	636,957,711	489,650,927	750,000,231
إجمالي الإيراد المركزي	196,030,702,847	369,793,560,741	475,381,418,591
نسبة النمو	-5.10	88.60	28.50

بخصوص حجم التراكم على كبار المكلفين حيث يمثل التراكم (٣٥%) وذلك ناتج عن عدة مسببات لهذا التراكم وتتركز في شركات القطاع العام والمختلط والشركات الصناعية وفروع الشركات الأجنبية والشركات النفطية.

- **السؤال رقم ٨:**

ماهي الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية في تحصيل مديونيات المؤسسة العامة للكهرباء لدى الجهات الحكومية؟ وكذا الإجراءات المتخذة بشأن الضرائب والغرامات المستحقة على شركات شراء الطاقة والتي تم موافاة الوزارة بها؟

- **الـرد:**

فيما يخص مديونية المؤسسة العامة للكهرباء لدى الجهات الحكومية نود الإفادة بما يلي:

تستحوذ قطاع الكهرباء بما نسبته (٨٥%) من إجمالي الدعم المقدم للوحدات الاقتصادية كما أن وزارة المالية على استعداد للجلوس مع المعنيين بالمؤسسة وإجراء التسويات اللازمة باحتساب المديونية التي على الجهات الحكومية للفترة بعد عام ٢٠١٥م وحتى تاريخه وما يقابله من دعم مقدم من وزارة المالية خلال نفس الفترة وقيد أي فروقات لصالح المؤسسة أو عليها.

أما فيما يخص الجزء الآخر من السؤال بشأن الضرائب والغرامات المستحقة على شركات الطاقة والتي تم موافاة الوزارة بها:

فإن وزارة المالية تقوم بالتعزيز بالمبالغ المستحقة وفقاً لما يرد من توجيهات أو مطالبات من وزارة الكهرباء وبالنسبة لاستقطاع الضرائب والغرامات المستحقة للدولة على تلك الشركات فهي مسئولية الجهة المعنية وفقاً للإجراءات واللوائح المنظمة لذلك (نرفق لكم نماذج مطالبات الجهة).

- **السؤال رقم ٩ :**

ماهي الإجراءات المتخذة من قبل وزارة المالية بشأن استكمال متطلبات إنشاء صندوق المشتقات النفطية المستدام الممول من البرنامج السعودي لإعادة الإعمار؟

- **الــرد:**

هناك متطلبات مشتركة لإنشاء صندوق المشتقات النفطية المستدام من الجهات التالية: (وزارة النفط – شركة النفط – وزارة المالية – البنك المركزي اليمني).

وعملت المالية على اعداد المتطلبات المتعلقة بها، والجدول ادناه يوضح اهم المتطلبات وما نفذ وما لم يتم تنفيذه والمتبقي والجهة المسئولة.

م	المهام المطلوبة	الجهة المسئولة عن التنفيذ	ما تم تنفيذه	المهام غير المنفذة
١	اعداد دليل حوكمة (دليل السياسات والاجراءات لاستيراد وبيع المشتقات النفطية ابتداء من مرحلة الطلب وحتى مرحلة السداد والتقارير المالية المطلوبة).	وزارة المالية وزارة النفط شركة النفط اليمنية البنك المركزي اليمني	قدمت المالية تصورها لدليل الحوكمة من الأنشطة والإجراءات ولكافة المراحل المرتبطة بوزارة المالية بشكل مباشر أو غير مباشر.	ما لم يستكمل في الدليل ما يلي: آلية البيع والتوزيع، وآلية الفحص والتخزين، وهذا مسئولية شركة النفط. آلية المصارفة للعملة وهذه مسئولية البنك المركزي.
٢	مسودة خطاب الضمان	وزارة المالية	تم إعداد المسودة المطلوبة وعرضها على المعنيين	بعد الاتفاق على المسودة النهائية للاتفاقية مع الجانب السعودي سيتم إصدار خطاب الضمان بصورته النهائية
٣	إعداد آلية لإدارة الحساب المشترك	وزارة المالية	أعدت المالية تصور عن: إنشاء الوحدة الحسابية إجراءات فتح وإدارة الحساب، آلية التوريد والصرف الدورة المستندية للحساب والتقارير المالية المطلوبة.	—
٤	تقديم الحسابات الختامية لشركة النفط وفروعها المحررة لعامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١م. بعد مراجعتها من قبل الجهاز المركزي او محاسب قانوني	شركة النفط	—	لم يتم التنفيذ
٥	بنود الموازنة محدثة مع التفاصيل معمدة من الجهاز المركزي او محاسب قانوني	شركة النفط	—	لم يتم التنفيذ
٦	تقديم براءة الذمة المالية لشركة النفط.	شركة النفط	—	لم يتم التنفيذ
٧	القوائم المالية والتقرير السنوي معمدة من الجهاز المركزي او محاسب قانوني	شركة النفط	—	لم يتم التنفيذ

ثانياً: فيما يتعلق بالبنك المركزى:

من خلال لقاء اللجنة مع محافظ البنك المركزي والردود الكتابية على أسئلة اللجنة فإنا نبين هنا خلاصة لأهم ما تم التوصل إليه من نتائج وعلى النحو الاتي: -

- **السؤال:**

- ما هي الخطوات والإجراءات التي اتخذها مجلس إدارة البنك المركزي لاستقرار صرف العملة وإدارة القطاع المصرفي في المحافظات المحررة؟

- **الرد:**

بلغ حجم المزادات للعام ٢٠٢٣م وحتى ٩ مايو مبلغ (٢١٦,٤٨٩,٠٠٠) دولار، ومبلغ (٩١٨,٤٨٢,٠٠٠) دولار للعام ٢٠٢٢م.

وفي لقاء اللجنة مع الأخ/ محافظ البنك المركزي فقد أوضح للجنة الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة التي تواجهها البلاد مشيراً إلى: -

1) عدم الحصول على الدعم المالي الكافي من الأشقاء والمجتمع الدولي لمواجهة الأزمة الاقتصادية بعد توقف تصدير النفط الخام بسبب ضرب منصة ميناء التصدير من قبل المليشيات الحوثية الإرهابية
2) مشتريات الطاقة تستنفذ العملة الأجنبية حيث تبلغ شهرياً ما يقارب من (١٠٠) مليون دولار بما في ذلك النفط الخام الذي ينقل من شبوة ويستخدم وقودا في محطة الرئيس لإنتاج الكهرباء في العاصمة المؤقتة عدن، وقد وصل الإنفاق على الكهرباء وحدها خلال ابريل ٢٠٢٢م وحتى نهاية العام تريليون ريال.
3) كما أن منحة المشتقات النفطية من الاشقاء في المملكة العربية السعودية يتم شراءها ولكن بسعر بيع المشتقات في المملكة وليس منحة بالمعنى المطلق.

كما أشار الأخ/ محافظ البنك المركزي إلى جملة من الإجراءات التي تم اتخاذها: -

- تنظيم عملية الصرافة في السوق ورفع قيمة الضمان حيث يمثل أقل ضمان (٥٠٠) مليون ريال.
- الرقابة على البنوك ورفع رأس المال إلى (٤٥) مليار ريال.

وقد أشار إلى الصعوبات التي يواجهها البنك فعلى سبيل المثال عندما ينزل موظفين من البنك لضبط مخالفات لمحلات الصرافة لا يجد من يحميه أو يدعمه في ظل الظروف الأمنية الراهنة، ولا يجد من يساعد البنك في تقديم المعلومات عن المضاربين بالعملة والعبث بالاقتصاد الوطني، (حيث أن محلات الصرافة المصرح لها (٣٢٠) محل صرافة ومحلات الصرافة غير المصرح لها تبلغ (١٢٠٠) محل صرافة).

▪ ملاحظات واستنتاجات اللجنة حول القطاع المالي

▪ أولاً: الملاحظات فيما يخص وزارة المالية:

1) **ملاحظة اللجنة حول السؤال رقم(١):** ترى اللجنة ضرورة تنفيذ المشروع لاعتبارات عدة ونتفق مع ما ورد من ملاحظات بشأن المشروع في مذكرة رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الموجهة إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٤/٥/ ٢٠٢٣م وتحديداً ما ورد بالتوصية رقم (٣) من المذكرة ((الإسراع بتنفيذ العقد المذكور لما لذلك من أهمية في تمكين قطاع الكهرباء من إنهاء كافة العقود المبرمة في مجال شراء الطاقة بوقود الديزل، وبالتالي تجنب الخزينة العامة الأعباء المالية في مجال استمرار تجديد تلك العقود))

2) **ملاحظة اللجنة حول السؤال رقم(٢):** ترى اللجنة أن الإجابة غير مقنعة وبالرغم من أهمية هذا الموضوع في تعزيز دور البنك المركزي فتح حسابات تلك الجهات لديه والحفاظ على المال العام، ولذلك فإنه لا بد من اتخاذ إجراءات صارمة في هذا الشأن وإعمال القانون المالي، حيث أن فتح تلك الجهات خارج البنك المركزي يخالف القانون ويتيح الفرصة للمضاربة بالعملة الوطنية والإضرار بقيمتها مقابل العملات الأجنبية، ومخالفة للقانون المالي.

3) **ملاحظة اللجنة حول السؤال رقم (٤):** لاحظت اللجنة تجاهل الوزارة للإجابة على سؤالها بشأن تحديد مساهمة الشركات الوطنية (صافر، بترو مسيلة، الشركة اليمنية للاستثمارات) من إجمالي الإيرادات الفعلية؟ لسبب غير مفهوم؟ وحجب البيانات والمعلومات عن اللجنة.
وهو أمر لا يزال مطلوب للجنة وللمجلس معرفته لكي يجسد دعمه لهذه المؤسسات.
كما يلاحظ ضالة الموارد غير النفطية مقارنة بموارد النفط المصدر إلى إجمالي الموارد (كما هو مبين في العمود الأخير من الجدول، الأمر الذي يفرض على الحكومة العمل على تنمية وضبط وتحصيل الموارد الغير نفطية من مصادرها المختلفة وفقاً للقانون.

4) **ملاحظة اللجنة حول السؤال رقم(٥):** تعتبر اللجنة هذه الإجراءات خطوة جيدة ولكنها وحدها لا تكفي ولا تعفي الحكومة بصورة عامة من اتخاذ إجراءات أخرى لتنمية وضبط الموارد العامة للدولة بحسب مصادرها المختلفة وفقاً للتشريعات النافذة ومكافحة الفساد وتقليص النفقات غير الحتمية وفقاً لبرنامج تعده الحكومة وتلتزم بتنفيذه.

5) **ملاحظة اللجنة حول السؤال رقم(٦):** وإضافة إلى ما جاء في رد وزارة المالية المبين أعلاه بفقراته الأربع فقد اطلعت اللجنة على الدراسة المشار لها بأنها (مرفق) والتي أعدتها مصلحة الجمارك فوجدت أن السلع الأساسية المحددة في القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧م بشأن التجارة الداخلية وهي (القمح، الدقيق، الأرز، السكر، الأدوية، الحليب، المشتقات النفطية).
(القمح، الأرز، الأدوية (القائمة الوطنية)) معفاة بموجب قانون التعرفة الجمركية رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٧م وتزامن ضريبة المبيعات هذه السلع لم يتم تجاوز قانون التعرفة بشأنها ولم يطرى عليها أي تغير.
(الدقيق، زيت الطعام النباتي (خام وجاهز)، حليب الأطفال) هذه المواد مستثناة من تحريك سعر الصرف استنادا إلى قرار رقم (٢٢) لعام ٢٠٢١م بشأن تحريك سعر الصرف الجمركي.

6) **ملاحظة اللجنة حول السؤال رقم (٧):** لاحظت اللجنة من خلال الجداول المبينة أعلاه الواردة في رد الوزارة التالي:
- بأنه خلال الفترة (٢٠٢٠م-٢٠٢٢م) حدث نمو في تحصيل الضرائب العامة الذي تحقق فيه أعلى معدل نمو.

- وكذلك يلاحظ في جدول الضرائب المحصلة لكبار المكلفين، بحدوث نمو، وفي التحصيل فيما يخص الرسوم الجمركية فإن النمو هو ناتج عن تحريك السعر الجمركي في المرحلة الأولى من (٢٥٠ ريال) الى (٤٠٠ ريال)
- وبالرغم مما سبق فإن التحصيل الضريبي لا يزال ضعيفاً، ولا شك أنه محصوراً في المناطق المحررة.

7) **ملاحظة اللجنة حول السؤال رقم (٨):** تعتبر اللجنة استعداد وزارة المالية الجلوس مع المعنيين في المؤسسة العامة للكهرباء لحل مشكلة الديون والدعم المشار اليهما خطوة إيجابية لتجاوز هذه المشكلة وضبط استهلاك ومخصصات الكهرباء وعكسها بالموازنة العامة أمراً جيد.

وفيما يتعلق بتحصيل الغرامات والضرائب المفروضة على شركات الطاقة والمستحقة للدولة أمراً غاية في الأهمية.

حيث لاحظت اللجنة ومن خلال تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أن مبالغ كبيرة جداً لم يتم تحصيلها من عدد من شركات الطاقة المشتراه، وأن الكهرباء تحمل المسؤولية وزارة المالية، والمالية تحمل الكهرباء المسؤولية والتقصير .....الخ.

وترى اللجنة ان وزارة المالية تتحمل المسؤولية الكاملة عن تحصيل كافة موارد الدولة وفقاً للقانون المالي رقم (٨) لعام ١٩٩٠م وا أوجه انفاقها، وكذا تحيل الغرامات المختلفة والمستحقة على كافة الموردين ، وأن تلك المسؤولية لا تعفي أيضا وزارة الكهرباء من هذه المديونيات وتسويتها، أنه لا بد من التنسيق بين الطرفين وفقاً للقانون واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحصيل تلك المبالغ الكبيرة وخلال فترة محددة.

8) **ملاحظة اللجنة حول السؤال رقم (٩):** وترى اللجنة أن انشاء صندوق المشتقات النفطية المستدام ونجاحه يعتبر غاية في الأهمية للاقتصاد، والمالية العامة وضبط نفقات المشتقات وتخفيف العبء على الخزينة العامة.
ويلاحظ أن الجهات المشتركة في الصندوق هي أربع جهات كما هو مبين وتخشى اللجنة أن تضيع المسؤولية بين هذه الجهات ويلغى المشروع، ولذلك فإن لا بد من وضع آلية وضوابط لإدارة ونجاح المشروع، والتنسيق بين هذه الجهات وتحديد جهة تكون هي المسؤول المباشر أمام مكتب إعادة الإعمار السعودي، الأمر الذي يفرض على الحكومة ترتيب هذا الأمر ويصدر به قرار من مجلس الوزراء.

كما تلاحظ اللجنة ان المهام المسؤول عن إنجازها شركة النفط اليمنية لم يتم إنجازها كما هو مبين في الجدول السابق.

- **ثانياً: الملاحظات فيما يخص البنك المركزي:**

1) اتضح أن البنك المركزي أستطاع استعادة ثقة المؤسسات المصرفية والمالية ذات العلاقة الدولية والإقليمية.
2) وتعتبر اللجنة هذه الخطوة خطوة إيجابية تساعد وتسهل التعاملات الخارجية، للحد من التقلبات الحادة في سعر الصرف وبما يحقق الاستقرار من خلال: -
   - التدخل في سوق الصرف وتوفير جزء من الطلب المحلي على النقد الأجنبي اللازم لعملية الاستيراد عبر نظام المزايدات التي يتم طرحها للبنوك التجارية على أساس أسعار الصرف بالسوق السائدة وتنفيذها بالتحويل إلى حسابات البنوك المشاركة بالخارج وبالمقابل سحب السيولة المحلية لمبالغ التدخل من السوق، وبنفس الوقت استخدام البنك النقد المحلي المقابل لتلك المزادات في تقديم جزء من التمويل الذي تطلبه الحكومة لسد عجز الموازنة، لكيلا تلجأ إلى تمويله من مصادر تضخمية.

- لم تقتنع اللجنة بردود الوزارة حول موضوع الجمارك حيث ان الشواهد تؤكد عزوف التجار عن الاستيراد عبر موانئ المناطق المحررة خاصة (ميناء عدن - المكلا) رغم ان الحكومة تمول الاستيراد عبر مزادات الدولار في البنك المركزي.

فإن اللجنة تعتبر وزارة المالية ملزمة بدراسة هذه الظاهرة لما من شأنه ان يؤدي الى تنشيط العمل في موانئ المناطق المحررة وحل المشاكل التي تؤدي الى اعاقه النشاط فيها وعلى سبيل المثال لا الحصر الاتاوات المستقطعة داخل وخارج الميناء، وتأخير واعاقه دخول البواخر وإعادة اخراجها ودخولها عدة مرات ورفع سعر الدولار الجمركي وغيرها.

▪ توصيات اللجنة للقطاع المالي (المالية والبنك المركزي):

إن اللجنة تعتبر هذه التوصيات ملزمة للحكومة للعمل بها وتنفيذها وفقاً للسقوف الزمنية المحددة لها وموافاة مجلس النواب بما تم إنجازه أولاً بأول، باعتبار أن التوصيات التأليه تمثل معالجات للاختلالات التي وقفت عليها اللجنة في هذا المجال وأن المجلس والحكومة يكمل بعضهما البعض:

1) على الحكومة استكمال إجراءات تمويل وتنفيذ مشروع الطاقة الكهربائية (١٠٠) ميجا وات بوقود المازوت، وبمولدات محمولة على باخرة عائمة، وفقاً للعقد خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر.

2) :

- (أ -٢): على الحكومة اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية الفاعلة بإغلاق حسابات الجهات الحكومية التي فتحتها خارج البنك المركزي في بنوك تجارية ومحلات صرافة بالمخالفة للقانون المالي، وفتح حسابات لها بالبنك المركزي ونقل ارصدتها اليه، على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخه، واحالة جميع رؤساء المؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية التي لم تلتزم بإغلاق حساباتها الجارية لدى شركات الصرافة والبنوك التجارية الى نيابة الأموال العامة.
- (ب -٢) يتولى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مراجعة هذه الحسابات ايراداً ومصرفاً ورفع تقرير لمجلس النواب والحكومة بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخه.

3) على الحكومة توجيه وإلزام الجهات المعنية بوضع آلية رقابية لضبط وتحصيل موارد مبيعات المشتقات النفطية والغاز المنزلي بالسوق المحلية من قبل الشركات الوطنية.

4) على الحكومة اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية لضبط وتحصيل الموارد العامة من مصادرها، وتطوير أداء المؤسسات الايرادية وفقاً لمعايير الكفاءة والخبرة والنزهة.

5) على الحكومة إلزام وزارتي المالية والكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء وفروعها موافاة المالية بالبيانات بالغرامات والضرائب وغيرها المستحقة للدولة لدى شركات شراء الطاقة لاستقطاعها من مستحقاتهم مباشرة من وزارة المالية، والتنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بهذا الخصوص، على أن يتم تنفيذ ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخه.

6) إلزام الجهتين المذكورتين أعلاه بتسوية مديونية المؤسسة العامة للكهرباء لدى جهات حكومية عدة، وضبط وتقنين استهلاك الطاقة لتلك الجهات وفقاً للمخصصات المالية المحددة لها بموازناتها.

7) على الحكومة تكليف الجهات الأربعة ذات العلاقة بإنشاء صندوق المشتقات النفطية المستدام بوضع آلية تنسيق وتحديد المسؤوليات في إدارة الصندوق، وذلك بهدف نجاح المشروع واستخدامه الاستخدام الأمثل وإلزام شركة النفط انجاز المهام الخاصة بها في هذا السياق بصورة عاجلة.

8) على الحكومة دعم البنك المركزي لاستكمال ربط فروعه بالمحافظات المحررة بالبنك وإلزام الجهات المعنية بتوريد الموارد المالية الى البنك المركزي وفقا للقانون المالي.

9) على الحكومة إلزام قيادات السلطة المحلية بمحافظات سيطرة الشرعية بالتشريعات المالية النافذة وعدم الاستقطاع من الموارد المركزية والعمل وفقاً للقانون المالي وقانون السلطة المحلية بهذا الخصوص.

10) على الحكومة توجيه الأجهزة الأمنية ذات العلاقة بحماية الاقتصاد الوطني والعملة الوطنية ومكافحة التهريب، وتفعيل الدوائر المختصة بهذا الشأن والتنسيق مع البنك المركزي والتعاون معه في هذا السياق وبما يخدم المصلحة العامة ووفقاً للتشريعات النافذة.

11) على الحكومة الاستعانة بقيادة مجلس القيادة الرئاسي بالتواصل والبحث مع الاشقاء في التحالف العربي والأصدقاء في المجتمع الدولي لدعم الحكومة والدولة الشرعية بمنظومة دفاع جوى حديثه

لحماية المنشآت النفطية من الهجمات الإرهابية لمليشيات الحوثي، وبما يمكن الشرعية من تصدير النفط الخام لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار الشامل.

12) إلزام الحكومة والسلطات المحلية بعدم التدخل في اعمال الجهات والمرافق الايرادية بالمخالفة للقوانين الصلاحيات الممنوحة لها وكذا توريد الايرادات المركزية الى الحسابات المخصصة لها طرف البنك المركزي وعدم تجنيب اي منها.

13) تفعيل اعمال لجان مكافحه التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وتفعيل لجان الرقابة.

14) إلزام الوحدات الاقتصادية والصناديق الخاصة المستقلة والملحقة ووحدات الخدمة العامة المشمولة في الموازنة العامة التي لديها حسابات تجارية خاصة وتوريد ايراداتها الى حساب الحكومة العامة.

15) تحديث البيانات المتعلقة بالقيمة الجمركية للسلع المستوردة من خلال لجنه مشتركة من وزارة المالية ومصلحه الضرائب والجمارك والغرفة التجارية والصناعية للحد من اغراق واستنزاف العملة الصعبة.

16) تطوير وتحديث قاعدة بيانات كبار المكلفين وتوسيع رقعة الانتشار الضريبي بالإضافة الى اخضاع انشطة جديدة إلى فئة كبار المكلفين مثل موردين شراء الطاقة وشركات الصرافة.

17) تكليف أجهزه الضبط القضائي (النيابة العامة - البحث الجنائي) بأغلاق كافة شركات محلات الصرافة التي تمارس نشاطها بدون ترخيص من البنك المركزي واحالة هذه الشركات الى القضاء.

18):

أ- توصي اللجنة الحكومة بالحد من تداخل الصلاحيات بين الهيئات المختلفة وعدم التدخل في سلطات واختصاصات أياً منها وفقاً لأحكام الدستور والقانون.

ب- تعزيز استقلاليه البنك المركزي وعدم التدخل في مهامه من أي سلطة كانت مركزية او محلية اعمالا لأحكام الدستور والقانون.

هذا ما خلصت إليه اللجنة، تأمل أن تكون قد وفقت فيما ذهبت إليه، أملين توجيه الجانب الحكومي بالالتزام بتوصيات اللجنة وتنفيذها.

والله الموفق...

د. محمد صالح علي
مقرر اللجنة

م. محسن علي البحر
رئيس اللجنة

الخاتمة:

ان الطبيعة الاستثنائية للقضية التي اضطلعت بها اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بأطرافها وشخوصها الشاغلين ارفع مواقع شغل الوظيفة العامة ، قد أضفت تعقيدا قانونيا إضافيا لسيرورة عمل اللجنة – الحذر والمتوجس في الظروف الراهنة - إلى نهايته الطبيعية ، لولا إصرار ومثابرة من رمى الحجر الأول لتحريك المياه الآسنة في مربع الحكومة ممثلا بالأخ/ احمد صالح العيسي نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية للشؤون الاقتصادية ، والتقاط الاخ/ سلطان البركاني رئيس مجلس النواب لجمرة اللحظة السانحة، دافعا بمؤسسة البرلمان عبر اللجنة المشكلة لتقصي الحقائق إلى صدارة المشهد المنهك لحكومة د. معين عبد الملك رئيس مجلس الوزراء ، الذي قبل بشجاعة وثقة نادرتين توجيه الحكومة لتيسير عمل اللجنة ، وخصها بلقاءين استثنائيين صريحين في محاولة مشهودة على تحويل العثرة إلى فرصة ، قبل مشهد الانهيار الوشيك، فهل يا ترى سيفضي هذا المشهد المحتشد الراهن إلى صيرورة إنقاذيه قبل فوات الأوان؟

انه السؤال الصعب.. أنتم من سيجيب عليه!!

وختاماً:

1) **على الحكومة تشكيل اللجنة العلياء للمناقصات والهيئة العلياء للرقابة على المناقصات والمزايدات وفقاً لقانوني انشائهما.**

2) **توصي اللجنة ببقاء الملفات التي تناولها هذا التقرير (النفط، الكهرباء، الاتصالات، القضايا المالية) مفتوحة لفترة ثلاثة أشهر أخرى حتى مطلع شهر نوفمبر القادم – قابلة للتجديد – لمتابعة تنفيذ التزامات الحكومة والتوصيات المزمنة ملزمة التنفيذ، وتقديم تقرير تكميلي بشأنها إلى مجلس النواب في شهر نوفمبر ٢٠٢٣م.**

هذا ما توصلت إليه اللجنة، تأمل أن تكون قد وفقت فيما ذهبت إليه، شاكرة الجهود الاستثنائية للجنود المجهولين في سكرتارية اللجنة ومندوبي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لدورهم في تيسير عمل اللجنة.

والله الموفق...

د. محمد صالح علي
مقرر اللجنة

م. محسن علي البحر
رئيس اللجنة

المرفقات: -

- نتائج اللقاء بالأخ/ احمد صالح العيسي نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية للشؤون الاقتصادية.
- نتائج اللقاءات بالأخ / د. معين عبد الملك رئيس مجلس الوزراء.
- ١ - محضر تفصيلي لاجتماع اللجنة مع دولة الاخ/ رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٢٣م.
- ٢ - ٢ – محضر تقريري للقاء اللجنة البرلمانية المكلفة لتقصي الحقائق بشأن ما أثير من مخالفات في قطاعات (النفط- الاتصالات – الكهرباء – والجوانب المالية) مع رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٢٣م.